الشباب والحكم المحلي
واقع وآفاق

تقرير تشخيصي

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)

رام الله 2011

"تمت طباعة هذه الدراسة بدعم من الشعب الأمريكي ومن خلال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) ضمن برنامج الاصلاح الديمقراطي المحلي "تواصل" والمنفذ من قبل مؤسسة CHF الدولية. هذه الوثيقة لا تعبر عن وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية أو مؤسسة CHF الدولية، وهي من مسؤولية مركز العالم العربي للبحوث والتنمية - أوراد."

فريق عمل أوراد

رئيس الفريق	د. نادر سعيد
مؤلف التقرير	وسيم أبوفاشة
مراجعة التقرير	د. بدر الأعرج، د. نادر سعيد، ريم زياد – غطاس
مديرة المشروع	ريم زياد – غطاس
منسق العمل الميداني	محمد الشعيبي
المنسق الإداري	ياسر أيوب
المنسقة الفنية	نور عوده

AWRAD
مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
Arab World For Research & Development

المحتويات

الملخص التنفيذي 5

المقدمة 5

المنهجية 13

توسيع مفهوم (الشباب): من المنظور العمري إلى المنظور التنموي 16

الجزء الأول: الشباب والحكم المحلي: نظرة عامة 18

1.1 دور الهيئة المحلية، ومسؤولياتها 18

2.1 أولويات الشرائح المجتمعية على المستوى المحلي 19

3.1 إطار عام لقضايا الشباب: المشاركة والدمج 20

4.1 تقييم أداء المجالس المحلية وبعض المؤسسات الأخرى 22

الجزء الثاني: تمثيل الشباب على المستوى المحلي 23

1.2 مفهوم التمثيل 23

2.2 تمثيل الشباب في المؤسسات 23

1.2.2 التمثيل من وجهة نظر الشباب والمؤسسات الشبابية والهيئات المحلية 26

3.2 تمثيل الشباب على المستوى المحلي: أمثلة عملية 28

1.3.2 المعلومات والمواقف حول المجالس المحلية الشبابية (مجالس الظل) 29

الجزء الثالث: مشاركة الشباب على المستوى المحلي 32

1.3 مفهوم المشاركة ومستوياتها 32

1.1.3 عضوية الشباب في المؤسسات وأشكال المشاركة فيها 33

2.3 مشاركة الشباب على المستوى المحلي: من الانتخابات إلى المجلس 36

1.2.3 مشاركة الشباب المباشرة على المستوى المحلي: الأشكال والتوجهات العامة 39

2.2.3 مشاركة الشباب في المشاريع المحلية ومستوياتها 39

3.2.3 تقييم الشباب لواقع مشاركتهم بعمل الهيئة المحلية 43

4.2.3 تقييم الشباب لدور الهيئة المحلية في إشراك الشباب في عدة مستويات من العمل المحلي 44

3.3 أشكال مشاركة المؤسسات الشبابية على المستوى المحلي، ومستوياتها 45

4.3 أدوار ونشاطات المؤسسات الشبابية على المستوى المحلي 46

5.3 تقييم واقع مشاركة الشباب بعمل الهيئة المحلية من وجهة نظر المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية 48

6.3 تقييم دور الهيئة المحلية في إشراك الشباب في عدة مستويات من العمل المحلي 49

الجزء الرابع: الشباب كوكلاء للتغيير على المستوى المحلي 50
1.4 مفهوم التغيير 50
2.4 نظرة الشباب لأنفسهم، وللمؤسسات المختلفة، وعلاقتهم بالمستوى المحلي: الانطباعات والممارسات 50
3.4 مدى معرفة الشباب لقوانين الهيئات المحلية الفلسطينية 54
1.3.4 أراء الشباب تجاه إجراء تعديلات في قوانين الهيئات المحلية الفلسطينية 55
4.4 المبادرات الشبابية: والبحث عن وسائل جديدة 57
5.4 تقييم دور الشباب في إحداث التغيير: وجهات نظر الأطراف المختلفة 60
الجزء الخامس: نحو تفعيل دور الشباب على المستوى المحلي: التحديات والفرص 62
1.5 التركيبة الاجتماعية والسياسية: الثقافة والعائلية والحزب السياسي 62
2.5 القوانين والسياسات والممارسات المؤسسية 63
3.5 دمج وتفعيل دور الشباب: من المحلي إلى الوطني 64
1.3.5 الانتماء الشبابي للمستوى المحلي: مؤشرات رئيسية 65
4.5 اتجاهات مستقبلية للتغيير 66
1.4.5 وسائل تعزيز مشاركة الشباب على المستوى المحلي: وجهات نظر الأطراف المختلفة 67
5.5 استخلاصات وتوصيات 68

الملخص التنفيذي:

مقدمة

هذه نتائج دراسة قام بها مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) لصالح CHF وبدعم من USAID. تمت الدراسة تحت إشراف د. نادر سعيد وفريق مؤهل من الباحثين، من خلال استخدام المسح الميداني لعينة من 2200 شاب/ة فلسطينيين في 80 موقع في الضفة الغربية، يمثلون كافة الفئات الاجتماعية والاقتصادية. كما تم في الدراسة استخدام المقابلات المتعمقة مع ذوي المعرفة والعلاقة المباشرة في الموضوع، وعقد ورش عمل مركزة للتباحث مع ذوي الشأن من الشباب والمؤسسات والهيئات المحلية. تم أيضا استخدام أسلوب دراسة الحالة للحصول على المزيد من المعلومات والتحليلات المتعمقة حول موضوع الدراسة. وقد تم البحث الميداني في الفترة الواقعة بين 6-16 تموز 2011. ونقدم لكم في باقي الورقة أهم نتائج الدراسة باختصار وبشكل محدد.

أولا: السياق المفاهيمي والمعرفي

1. **مفهوم ضيق للحكم المحلي:**

5 % فقط يعتبرون أن هيئات الحكم المحلي هي مؤسسات تنموية لها دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما ينظر 56 % لها على أنها تقدم خدمات أساسية كالنظافة والماء والكهرباء والبنية التحتية.

2. **الانتماء كرقعة أوسع للمشاركة:**

ثلثي الشباب يشعرون بالانتماء لمجتمعهم المحلي، و51 % يشعرون بأنهم يقومون بواجبهم تجاه مجتمعهم. بينما يشعر 23 % بأن المؤسسات المحلية تقوم بواجبها تجاه الشباب.

3. **معرفة محدودة بالقانون:**

11 % فقط من الشباب، و24 % من ممثلي المؤسسات الشبابية كان لديهم معرفة بالسنة التي صدر فيها قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997. وكان يعلم بالنسبة المخصصة للنساء (الكوتة) في المجالس (وهي 20 %) فقط 23 % من الشباب، و57 % من ممثلي المؤسسات.

إطار رقم (1): اضاءات كيفية (مفهوم الحكم المحلي)

تبين البيانات الكيفية من ورش العمل والمقابلات المفهوم المحدود وأحيانا الخاطئ لمفهوم الحكم المحلي، وندرج على سبيل المثال الشهادات التالية من المشاركين في ورش العمل والمقابلات:

- مهام الهيئة المحلية هي البنية التحتية والشوارع والماء والكهرباء والنظافة (شابة، 19سنة، منطقة نابلس).
- المجلس المحلي لازم يقوم بالتنمية الاقتصادية ويوفر فرص العمل للشباب (شاب، 23 سنة، منطقة بيت لحم).

كما يتضح أن مسألة الانتماء مسألة مرتبطة ليس فقط في الشباب، ولكن أيضا في مدى اهتمام المؤسسات بهم، فمن ناحية يلوم البعض الشباب على قلة اكتراثهم، بينما يلوم آخرون الهيئات المحلية نفسها.

- الشباب هذه الأيام غير مهتمين بالمجتمع، كل واحد فيهم بفكر بنفسه بس (رئيس هيئة محلية، 52، منطقة جنين).
- الشباب بدهم يشاركوا، بس ما حد بهتم فيهم. كيف بدهم يكون عندهم انتماء لشيء بيشعروا أنو مش إلهم أصلا (شاب، 25، منطقة بيت لحم).

ثانيا: المشاركة في التنمية المحلية

1. **عضوية محدودة في المؤسسات:**

16 % صرحوا بأنهم أعضاء ناشطين في الأطر الطلابية التابعة للأحزاب وفي مجالس الطلبة، بينما وصلت العضوية الناشطة في النوادي الثقافية/الاجتماعية إلى 11 % و9 % في النقابات والمؤسسات الشبابية التنموية.

2. **مجالس الطلبة وتجربة التصويت:**

تشكل مجالس الطلبة في الجامعات الإطار الأهم لممارسة التصويت بين الشباب، حيث صرح 30 % بأنهم صوتوا في انتخابات المجالس، بينما وصلت نسبة من صوتوا في النوادي الرياضية 14 %، ونسبة من صوتوا في النوادي الثقافية 9 %.

3. **جيل محروم من المشاركة في الانتخابات المحلية:**

54 % من الشباب لم يصوتوا في انتخابات للمجالس المحلية حتى اليوم، بينما صرح 46 % بأنهم مارسوا حقهم في التصويت. وثلثي الذين لم يصوتوا كانوا تحت السن القانوني عند إجراء الانتخابات الأخيرة (2004 و2005).

4. **رغبة كبيرة في المشاركة:**

72 % من الشباب ينوون التصويت في الانتخابات القادمة للهيئات المحلية. 54 % من الذين لا ينون المشاركة يعتقدون بأن الانتخابات لا تغير شيئا.

5. **فجوة في الدعم لانتخاب الشباب:**
15 % من ممثلي الهيئات، مقارنة مع 44 % من الشباب يفضلون شابا 35 سنة أو أقل لرئاسة الهيئة المحلية، و65 % من ممثلي الهيئات، مقارنة مع 35 % من الشباب، يفضلون شخصا يزيد عمره عن 35 سنة.

6. **دور تنموي محدود مع الهيئات المحلية:**
16 % من الشباب صرحوا بأنهم شاركوا في ورشات لتحديد الأولويات، و9 % شاركوا في اجتماعات للتخطيط للهيئات المحلية. في المقابل صرح 37 % بأنهم شاركوا في حملات تطوعية لخدمة مجتمعهم المحلي.

7. **دور رقابي محدود:**
صرح 13 % من الشباب بأنهم شاركوا في نشاط ما للمتابعة والرقابة على عمل الهيئة المحلية في مجتمعهم المحلي.

8. **النشاطات التدريبية:** صرح 16 % بأنهم شاركوا في دورة/نشاط تدريبي عقدته الهيئة المحلية للشباب.

9. **زيارات لإنجاز المعاملات المالية في الهيئات:** 41 % من الشباب زاروا الهيئة المحلية قبل أكثر من سنة، بينما صرح 27 % بأنهم زاروا مقر الهيئة خلال الشهر الأخير.

10. **تقييم سلبي لدور الهيئات في تعزيز المشاركة:** يعتبر 44 % من الشباب دور الهيئة المحلية في تعزيز مشاركة الشباب في عملها (إيجابيا)، ويعتبره 53 % (سلبيا).

إطار رقم (2): إضاءات كيفية (المشاركة)

هناك جيل محروم من المشاركة في عمل الهيئات المحلية. لقد أدرج المشاركون في الدراسة عددا من الأسباب لمثل هذا الحرمان:

- كيف بدك مشاركة للشباب وهو ما في انتخابات، أخر 6 سنين ما صار انتخابات محلية، والهيئات كتير منها مش منتخب، وبالتالي فاقد الشرعية (ممثل مؤسسة شبابية، 32، منطقة رام الله).
- لسه المجتمع والسلطة بتشوف إنو المجالس هي مؤسسات للمخاتير، يعني الكبار في العمر، الصغار بالنسبة للكبار هم أطفال ما إلهم حق يعملوا قرارات (شابة، 27، منطقة قلقيلية).
- يعني لو وزارة الحكم المحلي معنية في الشباب كان كل قراراتها بتكون فيها إلزام للمجالس بإشراك الشباب في كل جوانب عملها (شاب، 24، منطقة الخليل).
- شوف هو المؤسسات الشبابية مقصرة في دعم الشباب، بصرفوا مصاري كتير لكن كلو عالفاضي، لازم يدعمو مشاركة الشباب في كل الهيئات (ممثل هيئة محلية، 45، منطقة بيت لحم).

ثالثا: تمثيل الشباب

1. **شبه غياب لتمثيل الأعضاء الشباب:**

57 % من الهيئات ليس لديها أي عضو شاب، و30 % لديها شاب واحد أو اثنين. كما أن أقل من 7 % من الشباب كانوا قد شاركوا كممثلين لأقرانهم في عضوية لجان المشاريع التي تم تشكيلها من قبل الهيئات المحلية.

2. **الهيئات المحلية الأقل تمثيلا للشباب في مواقع صنع القرار:**

- اعتبر غالبية من الشباب (51 %) أن تمثيل الشباب في مواقع صنع القرار في الهيئات المحلية ضعيفا، بينما اعتبر هذا التمثيل متوسطا 31 %، واعتبره كافيا فقط 13 %.
- بالمقارنة، اعتبر 46 % من الشباب تمثيلهم في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية ضعيفا، واعتبر 43 % التمثيل في الأحزاب السياسية ضعيفا، كما اعتبر 38 % تمثيلهم في مواقع صنع القرار في المؤسسات الأهلية ضعيفا.

3. **احتياجات الشباب غير ممثلة بشكل كاف:**

- 36 % من ممثلي الهيئات المحلية يعتبرون أن احتياجات الشباب معبر عنها بشكل جيد في مشاريع المجلس المنفذة السنتين الماضيتين، ويشاركهم في هذه النظرة 21 % فقط من الشباب.
- 19 % من الشباب يعتبرون أن أولويات الشباب ممثلة بشكل جيد في البرامج الانتخابية للكتل الممثلة في الهيئة المحلية.
- 22 % من الشباب يعتبرون أن أولويات الشباب ممثلة بشكل جيد في خطط الهيئات المحلية.

إطار رقم (3): إضاءات كيفية (مفهوم التمثيل)

لم يكن هناك فهم واضح لدى غالبية المشاركين لمفهوم التمثيل، والغالبية كانت تعتقد أن التمثيل يعني فقط تواجد الشباب في الهيئات كأعضاء. وبرغم أن ذلك ضروريا، إلا أن التمثيل مفهوم أوسع يشمل الأخذ بعين الاعتبار حاجات وأولويات الشباب والفئات العمرية كافة في عمليات التخطيط والتنفيذ للتنمية وعلى مستوى السياسات والقوانين والإجراءات.

- التمثيل يعني يكون عندنا شخص منتخب أو معين في الهيئة المحلية (شاب، 18 سنة، منطقة بيت لحم).
- التمثيل لازم يكون كمان في الانتخابات، يعني لازم نكون في القوائم الانتخابية وفي برامج المرشحين (شابة، 26 سنة، منطقة طولكرم).
- احنا بنفكر في كل الناس لما نخطط لمشاريع المجلس، يعني همي مشمولين زي باقي الناس، ومرات بنعمل اجتماعات مع المؤسسات الشبابية (ممثل هيئة محلية، 59، منطقة نابلس).
- يعني التمثيل أكثر من هيك، بدنا القانون يتأكد أنو تمثيل الشباب مضمون في كل مجال من مجالات عمل الهيئات، وفي كل مرحلة من مراحل عملها (ممثل مؤسسة شبابية، منطقة الخليل).

رابعا: الشباب كقوة للتغيير

1. **تأثير محدود:** 12 % فقط من الشباب يعتقدون أن لديهم تأثير على القرارات التي تتخذها الهيئة المحلية في بلدتهم، و27 % يعتقدون أن تأثيرهم قليل، بينما يعتقد 62 % بأنه لا تأثير لهم أبدا.
2. **تباين الثقة بقدرات الشباب:** 26 % من ممثلي الهيئات يثقون إلى حد بعيد بقدرة الشباب من حيث النجاح في إدارة الهيئة المحلية، ويشاركهم في ذلك 51 % من ممثلي المؤسسات، ونسبة أقل من الشباب أنفسهم (40 %). 45 % من الشباب يثقون إلى حد ما.
3. **أهمية الإيمان بالقدرة على التأثير:** 44 % من الشباب لا يعتقدون بقدرتهم على التأثير على نتائج الانتخابات المحلية أو أنهم غير متأكدين، بينما يعتقد 56 % بأن لديهم القدرة على التأثير.
4. **مبادرات فردية للتأثير:** صرح 21 % من الشباب بأنهم قاموا بمبادرة فعلية للتأثير على مسألة اعتبروها مهمة في عمل الهيئة المحلية، وصرح 17 % بأنهم كانوا جزءا من مبادرة جماعية للتأثير على عمل الهيئة.
5. **مشاركة الشباب إضافة نوعية:** أكثر من 90 % من الشباب وممثلي المؤسسات والهيئات يعتقدون أن مشاركة الشباب في الهيئات المحلية سيشكل إضافة نوعية إلى حد كبير أو إلى حد ما لعمل الهيئات.
6. **رغبة في عضوية المجالس:** 21 % من الشباب يرغبون في عضوية الهيئات المحلية، و9 % ينوون ترشيح أنفسهم.

إطار رقم (4): إضاءات كيفية (دور الشباب في التغيير)

لم يكن هناك خلاف من حيث المبدأ بالنسبة لأهمية مشاركة الشباب، والقناعة بأن الشباب لهم دور مهم في التغيير. ولكن الخلاف كان حول قدرة الشباب والمؤسسات الشبابية على إحداث التغيير، كما أن هناك تمييز ضد الشباب (كصغار في العمر).

- الشباب مش معنيين، بدهم حقوق بكل إشي، بس ما بدهم يقوموا بواجبهم، وين الشباب اليوم وليش همي ما ببادروا يغيروا الوضع إذا مش عاجبهم (ممثل هيئة محلية، 55، منطقة نابلس).
- بصراحة إحنا الشباب ومؤسساتنا مفرقين، وكل واحد بعمل حسب مصلحته ومصلحة عيلته وحزبه، بدون ما الشباب يتفقوا شو بدهم ما رح يتغير إشي (شاب، 27، منطقة قلقيلية).
- أكيد الشباب عندهم قدرة كبيرة، وأكيد قادرين عالتغيير، وعندهم الاستعداد يتطوعوا ويشتغلوا في مجتمعهم، بس اللي بنقص هو دعم الوزارات والمؤسسات (شابة، 22، منطقة بيت لحم).
- الشباب رح يشاركوا في الانتخابات ورح يغيروا كل اللي موجود حاليا، بدنا نصوت ونترشح، بس عشان هيك بدنا تدريب وتوعية كيف نغير (شاب، 19، منطقة سلفيت).
- الشباب ببادروا دائما وبحاولوا يغيروا، جربنا نعمل مجلس بلدية ظل في البلد، بس البلدية والكبار بقاوموا وما بدهم (ممثل مؤسسة شبابية، 29، منطقة نابلس).

خامسا: التحديات، الفرص والتوصيات

1. **الثقافة الأبوية والعشائرية أهم التحديات:**

- اعتبر ثلث الشباب أن العائلية/العشائرية هي العقبة الأكبر في وجه مشاركة الشباب في المجالس المحلية.
- وكانت العقبة الثانية الثقافة الأبوية (22 %) تلتها الحزبية/الفصائلية (19 %)، وقانون الانتخابات (12 %).
- أما ممثلي الهيئات المحلية، فاعتبر 30 % منهم عدم اكتراث الشباب ونقص خبرتهم العقبة الأهم، ولم يجد إلا نسبة لا تذكر منهم ضيرا في قانون الانتخابات.

2. **توفير فرص العمل الأولوية رقم واحد لدى الشباب:**

- 56 % من الشباب يعتبرون أن أولوية المؤسسات والمجموعات الشبابية هي الضغط على المؤسسات ذات العلاقة لخلق فرص عمل.
- ويأتي في المرتبة الثانية مسألة إنهاء الانقسام بين الأحزاب السياسية (لدى 21 %)، وتطوير النظام التعليمي (9 %)، وتعزيز الديمقراطية والحريات (7 %)، وتعديل قانون انتخاب الهيئات المحلية (6 %).

3. **وسائل التغيير:** أكثر من 80 % من الشباب يعتبرون وسائل التغيير التالية مهمة:

- إجراء حوار مجتمعي لدعم مشاركة الشباب،
- تنظيم حملات توعية مجتمعية وحملات ضغط على الأطراف ذات العلاقة،
- إجراء تعديلات قانونية كما يلزم،
- تدريب وتوعية الشباب أنفسهم.

إطار رقم (5): إضاءات كيفية (أهم التوجهات)

أكد المشاركون في البحث الكيفي على العديد من التوجهات والتوصيات، من بينها ما يلي:

- أهمية دمج الشباب ورؤاهم ومصالحهم الحالية والمستقبلية في عمل الحكم المحلي، من خلال توسيع مجال عمل الهيئات المحلية من المفهوم الخدماتي إلى مفهوم التنمية الشمولية.
- عملية دمج الشباب ومشاركتهم في كافة مجالات ومستويات عمل الهيئات ما زال في بداياته ويتطلب تضافر جهود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، المحلية والدولية، لتحقيق التنمية المطلوبة.
- أهمية التوعية ونشر المعرفة، من ناحية بين الشباب، ومن ناحية أخرى في المجتمع ومؤسساته لأهمية دور الشباب وكذلك المعرفة بالقانون.
- أهمية تطوير مهارات الشباب في مجالات الحكم المحلي وعمل الهيئات المحلية، وكذلك مهارات الدعوة والمطالبة والحملات.
- تطوير عمل الهيئات المحلية ليشمل التكنولوجيا الحديثة للتواصل مع الأجيال الشابة.
- دعم نماذج تطبيقية لدمج الشباب في عمل الهيئات المحلية بشكل متكامل، والتعلم من التجربة وتعميمها بعد تقييمها بشكل علمي.
- تدريب أعضاء الهيئات المحلية على أساليب العمل مع الشباب وآليات دمجهم في عمل الهيئات.
- استخدام الإعلام في التوعية بحقوق الشباب وعلاقتهم في عمل الهيئات المحلية.
- التسريع بعقد الانتخابات المحلية، والتأكد من دعم العائلات والأحزاب في القوائم الانتخابية.
- تعزيز انتماء الشباب من خلال الاهتمام بتعليمهم وتوفير فرص العمل لهم، وتوفير الأماكن الملائمة (المؤسسات والنوادي) للتعبير عن مواهبهم وطاقتهم الإيجابية.
- تقييم تجربة مجالس الظل الشبابية وتعميم التجربة، مع التأكيد على أهمية تمثيل الشباب ليس فقط في مجالس الظل بل في الهيئات نفسها.

قضايا للنقاش:

1. **النزاهة والشفافية:** 20 % من الشباب يعتبرون أداء المؤسسات الشبابية المحلية وكذلك الهيئات المحلية من حيث النزاهة والشفافية بأنه (جيد) و41 % (متوسط) و33 % (ضعيف).
2. **مسألة التنسيق بحاجة لإعادة نظر:** 41 % من ممثلي المجالس يقيمون حالة تنسيق الجهود بين المؤسسات بشكل إيجابي، ويشاركهم في هذه النظرة 21 % فقط من الشباب.
3. **دعم للكوتا:** ما يزيد عن 85 % من الشباب وممثلي الهيئات وممثلي المؤسسات يوافقون على تخصيص كوتا (حصة) من مقاعد الهيئات المحلية للشباب، و77 % من الشباب و63 % من ممثلي المؤسسات و46 % من ممثلي الهيئات يؤيدون تشكيل قوائم انتخابية من الشباب.
4. **يعتبر سنا مناسبا لعضوية الهيئات:** (25 سنة) 13 % فقط من الشباب يؤيدون خفض سن

العضوية في الهيئات عما هو منصوص عليه في القانون (أي 25 سنة).

5. **دعم طفيف ومعارضة كبيرة لخفض سن التصويت:** 20 % من الشباب و10 % من ممثلي المؤسسات يؤيدون خفض السن القانوني للحق في الانتخاب من 18 إلى 16 سنة.
6. **استثمار التكنولوجيا الحديثة:** 68 % من الشباب يستخدمون الانترنت بدرجة أو بأخرى، ويستخدم مواقع التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك) نحو 60 % منهم. ومع ذلك، فقد صرح 9 % من الشباب بأنهم تواصلوا مع هيئاتهم المحلية من خلال الانترنت خلال السنة الأخيرة، وصرح مثلهم بأنهم شاركوا في مجموعة اجتماعية عبر الانترنت للعمل على تطوير أداء الهيئات المحلية.

إطار رقم (6): إضاءات كيفية (قضايا للنقاش)

ظهر من خلال البحث العديد من القضايا التي يعتبرها الشباب بحاجة لنقاش والوصول بالنسبة لها لقرارات وتغييرات، من بين هذه القضايا القانون، والنظرة التمييزية للشباب، وضعف التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة، وغياب آليات عمل تتناسب مع التطورات التكنولوجية، ونظرتهم للهيئات على أنها لا تمثل المجتمع بشكل كاف.

- أكيد القانون بميز ضد الشباب، يعني كأنوا الصغار ما بفهموا. شو المشكلة يتغير القانون، ليش ما يكون سن التصويت والترشيح أصغر؟ وليش ما يكون في حصة للشباب في المجلس؟ (ممثل مؤسسة شبابية، 26، منطقة الخليل).
- احنا ما عندنا مشكلة، بدنا ننسق ونوحد الجهد مع المؤسسات الشبابية، حتى مؤسسات السلطة المعنية ما بتنسق مع بعض (ممثل هيئة محلية، 44 سنة، منطقة طولكرم).
- البلديات خاصة بالقرى ما عندها أي وسيلة حديثة للاتصال مع الشبان في مجالس عندها صفحة الكترونية، وليش ما نستخدم الانترنت ومجموعات الفيس بوك لنخبر الناس شو بصير ونسألهم عن رأيهم (شابة، 23، منطقة رام لله).
- المشكلة إنو المجلس في بلدنا ما بعمل شيء، يمكن ما عندو إمكانيات، بس لما بعمل، رئيس المجلس بعمل لعيلتو وباب دارو (شاب، 21 سنة، منطقة قلقيلية).

المقدمة:

بطلب من مؤسسة (CHF) الدولية، وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، قام بها مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) باجراء هذه الدراسة والتي تربط فيما بين عملية إحداث التنمية الشاملة والتحول الديمقراطي في فلسطين، وعلاقة ذلك بدمج رؤى ومصالح الشباب ودورهم الحيوي في إحداث تغيير يتواءم مع طموحات الشعب الفلسطيني. وبشكل محدد، تهدف هذه الدارسة إلى تشخيص الوضع القائم الخاص بعلاقة الشباب بالحكم المحلي والهيئات المحلية وذلك من خلال:

- تشخيص القضايا والإمكانيات والفرص والتحديات ذات العلاقة بموضوع مشاركة الشباب في الحكم المحلي.
- التعرف على مدى تمثيل الشباب ومشاركتهم في الحكم المحلي.
- التعرف على إمكانيات الشباب ومؤسساتهم، والقدرات المتوفرة لديهم لإحداث التغيير المنشود المتمثل في تعزيز دورهم في هيئات الحكم المحلي والتنمية المحلية.
- الخروج بتوصيات وتوجهات مستقبلية تساهم في تطوير علاقة الشباب بمؤسسات الحكم المحلي ودورهم في تنمية المجتمع الفلسطيني.

المنهجية:

اعتمدت هذه الدراسة منهجية البحث التشاركي، الشمولي والموضوعي. كما ارتكزت على الدمج بين طرق وأدوات البحث الكمي والكيفي التالية:

أولا: مراجعة الأدبيات:

قام فريق البحث بمراجعة كافة الأدبيات المتوفرة حول علاقة الشباب الفلسطيني بالحكم المحلي والهيئات المحلية، وبشكل رئيسي الخطط القطاعية لوزارتي الحكم المحلي، والشباب والرياضة، والسياسة الوطنية للشباب، والتقارير والبيانات المتوفرة حول الشباب الصادرة عن مؤسسات فلسطينية حكومية وغير حكومية.

ثانيا: البيانات الكمية:

تم إجراء عدد من المسوح الميدانية للتعرف على آراء ثلاث فئات مستهدفة وذات علاقة هم الشباب، الهيئات المحلية، والمؤسسات الشبابية. وقد تم تعبئة الاستمارات في مواقع البحث المحددة حيث تم اختيار عينة من 78 هيئة محلية من المدن والبلدات والقرى الفلسطينية. **وفيما يلي وصفا تفصيليا بالدراسة الذي تم اجراؤها:**

الاستمارة

تم تصميم الاستمارة من قبل فريق البحث بالتعاون مع فريق من مؤسسة CHF، حيث تم تصميم استمارة متخصصة بكل فئة من الفئات الثلاث المستهدفة، مع مراعاة وجود أسئلة مقارنة بين الاستمارات الثلاث. وقد تم تقسيم الاستمارات إلى ثلاثة أقسام رئيسية، شملت مجموعة متنوعة من المؤشرات الهامة لتقييم تمثيل الشباب، مشاركة الشباب، ودور الشباب في عملية التغيير "الشباب كوكلاء للتغيير".

العينة

- فئة الشباب: استهدفت الدراسة الشباب من الجنسين ممن تتراوح أعمارهم بين 18-35 سنة، حيث بلغ حجم العينة (2200) شابا وشابة، وتضمنت العينة عددا متساويا من الذكور والإناث. وقد تم تنفيذ المسح الخاص بالشباب ضمن مرحلتين، استهدفت كل مرحلة عددا متساويا من المواقع التي بلغ عددها الإجمالي 78 موقعا.
- فئة الهيئات المحلية: استهدف المسح ثلاث فئات تنتمي للمجالس المحلية: رؤساء المجالس، الأعضاء، والموظفين. وبلغ عدد المقابلات (116).
- فئة المؤسسات: استهدفت الدراسة (97) من رؤساء المؤسسات الشبابية في المواقع قيد الدراسة أو نوابهم، أو موظفي الإدارة العليا.

تم اختيار عينة المواقع ال 78 بشكل عشوائي من بين مجتمع بحث واسع يشمل كافة القرى والبلدات والمدن ، بحيث تم استخدام القوائم المتوفرة لدى مركز الإحصاء الفلسطيني ولجنة الانتخابات المحلية لهذا الغرض.

جدول (1): عينة الفئات المستهدفة

الفئة المستهدفة	عدد الاستمارات	منهجية جمع البيانات
فئة الشباب	2200	عينة عشوائية منتظمة لفئة الشباب ما بين 18-35 عاما من عينة المواقع ال (78) حيث تم تنفيذ المسح على عينة الشباب على مرحلتين المرحلة الأولى شملت 39 موقع والمرحلة الثانية شملت 39 موقع آخر.
فئة المجالس المحلية	116	استهدف كافة المجالس المحلية في 39 موقع في الضفة الغربية.
فئة المؤسسات الشبابية (المحلية)	97	استهدفت المؤسسات الشبابية المتواجدة في المواقع ال 39.

العمل الميداني

تم البدء بالعمل الميداني الخاص بهذه الدراسة يوم 5 تموز 2011 واكتمل في 15 تموز 2011. وقد اشترك في الدراسة (35) من الباحثين والمشرفين الميدانيين ومدخلي البيانات. وقبل البدء بالعمل الميداني، تم تنظيم برنامج تدريب مكثف للباحثين الميدانيين من خلال ورشة عمل عقدت في مدينة رام الله. ولضمان أقصى درجات الجودة والمهنية فقد قام فريق العمل بالاستفادة من آليات رصد وفحص متطورة مثل هاتف الرصد الميداني، حيث قام المشرفين الميدانيين بالاتصال الهاتفي بالباحثين الميدانيين بشكل يومي للتأكد من وجودهم في المواقع ولمساعدتهم في حل أية مشاكل أو ازالة صعوبات تواجههم. وبصفة عامة، فقد جرى العمل الميداني على نحو سلس ودون عقبات تذكر.

إدخال البيانات، وتنظيمها، وتحليلها

تم استكمال تجهيز البيانات بالكامل بواسطة فريق إدخال البيانات والإحصاءات التابع للمركز، حيث أعد الفريق كتاب ترميز للمقابلات المنظمة. كما تم إعداد كتاب ترميز خاص بكل استمارة. هذا وقد روعيت في عملية الترميز المعايير الدولية المعتمدة. وقد تم إدخال البيانات في مبنى المركز واقتصرت عملية الإدخال على شخصين فقط لضمان السرية والجودة. ثم تمت مراجعة كافة أوراق تصحيح البيانات وتصحيح معلومات المقابلات، حسب الحاجة، من جانب موظفي ترميز مختصين. وتبع هذا، سلسلة إضافية من الاختبارات بواسطة برنامج «تدقيق» صمم خصيصا لهذا الغرض، حيث تم تدقيق كل استبيان للتأكد من التناسق الداخلي للبيانات.

أخيرا، تم استخدام برنامج الحاسوب «SPSS» لتبويب البيانات وتحليلها ولعمل دليل حول السكان المستهدفين. وبالإضافة إلى البيانات الخاصة بكل سؤال، تم تنفيذ التبويب المستعرض للتحقق من العلاقات الممكنة بين المتغيرات المختلفة لا سيما المتغيرات الديمغرافية المستقلة كالعمر، والمنطقة، والتعليم، والعمالة، وغيرها من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا: البيانات الكيفية: جرى جمع البيانات الكيفية من خلال:

- **المقابلات المعمقة:** تم إجراء 15 مقابلة مع مجموعات متنوعة من الأفراد المهتمين أو العاملين في مجالي الشباب والحكم المحلي يمثلون مؤسسات مختلفة: مجالس محلية، مؤسسات شبابية محلية، مؤسسات دولية معنية، وزارات ذات علاقة، وأحزاب سياسية. وقد استخدم الباحثون الذين أجروا المقابلات دليلا توجيهيا خاصا بالأسئلة المساعدة في الحصول على المعلومات اللازمة.
- **الورشات المركزة:** أدار فريق العمل 3 مجموعات مركزة في الضفة الغربية شارك فيها أكثر

من 30 من الشباب وممثلي الهيئات المحلية. استهدفت إحدى الورشات الشبان والشابات في منطقة قلقيلية، وأخرى أعضاء المجالس المحلية في منطقة الوسط (كفر نعمة). أما الورشة الثالثة فقد استهدفت أعضاء مجلس شبابي بيت فجار. وقد تم إعداد أسئلة مسبقة تهدف إلى استثارة نقاشات معمقة حول موضوع الشباب والحكم المحلي.

- **الحالات الدراسية:** تمت عملية جمع معلومات شاملة وعميقة حول ثلاث حالات دراسية استهدفها البحث:
  - بيت فجار بمحافظة بيت لحم، «جنوب الضفة الغربية»، يوجد بها مجلس محلي شبابي ومؤسسات ناشطة.
  - كفر نعمة بمحافظة رام الله، «وسط الضفة الغربية»، تم إنشاء مجلس محلي شبابي فيها ولكن التجربة لم تنجح أو لم تستديم.
  - مرج بن عامر بمحافظة جنين، «شمال الضفة الغربية» منطقة تضم عدد من القرى والتجمعات السكانية.

توسيع مفهوم (الشباب): من المنظور العمري إلى المنظور التنموي

عموما، هناك ثلاثة اتجاهات لتعريف الشباب، فهناك الاتجاه الأول القائم على المستوى العمري، وتنحصر فئة الشباب طبقاً لهذا المفهوم بين 15 و25 عاماً، إذ تشهد هذه الفترة اكتمال النمو الجسمي والعقلي، ويصبح الفرد قادراً على أداء الوظائف الأساسية المختلفة. أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه المستند الى السوسيولوجيا (الاجتماعي) والذي يرى أن الشباب حقيقة اجتماعية، ويعتمد هذا المفهوم على معيار النضج والتكامل الاجتماعي للشخصية، وذلك في إطار مجموعة من السمات والخصائص والأدوار والعلاقات تميز الشباب عن سواهم من الفئات الاجتماعية. وأخيرا، الاتجاه الثالث، والذي يجمع بين الاتجاهين السابقين، حيث يأخذ بالاعتبار التصنيفات العمرية، إضافة لمؤشرات أخرى كالمؤشرات الاجتماعية والنفسية.

إطار (1): تعريف مفهوم (الشباب)

تعرف الأمم المتحدة الشباب على أنهم الأفراد ضمن الفئة العمرية 15-24 سنة. هذا على الرغم من أن الأمم المتحدة نفسها تعرف الأطفال على أنهم الأفراد ضمن الفئة العمرية "منذ الولادة وحتى عمر 18 سنة"، وذلك لتوفير الحماية والحقوق للأفراد لأعلى سن ممكن. هذا وتشير الأمم المتحدة إلى ضرورة التمييز بين فئتين عمريتين ضمن تعريفها للشباب، وهما: المراهقون من 13-19 سنة ، والشباب الراشدون من 20-24 سنة، وذلك لاختلاف المشاكل والاحتياجات الاجتماعية والنفسية والصحية التي تواجهها كل فئة. هذا في حين أن كثيرا من الدول تعتبر سن الشباب هو العمر الذي يحصل فيه الفرد على معاملة متساوية أمام القانون، وهو في الغالب عمر 18 سنة.

وفلسطينيا، يصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بياناته عن الشباب ضمن الفئة العمرية (15–29)، مع تقديم بيانات تفصيلية لمن هم أقل من 19 عاما، في حين أن التعريف الأوسع للشباب الذي تستخدمه وزارة الشباب والرياضة ينظر الى الشباب على أنها فئة تمتد عمريا من 15 وحتى 35 عاما.

وأيا يكن التعريف العمري المستخدم، اعتمد هذا التقرير التشخيصي منظورا مرنا تم تكييفه لأغراض موضوع الدراسة، والبرامج التي سيتم تصميمها لاحقا فيما يتعلق بمشاركة الشباب في الحكم المحلي، وعليه، تم تناول الشباب من عمر 18–35 عاما، مع التمييز بين الفئات المختلفة للشباب ضمن هذه الفئة العمرية الواسعة.

إن أحد المعطيات المهمة في تعريف الشباب، هو الارتكاز الى منظور تنموي يراعي الفروقات بين الشباب ضمن أي فئة عمرية يتم التوافق عليها، إذ أن فاعلية وكفاءة أي برامج أو سياسات تتعلق بالشباب (استهدافا كما هو شائع الآن، أو دمجا كما ينبغي أن يكون الحال عليه)، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار مختلف التباينات، كالعمر (ضمن الفئة العمرية الأوسع)، الجنس، العمالة، الطبقة الاجتماعية، مكان السكن، مستوى التعليم. والتي بمجموعها تتضمن بعدا أساسيا يصعب تكميمه عدديا وهو البعد الثقافي. كما لا بد لهذا المنظور أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة والمصالح المتداخلة بين الفئات العمرية المختلفة، وتبعات السياسات الحالية والقرارات التي يأخذها الكبار في مجالات الحياة المختلفة على الأجيال المقبلة. ونعطي على أهمية هذا التوجه مثالا متعلقا بالدين العام، الذي يستقطبه الكبار آنيا بينما يقوم الصغار بتسديد تبعاته مستقبلا. وكذلك السياسات المتعلقة بالسكان والتنمية الاقتصادية وتأثيرها على نظم التقاعد ومخصصات الشيخوخة في المستقبل.

1. الجزء الأول: الشباب والحكم المحلي: نظرة عامة

1.1 دور الهيئة المحلية، ومسؤولياتها

تكاد تجمع الدراسات حول الحكم المحلي على وجود ثلاث وظائف رئيسية للحكم المحلي هي:

أولاً، التمثيل الديمقراطي وتأمين الممارسة الديمقراطية عبر المشاركة الشعبية في الإطار المحلي،

وثانياً، تأمين الخدمات للمواطنين في نطاق سكنهم وعملهم وفي مشاركتهم من أجل توزيع الأعباء بين السلطة المركزية والسلطات المحلية،

ثالثا، الدور التنموي على الصعيد المحلي، وذلك ارتباطا بالرؤية التنموية العامة على الصعيد الوطني، وهي المهام التي عكستها بوضوح الخطة الإستراتيجية لقطاع الحكم المحلي الصادرة عن شركاء قطاع الحكم المحلي للأعوام (2011-2013).

وبالرغم من تكامل المهام المذكورة أعلاه، فقد عكست نتائج الاستطلاع معرفة الشباب المحدودة بدور ومهام الهيئات المحلية، إذ غالبا ما يتم حصر مهام الهيئات المحلية بالمهام الخدماتية، إذ وصف أكثرية الشباب (41 %) المجلس المحلي في منطقتهم بأنه مؤسسة تابعة لوزارة الحكم المحلي تقدم خدمات النظافة وخدمات أساسية أخرى كالماء والكهرباء.

ولا يقتصر التعريف الخدماتي للهيئات المحلية على الشباب، إذ أن بعض العاملين في المؤسسات المحلية يرون أن الهيئات المحلية، وإن كان لها مهام أخرى نظريا، فإن أداءها الفعلي يقتصر على الخدمات.

إطار (2): مهام الحكم المحلي بكلمات أفراد الفئة المستهدفة

- "البلدية تقوم بتقديم الخدمات العامة من مياه، كهرباء، بنية تحتية بما فيها الشوارع والمدارس... إقامة أماكن ترفيهية للشباب لقضاء وقت الفراغ، وغيرها من المشاريع التي تهم البلدة أو المدينة..." (مجموعة مركزة مع شباب/ قلقيلية)
- "البلدية دورها خدماتي بتقدم مشاريع للبلد زي تمديد المياه توفير البنية التحتية تزفيت شوارع بعتبر دورها محصور بهذه الخدمات..." (مقابلة مع رئيسة جمعية/ قرية)

أما مدير إحدى مديريات الحكم المحلي فقد عدد مهام ومسؤوليات وزارة الحكم المحلي وهيئات الحكم المحلي حسب القانون بما يلي:

- "مسؤوليات وزارة الحكم المحلي جاءت في المادة 2 من قانون الهيئات المحلية، رقم 1 لعام 1997 وهي الرقابة على الهيئات المحلية، والتأكد من تنفيذهم للأنظمة والقوانين والتعليمات واللوائح الواردة من الوزارة. ومن المهام المناطة بالهيئة المحلية حسب القانون تقديم خدمات البنية التحتية الأساسية والخدمات العامة الأخرى والاهتمام بالدور التنظيمي والتطويري والتنموي للهيئة المحلية".

من جانب آخر، يعرف 11 % من الشباب المجلس المحلي بأنه مؤسسة متخصصة في البنية التحتية كالشوارع والأسوار. أما من يرون أن المجلس المحلي مؤسسة متخصصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد بلغت نسبتهم 5 % فقط من الشباب. غير أن هناك 38 % من الشباب يدمجون التعريفات السابقة لتعريف المجلس المحلي (والتي تجمع بين المهام الخدمية والتنموية...)، مقابل 4 % عبروا عن عدم معرفتهم بماذا يصفون المجلس المحلي. من جهة أخرى، رأى غالبية الشباب (58 %) أن المجلس المحلي في مناطقهم جسم مؤثر إلى حد ما لكنه بحاجة إلى تطوير، فيما اعتبر 28 % أن المجلس المحلي جسم مهم وحيوي للبلدة، مقابل 10 % اعتبروا المجلس المحلي غير مؤثر ولا قيمة له.

2.1 أولويات الشرائح المجتمعية على المستوى المحلي

تشكل المهام الرئيسية الثلاث للحكم المحلي إطارا عاما يتضمن قائمة واسعة من المهام التفصيلية المتشابكة، والتي تعتبر الأكثر التصاقا بالحياة اليومية للمواطنين، ولعل هذا أكثر ما يبرر أهمية الحكم المحلي، وحيويته، وضرورة إيلاء مشاركة الشباب فيه أولوية قصوى في اهتمامات المؤسسات الرسمية والأهلية. إذ أن مهام الهيئات المحلية تتفاوت بتنوع شرائح المجتمع وفئاته، فالسياسات والبرامج والمشاريع، وبالرغم أنها توجه عادة للمواطنين كمجموعة واحدة، إلا أن أحد معايير نجاحها وفاعليتها مدى حساسيتها واستجابتها للتباينات الفرعية بين المواطنين على مستوى المنطقة الواحدة.

«كل شريحة مجتمعية لديها احتياجات مختلفة، مثل الشباب، والفقراء، والنساء، والأطفال، طبعا تعمل وزارة الحكم المحلي على تنسيق عملها مع باقي الوزارات الحكومية ذات الاختصاص، فوزارة الحكم المحلي مثلا تقوم بإنشاء ملاعب للأطفال والشباب، وذلك بناء على تنسيق مع وزارة الشباب والرياضة المسؤولة عن قطاع الشباب، وبدورنا كوزارة حكم محلي قمنا بالإيعاز الى الهيئات المحلية جميعها للتعاون مع كافة المؤسسات التي تقدم الدعم المادي والمعنوي لقطاعات الشباب والنساء والأطفال، وقمنا بتوفير تمويل لأكثر من هيئة محلية لإنشاء ملاعب وحدائق عامة ومتنزهات كمتنفس لهم». (مقابلة مع مدير مديرية للحكم المحلي)

«أحد أهم أولوياتنا زيادة تمثيل النساء والشباب في المجالس المحلية». (مقابلة مع شاب/ مؤسسة شبابية)

فعلى صعيد التمثيل الديمقراطي والمشاركة الشعبية، فإن أحد أهم الأولويات هو توسيع رقعة التمثيل والمشاركة الشعبية بما يشمل الفئات المهمشة، وخاصة النساء والشباب، ضمن وعي لعلاقات القوة داخل المجتمع (وطنيا ومحليا)، إذ تتسم المشاركة على المستوى المحلي بنفوذ واسع للعائلة والحزب السياسي.

أما على الصعيدين التنموي والخدماتي، ونظرا لارتباط بعض

«بالنسبة للشباب لم يعبر المجلس عن هموم أي شاب، ولم يتم وضع الفئة الشبابية في الخطة التنموية أو الإستراتيجية أو حتى في موازنة المجالس المحلية، فالفئة الشبابية لها احتياجاتها كمراكز الترفية والنوادي والأندية... أما بالنسبة للنساء فتوفير الحاويات، ونظافة الشوارع وتعبيدها بجانب البيوت من مهام الهيئات المحلية، والتي عادة ما تستفيد منها النساء من ربات البيوت طبعا أكثر من غيرهن، وما ينطبق على النساء والشباب ينطبق على الأطفال فمن أولوياتهم مثلا الحدائق العامة ومناطق الترفيه». (مقابلة مع منسق أحد الأطر الشبابية/ سلفيت)

«بالطبع هناك اختلافات حسب المكان، والعادات في كل قرية أو تجمع سكاني، واختلافات حسب الفئات العمرية، والتعليم... المشكلة بعض المجالس المحلية تتصرف بناء على علاقات عائلية مش احتياجات وأولويات كل فئة اجتماعية... لازم نطلع على القرى المهمشة واحتياجاتها التي تختلف بالضرورة عن احتياجات مناطق أخرى». (مقابلة مع شاب/ مؤسسة شبابية)

جوانبهما، فنجد أن هناك مطالب متباينة تتعلق بمختلف الشرائح الاجتماعية، فهناك مطالب تتعلق بتوزيع متكافئ للخدمات لمختلف المناطق، أو استهداف قطاعات معينة ببرامج ومشاريع، أو توفير بنية تحتية مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة مثلا.

«بالطبع هناك اختلافات حسب المكان، والعادات في كل قرية أو تجمع سكاني، واختلافات حسب الفئات العمرية، والتعليم... المشكلة بعض المجالس المحلية تتصرف بناء على علاقات عائلية مش احتياجات وأولويات كل فئة اجتماعية... لازم نطلع على القرى المهمشة واحتياجاتها التي تختلف بالضرورة عن احتياجات مناطق أخرى». (مقابلة مع شاب/ مؤسسة شبابية)

3.1 إطار عام لقضايا الشباب: المشاركة والدمج

يمكن تعريف المشاركة المجتمعية للشباب على أنها: انخراطهم الفاعل كمواطنين في عمليات تطوير البرامج والسياسات واتخاذ القرارات واحتلال مواقع قيادية مرموقة على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، كما تعني، تضمين المنظور الشبابي في كل العمليات المجتمعية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولتأكيد مشاركتهم، فان للشباب كامل الحق في التزود بالمعلومات والحصول عليها، وبامتلاك التأثير والنفوذ على نتائج العمليات المجتمعية من خلال عملهم المنظم ودورهم في التخطيط والرقابة وقياس التأثيرات. إن مشاركة الشباب لا تسهم في إنجاح البرامج والخطط فحسب، وإنما تشجع على الشعور بالهوية وتكفل التواصل والتفاعل الاجتماعيين كما تنمي الحس بالمسؤولية والانتماء.

وارتباطا بالمشاركة وبالتفاعل معها، يتكرر مفهوم الدمج في الدراسات التي تتناول الشباب، وقد قدمت السياسة الوطنية للطلائع والشباب (2005) إطارا ناضجا للمفهوم يدمج الشباب في السياسات والبرامج والخدمات ضمن رؤية تنموية شمولية بعيدة الأمد، ويساهم في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي، وإحداث التراكم والتواصل بين الأجيال. إن فكرة الدمج هنا تقوم على التعامل مع الشباب ليس فقط كفئة مستهدفة، ولكن كمجموعة اجتماعية لها احتياجاتها وتؤثر وتتأثر في كافة نواحي الحياة ضمن إطار الأدوار والعلاقات القائمة في المجتمع على المستويين الوطني والمحلي، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

إطار (3): المبادئ الرئيسية للمشاركة والدمج2

- **الشراكة القائمة على الاحترام المتبادل**: يتأثر موقع الشباب في المجتمع ودورهم بعلاقتهم مع الفئات العمرية الأخرى، ضمن الهرمية القائمة على العمر والجنس، ما يعني السعي لتعديل طبيعة العلاقة الهرمية بحيث تقوم على الشراكة والاحترام المتبادل بين الفئات العمرية.
- **المنظور التنموي**: إن موقع الشباب ودورهم يتأثر بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع، ومن هنا فإن الاستثمار في الإنسان، وخصوصا في الأطفال والشباب وتكريس المصادر المتوفرة بهذا الاتجاه سيؤدي لتنمية بعيدة الأمد وفي كافة مجالات التنمية البشرية.
- **العمر والنوع الاجتماعي كبعدين لتحليل البرامج والمشاريع**: وتعني الأخذ بعين الاعتبار عامل العمر والنوع الاجتماعي:
  - دور كل فئة (عمر او جنس) في تحديد البرامج والمشاريع
  - الفوائد والمخرجات التي تنتج عن مثل هذه البرامج والسياسات
  - تبعات واثر هذه البرامج على كل من الفئات العمرية او النوع الاجتماعي.
- **دمج الشباب في كل السياسات**: يتأثر وضع الشباب ليس فقط بالبرامج الموجهة لهم، بل يتأثر بشكل أكبر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والأطر القانونية كافة. ولذلك فإن دعم دمج الشباب في المجتمع يستدعي الأخذ بعين الاعتبار موقع الشباب ومصالحهم وأولوياتهم ووجهة نظرهم من كل سياسة وبرنامج وقانون.
- **الترابط بين الحيزين الخاص والعام**: ما يتطلب تحليل علاقات القوة داخل الأسرة، وفي المجتمع والدولة، وتأثير كل حيز على باقي المجالات. مع ادراك للتأثيرات المتبادلة بين ما هو ثقافي ومؤسسي.
- **مستويات التمكين**: إن دمج الشباب يتطلب، تمكينهم على كافة المستويات: التمتع بالحاجات الأساسية (التغذية والمسكن والصحة)، والفرص المتساوية في التعليم والعمل، والمساهمة الفعالة في اتخاذ القرار على كافة المستويات، ودعم وصول الشباب لمصادر الملكية والقرار فيما يتعلق بالمصادر المادية والمؤسساتية.
- **إشراك الشباب في كافة المراحل**: إن دمج قضايا الشباب وأولوياتهم في البرامج والمشاريع يعني القيام بذلك في كافة مراحل المشروع: تحديد الأولويات، التخطيط، التصميم، التنفيذ ومراقبة الأدوار، والتقييم.

1 جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية، السياسة الوطنية للطلائع والشباب 2004-2005، بالشراكة مع اليونيسف ووزارة الشباب والرياضة، 2005.

4.1 تقييم أداء المجالس المحلية وبعض المؤسسات الأخرى

انعكاسا لعدم الوضوح في تعريف الشباب للمجالس المحلية وأدوارها، خاصة دورها التنموي، جاءت نتائج تقييم الشباب لأداء المجالس المحلية متوسطة بشكل عام. فعند الحديث عن دور المجلس في تعزيز التنمية، جاء التقييم بين إيجابي وإيجابي جدا لدى نسبة 59 %، إلا أن هذه النسبة انخفضت عند سؤالنا عن دور المجلس المحلي في تعزيز المشاركة المجتمعية إذ لم تتعدى 44 % (ايجابي وإيجابي جدا)، وقد حصلت مسألة تعزيز مشاركة الشباب على نفس النسبة (44 %)، أما مسألة تعزيز مشاركة النساء فقد حصلت على نقطتين مئويتين إضافيتين (46 %) . ولا يختلف تقييم الشابات كثيرا عن تقييم الشبان، حتى فيما يتعلق بتقييمهن لدور المجلس في تعزيز مشاركة النساء في عمل المجلس المحلي. ويعكس الرسم البياني التالي درجات التقييم المختلفة لأداء المجالس المحلية وفقاً لآراء الشباب:

رسم بياني(1): تقييم الشباب لدور الهيئات المحلية في تعزيز المشاركة والتنمية

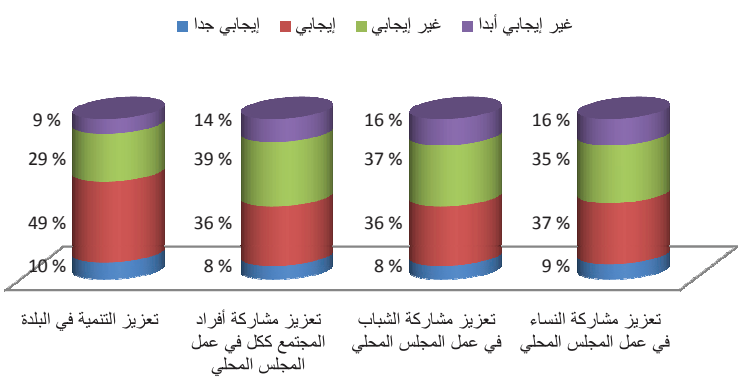

وبشكل عام، يميل الشباب لإعطاء تقييم أقرب إلى المتوسط في مجال النزاهة والشفافية لكل من المجلس المحلي، والمؤسسات الشبابية العاملة على الصعيد المحلي والوطني، إذ بينت نتائج الاستطلاع، أن نسبة (41-43 %) من الشباب قيموا هذه الأجسام المؤسسية بالمتوسط، مقابل نسبة (19-24 %) قيموها بالجيد. وهناك نسبة من الشباب تصل الثلث قيمت نزاهة كل من المجالس المحلية والمؤسسات الشبابية المحلية بالضعيف، مع وجود نسبة أقل من ذلك (23 %) أعطت التقييم ذاته للمؤسسات الشبابية العاملة على المستوى الوطني (الفرق في النسبة جاء لمن اعتبروا نفسهم لا يعرفون معلومات عن هذه المؤسسات تتيح لهم تقييمها على صعيد النزاهة والشفافية). أما ممثلوا المؤسسات الشبابية، فقد أعطوا تقييما أعلى لأداء كل من المجلس المحلي، والمؤسسات الشبابية المحلية، والمؤسسات الشبابية الوطنية من حيث النزاهة والشفافية، إذ تصل نسبة التقييم الجيد إلى 40 % للمجلس المحلي، و49 % للمؤسسات الشبابية العاملة محليا، و37 % للمؤسسات الشبابية العاملة على المستوى الوطني.

وأخيراً، ترتفع نسبة التقييم الجيد بالمقابل في إجابات ممثلي الهيئات المحلية، إذ تصل إلى 78 % بالنسبة للمجلس المحلي، و59 % للمؤسسات الشبابية في الموقع، مع انخفاض طفيف بالنسبة للمؤسسات الشبابية العاملة على مستوى وطني (مقارنة بإجابة عينة المؤسسات الشبابية)، إذ لم يتجاوز التقييم الجيد نسبة 73 %.

2. الجزء الثاني: تمثيل الشباب على المستوى المحلي

1.2 مفهوم التمثيل

يشير التمثيل «عموما" إلى حالة يتمتع فيها شخص أو مجموعة من الأشخاص بالقدرة على التعبير عن مصالح ووجهات نظر أشخاص آخرين، تجمعهم نفس الخلفية أو المصالح أو التوجهات السياسية أو الاجتماعية أو الفكرية. وعليه، يتم التمثيل في المؤسسات المختلفة وفقا لمعايير مناطقية، أو شرائحية (حسب الشريحة الاجتماعية)، أو سياسية... إلخ لتعكس التباينات داخل المجتمع.

ويتخذ التمثيل مستويات وأشكال مختلفة، فعلى صعيد المستوى، تختلف درجة التمثيل باختلاف موقع الممثلين في هرم صنع القرار، وعلى صعيد الأشكال هناك شكلين أساسيين، التمثيل بمعنى الوجود الفعلي لشخص أو أشخاص في هيكلية مؤسسية ما للتعبير عن مصالح غيرهم، أما الشكل الثاني فيتعلق بتمثيل مصالح الفئات المختلفة في القرارات والسياسات الصادرة عن الأطر المؤسسية المختلفة.

2.2 تمثيل الشباب في المؤسسات

كما أشرنا سابقا، يمكن التمييز بين شكلين للتمثيل، يتعلق الأول بالتمثيل في المؤسسة بشكل عام (أي بغض النظر عن مستوى التمثيل)، والثاني التمثيل في مواقع صنع القرار. ومن خلال الاستطلاع يمكننا المقارنة في موضوع تمثيل الشباب في المؤسسات بين عدد من المعطيات، يبينها الرسم البياني (2) والذي يشمل نوع المؤسسة، ومستوى التمثيل. فمن حيث التمثيل بشكل عام جاءت النتائج لتبين أن أعلى معدلات تقييم "جيد" جاءت لتمثيل الشباب في المؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية (32 % لكل منهما)، يليهما تمثيل الشباب في المؤسسات الحكومية (29 %)، وأخيرا وبفارق كبير، تمثيل الشباب في الهيئات المحلية (19 %).

أما التمثيل في مواقع صنع القرار، فقد جاء ترتيب المؤسسات لتقييم "جيد" متشابها لكن مع انخفاض النسب. فعلى سبيل المثال، وكما ورد أعلاه، يقيم 32 % تمثيل الشباب في المؤسسات

الأهلية بشكل عام بالجيد، بينما تنخفض النسبة لمواقع صنع القرار في هذه المؤسسات لتصل إلى 20 %. وينطبق نفس النمط على المؤسسات الحكومية حيث يقيم 16 % تمثيل الشباب في مواقع صنع القرار بالجيد (مقابل 29 % لتمثيلهم بشكل عام في المؤسسات الحكومية). أما في الهيئات المحلية، فمن الواضح أنها وفي الحالتين حظيت بأقل التقييمات سواء للتمثيل بشكله العام، أو للتمثيل في مواقع صنع القرار في هذه الهيئات بالتحديد.

من جهة أخرى فإن تقييم الشابات لتمثيل الشباب عامة في مواقع صنع القرار جاء أدنى بشكل طفيف من تقييم الشبان (من نقطة إلى ست نقاط مئوية). أما عمريا، فكلما تزداد الفئة العمرية للشباب (ضمن فئاتهم العمرية الثلاث) ترتفع بشكل طفيف درجة تقييمهم لمشاركة الشباب في مواقع صنع القرار في المؤسسات.

رسم بياني (2): تقييم الشباب (الجيد) لتمثيلهم في المؤسسات بشكل عام، وفي مواقع صنع القرار في عدد من المؤسسات

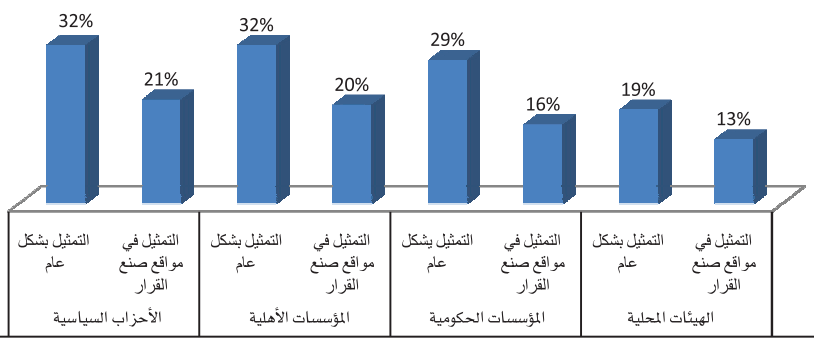

"الشباب يشارك فقط في المؤسسات الشبابية، وبشكل تطوعي في الغالب، أو أعضاء هيئة إدارية، وموظفين أحيانا أخرى. جميع الحضور في المجموعة المركزة متطوعين في عدة جمعيات مثل الهلال الأحمر... وهناك 3 من الحضور هم أعضاء هيئة إدارية في جمعيات خيرية محلية أو مجالس شبابية، أما عن تمثيل الشباب في المؤسسات الحكومية والمجالس القروية أو البلديات فهو شبه معدوم، ويعود السبب في ذلك إلى الواسطة، فحتى التطوع في الجمعيات أصبح يحتاج إلى واسطة..." (شابة/ مجموعة مركزة في قلقيلية).

ويرجع الشباب غيابهم عن التمثيل في المؤسسات المختلفة الى تفشي ظاهر الواسطة والمحسوبية، وبالتالي فهم ممثلين أكثر ما يكون في مؤسساتهم، وحتى تمثيلهم في مؤسساتهم أحيانا يكون كتطوع، دون أن يعني ذلك تمثيلهم في مواقع صنع القرار في هذه المؤسسات. هذا وتبدي شابة من قلقيلية رأيها بهذه المسألة:

أما كيف يرى المستطلعون في عينة المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية تمثيل الشباب في مواقع صنع القرار في هذه المؤسسات، فقد

جاءت النتائج على النحو التالي بالنسبة للتمثيل في مواقع صنع القرار:

جدول (2): التقييم بدرجة جيد في العينات الثلاث لتمثيل الشباب في مواقع صنع القرار بعدد من المؤسسات

	عينة المؤسسات الشبابية	عينة الهيئات المحلية	عينة الشباب
المؤسسات الحكومية	% 17	% 36	% 16
المؤسسات الأهلية	% 34	% 52	% 20
الأحزاب السياسية	% 38	% 45	% 21
الهيئات المحلية	% 14	% 30	% 13

وهنا يتضح أن لا خلاف في تقييم كل من الشباب ومستطلعي المؤسسات الشبابية في تقييم تمثيل الشباب في مواقع صنع القرار وفي كل من المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية، إلا أن التباين واضح بالنسبة لتقييم كل من الطرفين للتمثيل في المؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية، إذ أن نسبة التقييم الجيد منخفضة لدى الشباب أنفسهم عما عليه الحال في تقييم المستطلعين من المؤسسات الأهلية. هذا في حين أن نسبة التقييم الجيد ترتفع بوضوح في عينة الهيئات المحلية، ولجميع المؤسسات المذكورة.

من الجدير أن نقارن بين إجابتين وردتا في عينة ممثلي الهيئات المحلية، حيث يرى 30 % من مستطلعي هذه العينة أن الشباب يتمتعون بتمثيل جيد في مواقع صنع القرار في الهيئات المحلية، مع العلم (وهذه هي النسبة الثانية)، أن 57 % من مستطلعي هذه الهيئات يفيدون أنه لا يوجد شباب في تشكيلة مجلسهم الحالي، يضاف إليهم 18 % يفيدون أن هناك شابا واحدا في مجلسهم الحالي، وهذا يعني أن 75 % من المجالس المحلية لا يوجد فيها شباب أو فيها شاب واحد، وهذا يثير أكثر من سؤال فمثلاً إن كان الشباب أساسا غائبين تقريبا عن التمثيل بمعنى العضوية، فكيف لهم أن يكونوا ممثلين بشكل جيد في مواقع صنع القرار (مسألة أشار لها 30 % من أفراد العينة). وقد يعني هذا التقييم مشاركة الشباب في لجان ذات مسؤولية عن بعض المشاريع المحددة في المجتمع المحلي أو تقلدهم لوظائف ذات أهمية في المجالس المحلية.

ومع اختلاف المؤسسات التي تعطي حيزا لتمثيل الشباب (ومشاركتهم)، فإن آراء الشباب تختلف بالنسبة للمؤسسات التي يعتبرونها أكثر تعبيرا عن مصالحهم وأولوياتهم. ومن النتائج المهمة هنا، أن 27 % من الشباب لا يثقون بأي من المؤسسات كممثل أو معبر عن مصالحهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تبرز نسبة عالية نسبياً – مقارنة بمؤسسات لها باع في العمل مع الشباب – ممن تثق بالمجموعات الشبابية على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث بلغت نسبة هؤلاء 15 % (مقارنة مع 19 % و17 % في كل من وزارة الشباب والرياضة والمؤسسات الشبابية على التوالي).

رسم بياني (3): آراء الشباب في عدد من المؤسسات كممثل لمصالحهم

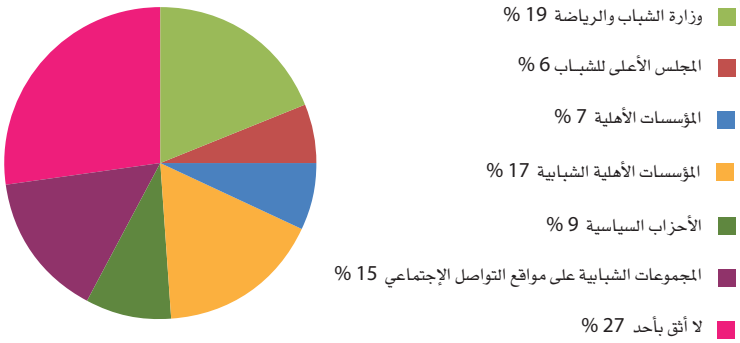

ومن الجدير ذكره أن الشبان أعطوا المؤسسات المختلفة ثقة أكبر كمعبر عن مصالحهم وأولوياتهم من الشابات، في حين ترتفع درجة عدم ثقة الشابات بأي من المؤسسات لتصل إلى 33 %، مقارنة مع 23 % لدى الذكور الذين عبروا عن عدم ثقتهم بأي من المؤسسات المذكورة أعلاه. كذلك فإن الشباب الأقل سناً يميلون بشكل عام (ليس لجميع المؤسسات بطبيعة الحال) لإعطاء درجة ثقة أعلى بالمؤسسات من الشباب الأكبر سناً، فمثلا، تبلغ نسبة ثقة الشباب في الفئة العمرية (18-24) بوزارة الشباب والرياضة 22 %، في حين تنخفض تلك النسبة إلى 20 % في الفئة العمرية (25-29)، لتصل إلى 16 % في الفئة العمرية (30-35).

1.2.2 التمثيل من وجهة نظر الشباب والمؤسسات الشبابية والهيئات المحلية

كون التمثيل يأخذ عددا من الأشكال، أبسطها التمثيل بمعنى التواجد الفعلي للشباب في مؤسسة ما، والتي استعرضناها سابقا بمستوياتها المختلفة، والشكل الأكثر تعقيدا للتمثيل هو تضمين مصالح وأولويات الشباب في برامج وخطط وميزانيات المؤسسات، وهو الشكل الذي يحمل في ثناياه وعيا تنمويا مستداما في الممارسات المؤسسية. ولاستجلاء هذا الشكل من التمثيل حسب آراء الشباب أنفسهم، يتناول المسح أربعة أشكال لتمثيل احتياجات وأولويات الشباب في الهيئات المحلية حصرا، وهي: برامج الأعضاء والقوائم الممثلة في المجلس المحلي، وخطط المجلس المحلي، والمشاريع التي نفذها المجلس المحلي في السنتين الأخيرتين، والنشاطات التي قام المجلس بتنفيذها خلال المدة المرجعية ذاتها.

إطار (4): مفهوم التمثيل بكلمات أفراد الفئة المستهدفة

ليس هناك فهم واضح لمفهوم التمثيل، فالغالبية من المشاركين في الدراسة كانت تعتقد أن التمثيل يعني فقط تواجد الشباب في الهيئات كأعضاء. إلا أن للتمثيل مفهوم أوسع يشمل دمج حاجات وأولويات الشباب والفئات العمرية كافة في عمليات التخطيط والتنفيذ للتنمية وعلى مستوى السياسات والقوانين والإجراءات.

- التمثيل يعني يكون عندنا شخص منتخب أو معين في الهيئة المحلية (شاب، 18 سنة، منطقة بيت لحم).
- التمثيل لازم يكون كمان في الانتخابات، يعني لازم نكون في القوائم الانتخابية وفي برامج المرشحين (شابة، 26 سنة، منطقة طولكرم).
- احنا بنفكر في كل الناس لما نخطط لمشاريع المجلس، يعني همي مشمولين زي باقي الناس، ومرات بنعمل اجتماعات مع المؤسسات الشبابية (ممثل هيئة محلية، 59، منطقة نابلس).
- يعني التمثيل أكثر من هيك، بدنا القانون يتأكد أنو تمثيل الشباب مضمون في كل مجال من مجالات عمل الهيئات، وفي كل مرحلة من مراحل عملها (ممثل مؤسسة شبابية، منطقة الخليل).

وقد جاءت النتائج على النحو التالي: أجابت نسبة من الشباب تتراوح بين 19-22 % بأن احتياجاتهم وأولوياتهم قد تم تمثيلها في الأشكال الأربعة المشار إليها أعلاه. في حين أجابت نسبة من 36-41 % بأن احتياجاتهم وأولوياتهم قد مثلت بشكل متوسط. وعلى خلاف ذلك بلغت نسبة من يرون أن أيا من الأشكال الأربعة لم تعكس تمثيلا لأولويات الشباب بين 34-38 %.

وبعيدا عن أشكال التمثيل ومستوياته، فإن الشباب "وخاصة الناشطين وفي المؤسسات الشبابية"، يربطون مسألة التمثيل (كما المشاركة) بالنسيج الثقافي الاجتماعي القائم، بتفاعله مع ضعف البنى القانونية، إذ أن القانون هو تعبير عن ثقافة المجتمع، وتنظيم لعلاقاته، لكنه في الوقت ذاته يمكن أن يشكل أداة تغيير، إلا أن الوضع فلسطينيا "وكما يرى أحد الشباب" لا يعطي القانون هذه القوة، إذ غالبا ما يتم تهميشه.

أما المستطلعين من المؤسسات الشبابية، فيميلون لاعتبار حاجات وأولويات الشباب ممثلة في الأشكال المذكورة بنسبة أعلى مما جاء في إجابات الشباب، إذ أن نسبة من اعتبر أن تلك الحاجات والأولويات ممثلة بشكل جيد تتراوح بين (21 33-% %)، وبشكل متوسط (32 42-% %). وبشكل

"لا يوجد تمثيل عادل، مثلا يجب دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات بنسبة 5 % وهذا لم يتم تطبيقه، عنا يتم تطبيق القانون متى نريد وتهميشه متى نريد، وهناك عدم ثقة بالنساء، لأن المجتمع ثقافته ذكورية". مقابلة مع شاب/ بيالارا

تفصيلي جاءت النتائج على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (3): أشكال التمثيل في عمل الهيئات المحلية من وجهة نظر الشباب والمؤسسات الشبابية

الإجابة	نعم		بشكل متوسط		لا	
العينة/ شكل التمثيل	عينة الشباب	عينة المؤسسات الشبابية	عينة الشباب	عينة المؤسسات الشبابية	عينة الشباب	عينة المؤسسات الشبابية
برامج الأعضاء والقوائم الممثلة في المجلس المحلي	% 19	% 25	% 41	% 37	% 34	% 36
خطط المجلس المحلي	% 22	% 21	% 36	% 42	% 35	% 36
المشاريع التي نفذها المجلس المحلي في السنتين الأخيرتين	% 21	% 30	% 36	% 31	% 38	% 39
النشاطات التي نفذها المجلس المحلي في السنتين الأخيرتين	% 20	% 33	% 39	% 32	% 36	% 35

من الضروري هنا النظر لهذه النسب بطريقة متوازنة، حيث أن الشباب هم الطرف الذي لديه مطالب تتعلق بالتمثيل والمشاركة، فبالضرورة سيقدرون نسبة تمثيلهم أو مشاركتهم أقل مما تقدره الأطراف الاجتماعية والمؤسسية الأخرى، والتي تشكل في علاقتها مع الشباب طرفا آخر تقع المطالب عليه. وهذا ما نلاحظه في الجدول أعلاه مثلا، إذ أن تقييم الشباب بدرجة جيد لتمثيلهم في جميع أوجه التمثيل جاءت أقل مما عليه الحال في إجابات المؤسسات الشبابية.

3.2 تمثيل الشباب على المستوى المحلي: أمثلة عملية

عبر ما نسبته 37 % من الشباب أنهم سمعوا عن مبادرات ومشاريع لمؤسسات تهدف لتعزيز تمثيل الشباب على المستوى المحلي. ومن جهة أخرى، فإن مستطلعي عينة المؤسسات الشبابية وبنسبة تزيد عن الضعف (79 %) يفيدون بأنهم سبق وأن سمعوا عن هذا النوع من المبادرات الشبابية. هذا وسجلت نسبة الشبان الذين سمعوا عن مبادرات ومشاريع لتعزيز تمثيل الشباب على المستوى المحلي درجة أعلى من الشابات، حيث بلغت النسبة 42 % للذكور و32 % للإناث.

ومن أهم النماذج التي لقيت أصداء مختلفة، والتي سيتناولها التقرير في القسم التالي، فكرة

المجالس المحلية الشبابية، والتي تمثل نموذجا ممكن دراسته والبناء عليه، وقد أشار ممثل لمؤسسة (CHF) لهذا النموذج:

1.3.2 المعلومات والمواقف حول المجالس المحلية الشبابية (مجالس الظل)

بدأت فكرة المجالس المحلية الشبابية في عام 2009، حيث سميت آنذاك ب "المجالس المحلية الشبابية المساندة"، حيث قامت فكرة المشروع على تأسيس هذه المجالس لتكون مناظرة للهيئات المحلية في تركيبتها ووظائفها وأعمالها. وقد انبثق هذا المشروع من الحاجة الفعلية لتوفير السبل والآليات لزيادة انخراط فئة الشباب في الخدمة المجتمعية المدنية، عبر إطار شبابي قادر على الانخراط المسؤول في مجال الحكم المحلي، وتمثيل احتياجات الشباب وطموحاتهم المستقبلية على المستوى المحلي. وقد وصل عدد المجالس المحلية الشبابية حاليا إلى 12 مجلسا[2].

"للآن ما في خطط وسياسات في الهيئات المحلية بتساعد على اشراك الشباب وتعزيز دورهم في الحكم المحلي، بس صار في مبادرات جديدة بتركز على تمكين الشباب وتوعيتهم عن قطاع الحكم المحلي ودمجهم في صنع القرار وتحسين العلاقة مع المجتمع. من خلال برنامج المجالس المحلية الشبابية، صار عند الشباب ثقة اكبر بدورهم في العملية الديمقراطية، وصار في تفاعل مع المجالس المحلية من خلال التعاون معهم وتوصيل صوت واولويات الشباب لهذه المجالس". (مقابلة مع مؤسسة CHF)

وعلى الرغم من محدودية التجربة وحداثتها، يؤكد 18 % ممن استطلعت آراؤهم من الشباب أنهم سمعوا عن هذه المجالس الشبابية المحلية، وتزداد هذه النسبة في أوساط الذكور لتصل إلى 23 %، مقارنة مع 12 % لدى الإناث. أما التقييم لأدائها من قبل من سمع بها من الشباب، فيذكر 42 % منهم بأنهم سمعوا عن هذه المجالس لكن ليس ثمة معلومات كافية لديهم لتقييم أداءها، ففي حين يقيمها32 % بالجيدة و19 %، بالمتوسطة، بلغت نسبة من أعتبر أدائها ضعيفا 8 %.

وقد ارتفعت نسبة الذين سمعوا عن المجالس المحلية الشبابية بين ممثلي المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية بشكل ملحوظ لتصل إلى 59 % لكل منهما، إلا أن ارتفاع النسب في هاتين العينتين لم يواكبه ارتفاع بنسبة الذين يملكون معلومات كافية عن تجربتها إذ أن حوالي نصف من سمع عن هذه المجالس الشبابية لا يملك معلومات كافية لتقييم أدائها. وفي المقابل، أعطى نحو 30 % من ممثلي المجالس المحلية تقييما جيدا للمجالس الشبابية، و12 % متوسطا و8 % ضعيفا.

هذا وقد أبرز عدد من الشباب والمشاركين في الدراسة بعض مصادر القلق، والتي من بينها إمكانية عزل الشباب (في مؤسساتهم الخاصة) بدل دمجهم (في الحكم المحلي). فالحديث

2 تقوم مؤسسة CHF حاليا بإجراء تقييم شامل لدور هذه المجالس الشبابية.

عن مجالس شبابية محلية يعيد للأذهان فكرة دوائر المرأة في بعض المؤسسات، والتي سميت لاحقا ب "وحدات النوع الاجتماعي"، فعوضا عن دمج المرأة، أو الشباب، وتمثيل مصالحهم أو أولوياتهم، ينظر لهم كفئة متمايزة أو منفصلة عن القضايا المجتمعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يكون اعتبار تشكيل مثل هذه المجالس (أو الوحدات في حالة النوع الاجتماعي على سبيل المقاربة) حيزا لتشكيل المصالح والتعبير عنها، وآلية تعمل من خلال النظام القائم، وليس بالتعارض أو الانفصال عنه، فضلا عن أنها ليست بديلا عن المطالبة بدمج الشباب بالكامل في الأطر والأنساق الموجودة أصلا. يعبر عن هذه الفكرة أحد أعضاء المجالس الشبابية بالقول:

"أنا بشوف أنه مش لازم نفصل البلدية عن المجلس الشبابي، يعني مثلا إذا كان في شباب ممثلين في البلدية ما يكونش في مجلس شبابي، هذا غلط، لازم الشباب يكونوا هنا وهناك، لأن البلدية عندها مشاكل البلد كاملة، وبالتالي مش رح يركزوا على الشباب، وعشان هيك منيح أن يكون في شباب ممثلين يذكروهم بحالهم، ويطالبوهم بحقوقهم. وبنفس الوقت المجلس الشبابي يركز على نشاطات أرى البلدية لا تتطرق لها، المجلس الشبابي يركز على فئة محددة من 15- 22 بالتالي باقي الشباب مش ممثلين في المجلس الشبابي فهذول الناس لازم البلدية تضمهم". (مجموعة مركزة/ مجلس شبابي)

وهناك من يعتبر أن تجربة المجالس الشبابية المحلية، يجب أن يتم تطويرها، وتعميم تجربتها، وإعطاءها أدوار أوسع، يقول أحد أعضاء المجلس الأعلى للشباب: وقد سجلت بعض تجارب المجالس الشبابية المحلية نجاحات مهمة، ومنها تجربة المجلس الشبابي المحلي في بيت فجار، حيث سجلت تعاونا جيدا في ما بين المجلس المحلي في القرية والمجلس الشبابي المحلي، إضافة لدعم المؤسسات المحلية للتجربة، وتسهيل مهمات الشباب في المجلس، حيث عمل المجلس المحلي في بيت فجار على دمج الشباب في العديد من الأنشطة، وإفساح المجال لأعضاء المجلس الشبابي لاقتراح أنشطة وتنفيذها، ودعمها بالموارد المتاحة في كثير من الأحيان، ويعتبر الشباب أن أحد معايير نجاح التجربة هو تجاوب المجلس المحلي والمؤسسات المحلية مع الشباب، وإيمانهم وثقتهم بقدراتهم.

"مجالس الشباب/ الظل تجربة جيدة لتمثيل الشباب وضمان دمجهم في المستوى المحلي، ويجب إعطاءها دورا أوسع، ومكمل لعمل الهيئات المحلية، إضافة لإعطائها دور رقابي".

"التمثيل هو أن يكون لك دور في اخذ القرار ودور في التنفيذ، أنا بشوف أن البلدية أخذت بعين الاعتبار دمج الاحتياجات واحتضانهم للمجلس الشبابي ودمجهم للشباب في المجتمع المحلي من خلال الدورات التدريبية والتخطيط الاستراتيجي هذا اكبر دليل على أنهم معنيين أنهم ينجحوا هذا التجربة، وكمان دليل على أنهم عندهم ثقة بإمكانية الشباب ومدى فعاليتهم، هم ما عندهم دعم مادي كثير بس أكثر دعمهم بكون معنوي، بالإضافة للمشاركة من قبلهم في نشاطاتنا وبنفس الوقت يقوموا بتسهيل العمل والإجراءات لتنفيذ النشاطات زي إنهم مثلا يوفروا لنا سيارات، وكل المؤسسات عنا في البلد بتشارك معنا وبتدعم نشاطاتنا... حتى أنه نحن كمان بنشارك معهم وفي تعاون بينا وبينهم يعني في مشروع الحدائق كان المجلس الشبابي متابع ومشرف لهذا المشروع... أي نشاط تعمله أي مؤسسة بالبلد بتم دعوتنا ونحن نشاركهم بشو عنا من إمكانيات وفي المقابل اي نشاط عنا بنحتاج فيه لمساعد بنحصل عليها من خلال المؤسسات والمساعدة في الغالب بتعتمد على طبيعة المشروع وبالغالب بنتوجه للمؤسسة اللي بتكون مختصة ودايما بنلاقي في تجاوب". ورشة عمل أعضاء المجلس الشبابي المحلي/ بيت فجار

إطار (5) قصة نجاح: تجربة المجلس المحلي الشبابي/ بيت فجار

كان لآلية العمل بين المجلس الشبابي المحلي والمجلس المحلي في بيت فجار دور في النجاح النسبي للتجربة، وفي إعطاء أدوار واسعة للشباب، بناء على درجة عالية من الثقة بأهمية تمثيل الشباب ومشاركتهم، وعن آلية العمل المشتركة تحدث أحد أعضاء المجلس الشبابي هناك بقوله:

"في تعاون ممتاز بينا وبين البلدية والمؤسستين مكملات لبعض، كل أسبوع في اجتماع بينا وبينهم، حتى أن البلدية ما عندهم مشكلة نهائيا أن نحضر اجتماعاتهم، ومعظم نشاطاتنا لازم توافق عليها البلدية... ويتم استشارة البلدية بسبب الخبرة الموجودة عندهم... يعني كان هناك أدوار تكاملية في كثير من الأحيان، مثلا في المخيم الصيفي أو مظلات المدرسة تم استخدام الطاقم الهندسي التابع للبلدية، وهم قاموا بعملية الإشراف على العمل وهذا لان عندهم خبرة يعني بالأحرى نحن خططنا وهم نفذوا..."

وفي المقابل هناك تجارب للمجالس الشبابية المحلية لم تسجل نجاحا يذكر، وذلك نظرا للتنافس العائلي والحزبي على هذه المجالس، بمعنى محاولة استخدام الفكرة لتحقيق مصالح ضيقة. ومن بين أسباب عدم نجاح التجربة في ذلك الموقع في حينه:

"المؤسسات الموجودة في البلد عملت مشاحنات ومنافسات بين الشباب، وكان في مشكلة أننا كمجلس قروي تركنا الموضوع للمؤسسة المنفذة التي لم تهيئ الشباب لهذه التجربة، فاعتقد الشباب بأنهم قادرين على العمل دون الرجوع الى المجلس القروي، وهذا سبب إشكالية في التواصل بين الجسمين المجلس المحلي والمجلس الشبابي. والبيئة والتركيبة الحالية للمجلس المحلي أفسدت الوضع. يعني لما تصير انتخابات ويفوز فيها صبية وأخوها وابن خالها وبنت خالتهم وحدا من جيرانهم هذول صاروا قسم، وبقية المجلس الشبابي صاروا قسم آخر وكأنهم كوتات... وما تم الترويج للفكرة بالشكل الصحيح وما تم التواصل مع الأحزاب أو العائلات بالشكل الصحيح".
(مقابلة مع ممثل للقرية مطلع على المشروع)

وأيا يكن الحال، فإن غالبية من شملهم الاستطلاع في المؤسسات الشبابية (64 %) يعبرون عن دعمهم لتشكيل المجالس المحلية الشبابية في كافة المناطق، إضافة إلى 13 % آخرين يدعمون هذا الخيار إلى حد ما. كما أن 72 % من عينة الهيئات المحلية يعبرون عن دعمهم أو دعمهم إلى حد ما لتوسيع فكرة المجالس المحلية الشبابية لتشمل جميع المناطق.

3. الجزء الثالث: مشاركة الشباب على المستوى المحلي

1.3 مفهوم المشاركة ومستوياتها

تتناول معظم تعريفات المشاركة وتصنيفاتها المختلفة درجة التحكم والسيطرة على الموارد والقرارات المتعلقة بحياة الناس. فمن حيث الجوهر، تعني المشاركة تغيير في علاقات القوة المهيمنة، أي الانتقال والتحول التدريجي إلى الاستقلالية الذاتية وتحمل المسؤولية. أما من حيث المنظور التنموي فتعتبر المشاركة غاية ووسيلة في آن واحد، فبينما تساعد المشاركة على تعظيم استخدام القدرات البشرية كوسيلة لزيادة مستويات التنمية، فإنها تعتبر غاية أيضاً من حيث أنها تسمح للناس بتحقيق توقعاتهم بالكامل وتدعم مساهمتهم الأفضل في المجتمع.

تحدث المشاركة على مستويين: فردي، كمشاركة الأفراد في عمليات التصويت وكأصحاب مشاريع وأعمال تجارية، ومستوى جماعي كالمنظمات التمثيلية والنقابية والسياسية. أما أشكال المشاركة فتتراوح من المشاركة الاقتصادية إلى المشاركة الاجتماعية بما في ذلك المشاركة الأسرية، والسياسية والثقافية. وعليه، يمكن تعريف مشاركة الشباب، بأنها: **انخراطهم الفاعل كمواطنين في عمليات تطوير البرامج والسياسات واتخاذ القرارات واحتلال مواقع قيادية مرموقة على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، كما تعني، تضمين المنظور الشبابي في كل**

العمليات المجتمعية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[3]. ولتأكيد مشاركتهم، فلهم كامل الحق في التزود بالمعلومات والحصول عليها، وبامتلاك التأثير والنفوذ على نتائج العمليات المجتمعية من خلال عملهم المنظم ودورهم في التخطيط والرقابة وقياس التأثيرات. إن مشاركة الشباب لا تسهم في إنجاح البرامج والخطط فحسب، وإنما تشجع على الشعور بالهوية وتكفل التواصل والتفاعل الاجتماعيين كما تنمي حس المسؤولية والانتماء.

1.1.3 عضوية الشباب في المؤسسات وأشكال المشاركة فيها

تنوعت أشكال عضوية الشباب في المؤسسات، مع ضرورة التشديد هنا أن نسبة العضوية النشطة في المؤسسات المختلفة يجب أن تقرأ بحذر، فمن ناحية، فإن ليس ثمة إجماع بين الشباب أنفسهم على معنى العضوية النشطة، ومن جهة أخرى أن صيغة السؤال الموجه في الاستطلاع يسمح بأكثر من إجابة، ما معناه أن شاب من المستطلعين محتمل أن يكون عضوا في إطار شبابي حزبي، وناد رياضي، ومؤسسة تنموية في ذات الوقت على سبيل المثال. وبالعودة إلى نتائج المسح يتبين أن 17 % من الشباب هم أعضاء في أطر شبابية حزبية، و16 % أعضاء في نواد رياضية، و15 % في مؤسسات أهلية أو جمعيات خيرية. فيما بلغت نسبة من أجابوا بأن لديهم عضوية نشطة في نواد ثقافية واجتماعية 12 %، أما من يتمتعون بعضوية نشطة "حسب رأيهم" في نقابات مهنية وعمالية أو في مؤسسات شبابية تنموية فقد بلغت النسبة 9 % لكل منهما. وأخيرا، تبرز نسبة جديدة لم تكن تؤخذ بالاعتبار فيما مضى وهي العضوية النشطة في مجموعات التواصل الاجتماعية، إذ بلغت نسبة الشباب ضمن هذه الفئة 11 %.

جدول (4) عضوية الشباب في المؤسسات المختلفة

المؤسسات	النسبة
الأطر الشبابية الحزبية	% 17
النوادي الرياضية	% 16
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	% 15
النوادي الثقافية والاجتماعية	% 12
مجموعات التواصل الاجتماعية على الإنترنت	% 11
مؤسسات شبابية تنموية	% 9
نقابات عمالية أو مهنية	% 9

واختلفت درجة عضوية الشباب في المؤسسات المختلفة تبعا للفئات العمرية، فالفئة العمرية الشبابية الأكبر سنا (30–35 عاما) كانت أكثر حضورا في المؤسسات الأهلية والنقابات العمالية،

٣ السياسة الوطنية للطلائع والشباب، مصدر سابق.

بينما كان حضور الفئة العمرية الأقل سناً (18-24 عاما) في الأندية الرياضية والثقافية والاجتماعية، ومجموعات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت.

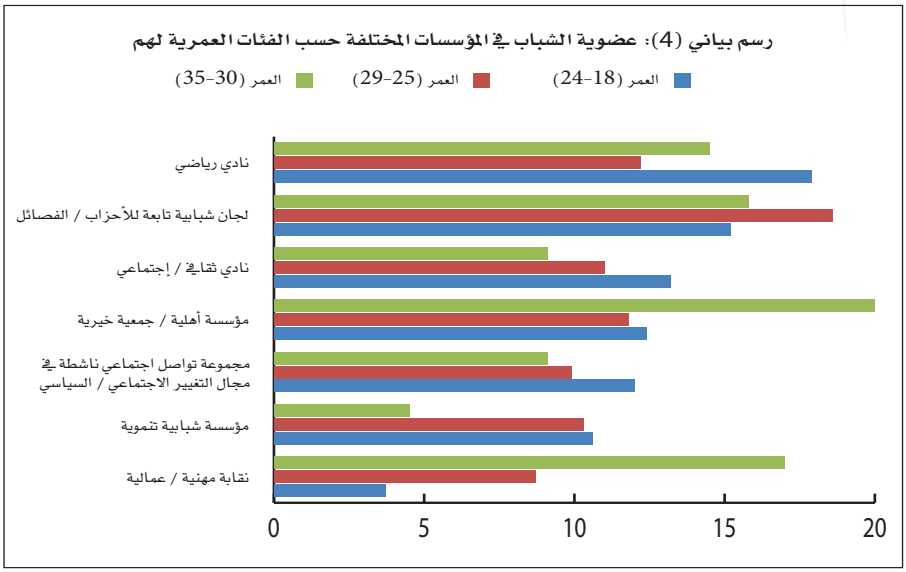

وبرغم ما تعكسه النسب من انخفاض نسبة العضوية في المؤسسات، إلا أن الأهم هنا هو دور المؤسسات ذاتها في عملية التأثير، والدور الذي تقوم به بشكل عام، إذ أن فكرة المؤسسات المجتمعية تقوم أساسا على أن تكون وسيطا بين المجتمع والمجتمع السياسي (الحكومة)، وهي قناة التعبير عن مصالح فئات مجتمعية معينة، أو المجتمع ككل لدى صناع القرار، وبالتالي فإن مخرجات هذه المؤسسات بمشاريعها وبرامجها وسياساتها هي تعبير مكثف عن أولويات ومصالح ورؤى أعضائها، والأهم من ذلك أن مخرجات هذه المؤسسات هي إحدى أهم مدخلات النظام السياسي ككل، وعملية صنع السياسات العامة فيه.

وتختلف عضوية الشباب تبعا للجنس إلى درجة كبيرة، إذ أن عضوية الشبان في جميع المؤسسات أعلى بكثير من عضوية الشابات، فيما عدا عضوية المؤسسات الأهلية والتي تتقارب فيها نسبة عضوية كل من الذكور والإناث، أما أعمق فجوة في العضوية فهي في النوادي الرياضية واللجان الشبابية التابعة للأحزاب السياسية. ولمزيد من التفصيلات، يبين الرسم البياني التالي نسبة عضوية الشبان والشابات في المؤسسات المختلفة:

رسم بياني (5): عضوية الشباب في المؤسساتالمختلفة حسب الجنس

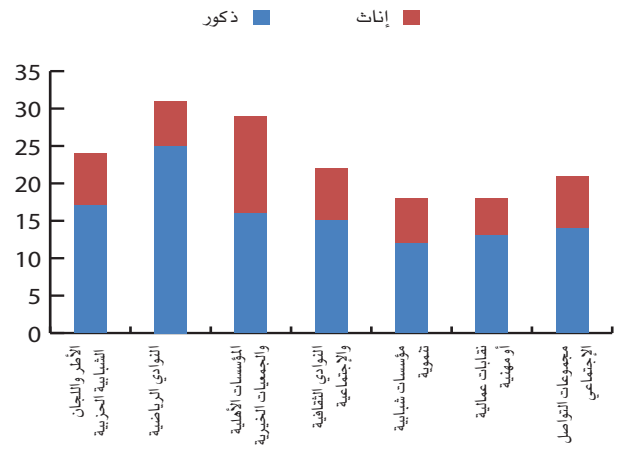

هذا ويؤكد الإطار التالي على طبيعة التباينات بين الفئات الشبابية المختلفة من حيث طبيعة التجمع السكاني والمتسوى التعليمي وقطاع العمل.

إطار (6): التباينات في عضوية الشباب في المؤسسات باستخدام عدة متغيرات

تم الإشارة سابقا أن التعامل مع الشباب كشريحة عمرية دون النظر في التباينات الفرعية بينهم، يفضي إلى تعميمات غير دقيقة، وتقلل من حساسية السياسات والبرامج لكل فئة داخل قطاع الشباب ككل، وقد رأينا الاختلافات الأساسية في عضوية الشباب في المؤسسات المختلفة حسب العمر والجنس، وهنا نعرض مزيدا من هذه التباينات باستخدام متغيرات أخرى:

- **التجمع السكاني (مدينة/ قرية)**: بشكل عام فإن عضوية الشباب في مختلف المؤسسات في المدن أعلى من عضوية الشباب في القرى، وخاصة في الأطر الشبابية الحزبية حيث تزيد عضوية الشباب في المدن بنسبة الضعف، كذلك في مجموعات التواصل الاجتماعي والنقابات المهنية والعمالية إذ يصل الفرق إلى عشر نقاط مئوية.
- **المستوى التعليمي**: ترتفع نسبة العضوية في المؤسسات بارتفاع مستوى التعليم لدى الشباب، ويصل الفرق أحيانا للضعف بين من أنهوا بكالوريوس فأعلى، ومن لم يتجاوزوا التعليم المدرسي. وبشكل عام فمن ما زال من الشباب على مقاعد الدراسة يتمتعون بنسبة عضوية أعلى من غيرهم (كدرجة ثانية بعد حملة بكالوريوس فأعلى).
- **قطاع العمل (أهلي، حكومي، خاص)**: أبرز التباينات هنا ارتفاع نسبة عضوية الأطر الشبابية الحزبية والنقابات المهنية والعمالية بين العاملين في القطاع الحكومي مقارنة بغيرهم، يليهم في عضوية الأطر الشبابية الحزبية العاملين في القطاع الخاص، ويليهم في عضوية النقابات العاملين في القطاع الأهلي.
- **مستوى الدخل**: ترتفع نسبة عضوية الشباب في المؤسسات المختلفة بارتفاع مستوى الدخل.

ولمزيد من تحري الدقة فيما يمكن اعتباره عضوية نشطة في المؤسسات، نعرض فيما يلي ثلاثة أشكال للمشاركة في هذه المؤسسات، أولها يتعلق بالتصويت في الانتخابات المؤسسية الداخلية، وثانيها الترشح، وثالثها المشاركة في تنظيم وإدارة حملة انتخابية في هذه المؤسسات.

بالنسبة لشكل المشاركة المتمثل بالتصويت في الانتخابات المختلفة، كشفت النتائج نسبة يمكن اعتبارها متوازنة مع ما اعتبره الشباب أنفسهم عضوية نشطة. فقد عبر 30 % من الشباب المستطلع رأيهم بأنهم شاركوا في التصويت لانتخابات مجالس واتحادات الطلبة وبنسبة 30 %، وهنا تجدر الإشارة أن هذه النسبة متناسقة مع باقي معطيات البحث، بالنظر إلى أن (41 %) ممن شملهم المسح هم ممن أنهوا تعليمهم المدرسي ولم يلتحقوا في التعليم العالي والذي تشكل انتخابات مجالس الطلبة فيه جزءا من أهم أشكال المشاركة العامة والسياسية. وجاءت المشاركة في التصويت لانتخابات أطر أو لجان شبابية تابعة لفصائل وأحزاب سياسية في الدرجة الثانية وبنسبة 18 %. يلي ذلك التصويت في انتخابات النوادي الرياضية (14 %)، ثم كل من النوادي الثقافية/الاجتماعية، والنقابات المهنية والعمالية، وبنسبة 9 %، و8 % على التوالي.

أما فيما يتعلق بشكل المشاركة الثاني (الترشح للانتخابات)، فقد عكست النتائج نسب متقاربة للمشاركة، إذ صرح 4 % من الشباب بأنهم ترشحوا لكل من الأطر الشبابية الحزبية ومجالس الطلبة، وفي حدها الأدنى لانتخابات النقابات العمالية والمهنية حيث صرح بالمشاركة للترشح فيها 1 %، وما بينهما نسبة 3 % من الشباب صرحوا بأنهم رشحوا أنفسهم لانتخابات نواد رياضية أو ثقافية واجتماعية. مع التأكيد هنا، أن النسب تعكس وجهات نظر المشاركين في الدراسة، ولا تقدم بيانات حول واقع المشاركة أو نسبها الفعلية.

أما بالنسبة لمؤشر (المشاركة في الحملات الانتخابية لانتخابات المؤسسات)، فقد جاءت النتائج على نحو منسجم مع النتائج السابقة فأعلى درجات هذا الشكل من المشاركة، حسب تصريحات الشباب، جاءت لمجالس الطلبة والأطر الشبابية الحزبية وبنسبة 14 %، و13 % على التوالي، يليها المشاركة في حملات انتخابية لنواد رياضية 7 %، ولنواد اجتماعية 5 %، وأخيرا لنقابات مهنية وعمالية 3 %.

هذا وتؤكد النتائج في هذا الصدد على الفجوة بين الجنسين (Gender Gap) حيث تنخفض مشاركة الشابات في مختلف المؤسسات، وينسحب هذا أيضا على معدلات مشاركتهن بالتصويت والترشح والمشاركة في الحملات الانتخابية، بالمقارنة مع الشبان.

2.3 مشاركة الشباب على المستوى المحلي: من الانتخابات إلى المجلس

عكست تجربة الانتخابات المحلية في الوطن قدرا من الاهتمام والمشاركة واسعة النطاق نسبيا، والتي فسرها العديد من المهتمين والمراقبين بحضور العامل العائلي على المستوى المحلي، جنبا

إلى جنب مع العامل الحزبي، الأمر الضروري تذكره عند استجلاء مواقف الشباب فيما يتعلق بالانتخابات المحلية، والمشاركة فيها. خاصة أن مفهوم الشباب الذي أوضحناه عن المجلس المحلي لا يعكس درجة عالية من الأهمية في أذهان الشباب لدور المستوى المحلي.

وفي هذا السياق تكشف نتائج الاستطلاع عن نسبة مشاركة في التصويت للانتخابات المحلية لعامي (2004، و2005) بلغت 46 % بين الشباب، مقابل 54 % لم يشاركوا في هذه الانتخابات. هذا ولا تختلف نسبة مشاركة الشابات في هذه الانتخابات بالتحديد عن الشبان حسب بيانات المسح.

وكان العامل الرئيس المؤدي لعدم المشاركة متمثلا في أن 67 % ممن لم يشاركوا كانوا أقل من العمر القانوني للتصويت (أي أقل من 18 عام) حين إجريت الانتخابات الأخيرة (2005/2004). وتؤكد هذه الفجوة العمرية أن توزيع نسب المشاركة في التصويت للانتخابات المحلية السابقة حسب الفئات العمرية للشباب جاءت كما يلي: الفئة العمرية الأولى (18–24 عاما) بنسبة 11 %، الفئة العمرية الثانية (25–29 عاما) بنسبة 73 %، الفئة العمرية الثالثة (30–35 عاما) بنسبة 78 %.

أما بقية الذين لم يشاركوا في هذه الانتخابات فطرحو الأسباب التالية لعدم مشاركتهم:

- كنت مشغولا، أو خارج البلاد عند إجراء الانتخابات 11 %.
- الانتخابات لا تغير شيئا 7 %.
- القوائم المتنافسة لا تمثل خياراتي وطموحاتي 3 %.
- لدي موقف سياسي بعدم المشاركة في الانتخابات 2 %.

ولعل إيمان نسبة كبيرة من الشباب بأن أصواتهم ذات أهمية وتأثير في تحديد نتائج الانتخابات المحلية، تفسر إقبالهم على التصويت في الانتخابات الماضية، وربما تشكل أساسا يمكن البناء عليه في الانتخابات المحلية القادمة، إذ أن 56 % من الشباب يعتبرون أن لتصويتهم أثرا مهما في تحديد نتائج الانتخابات، و27 % يعتبرون أن ذلك له تأثيرا مهما إلى حد ما، مقابل 17 % لا يرون أهمية لمشاركتهم في التصويت. واستكمالا لتجربة وخبرة الشباب في التصويت لانتخابات الهيئات المحلية الأخيرة (2005/2004)، فقد تنوعت أشكال مشاركتهم . إلا أن أكثر ما يجدر بالملاحظة أن أعلى معدلات المشاركة جاءت في الاجتماعات التحضيرية للأحزاب، وللعائلات والعشائر، ففي الحالة الأولى تبلغ نسبة المشاركة 16 % بين صفوف الشباب، وترتفع في الحالة الثانية (اجتماعات العائلة/ العشيرة) إلى 19 %، ما يؤكد قوة حضور الحزب والعائلة في الانتخابات المحلية. أما المشاركة في الحملات الانتخابية لأحد القوائم أو المرشحين فتبلغ 16 %.

في حين أن أيا من أشكال المشاركة الأخرى لم تتجاوز نسبتها 7 % في حالة المشاركة في لجان الرقابة على الانتخابات، و6 % المشاركة كمندوب عن أحد المرشحين أو القوائم عند الصندوق، و4 % للمشاركة في لجان الفرز، وأخيرا 3 % للترشح في الانتخابات.

ويعلق أحد الشباب على دور الشباب المحدود في العملية الانتخابية خارج مسألة التصويت:

"الدور يتمثل في بند واحد فقط وهو الدعاية والحملات الانتخابية فقط، بنسبة 90 %، وتنظيم سير عملية الانتخاب وتعليق البوسترات، أما فيما يخص اختيار المرشحين وتشكيل القوائم فالدور قليل جدا أو معدوم، فلا دخل أو صلاحيات لدى الشباب". (شاب/ مجموعة مركزة مع الشباب في قلقيلية)

وتضيف إحدى الموظفات في إحدى الوزارات ذات العلاقة:

"المشكلة في مشاركة الشباب في الانتخابات المحلية مصدرها الأساسي التدخلات العائلية والحزبية، ما زالت مشاركة الشباب محدودة وتقتصر على أنشطة معينة دون غيرها، هناك نفوذ كبير للحزب والعائلة...".

إطار (7) تباين في مشاركة الشباب حسب النوع الاجتماعي

بالرغم من تساوي نسبة الشباب والشابات المشاركين في التصويت للانتخابات المحلية، إلا أن هناك تباين كبير في أشكال مشاركتهم الأخرى، إذ أن مشاركة الشابات تكاد تقتصر على التصويت، حيث تبين النتائج:

- المشاركة في الحملات الانتخابية: ذكور 25 %، إناث 7 %.
- المشاركة في اجتماعات حزبية: ذكور 26 %، إناث 7 %.
- المشاركة في اجتماعات عائلية: ذكور 29 %، إناث 8 %.

ويتضح من النتائج أيضا، أن الشباب ليسوا فئة متجانسة، بل هناك تمايز تفرضه العديد من العوامل، أحدها بطبيعة الحال العمر، فشاب بعمر 18 يختلف بالضرورة عن شاب بعمر الثلاثين. فقد كشفت البيانات مثلا أن نسبة أعلى يشاركون في الاجتماعات العائلية والحزبية من الفئة العمرية الشبابية الأكبر، وهنا يدخل عامل الثقة المجتمعية بالمسألة العمرية كأحد التفسيرات لمثل هذا الاختلاف في المشاركة، ويبن الرسم البياني التالي الفروق:

رسم بياني (6): نماذج من المشاركة الشبابية في الإنتخابات المحلية حسب الفئة العمرية

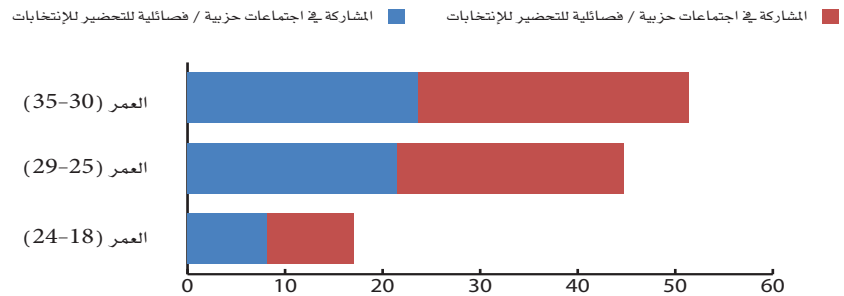

وارتباطا بقضايا الشباب وأولوياتهم في الانتخابات المحلية، فإن هناك شكلين أساسيين للمشاركة، الأول: المشاركة في إعداد وتحضير برنامج انتخابي، حيث شارك فيها 14 % من عينة الشباب المستطلعة آراءهم بحسب ما صرحوا به، وبنسبة قريبة (13 %) للمشاركة بالعمل الفعلي لتضمين مطالب الشباب في البرامج الانتخابية للمرشحين أو القوائم.

1.2.3 مشاركة الشباب المباشرة على المستوى المحلي: الأشكال والتوجهات العامة

بعيدا عن تجربة الانتخابات الأخيرة، واستجلاءً لمواقف الشباب حاليا من المشاركة في الانتخابات المحلية القادمة، تبين النتائج وجود غالبية (73 %) ينوون التصويت في هذه الانتخابات، مقابل 17 % ممن يعبرون عن عدم نيتهم في التصويت، و10 % لم يقرروا بعد موقفهم من التصويت. وتنخفض نسبة من ينوون التصويت في الانتخابات المحلية القادمة بين الإناث إذ بلغت 66 % (أي أقل بعشر نقاط ممن ينوون التصويت من الذكور). أما العوامل الكامنة وراء موقف الشباب الذين يعبرون عن عدم نيتهم في التصويت، فقد جاءت كما يلي (مع ملاحظة أن النسب في الجدول هي ل17 % من الشباب):

جدول (5): آراء الشباب الذين لا ينوون المشاركة في التصويت حول أسباب موقفهم

لدي قناعة بأن الانتخابات لا تغير شيئا	% 54
تجربة أعضاء البلدية الحاليين تثبت أن الانتخابات لا تأتي بأفضل الكفاءات	% 16
لدي موقف سياسي بعدم المشاركة في الانتخابات	% 16
لأن القوائم الانتخابية قائمة على التوزيع الفصائلي والحزبي	% 4
لأن القوائم الانتخابية قائمة على التوزيع العائلي والعشائري	% 3

وتعكس النسب المبينة في الجدول، أن هناك أكثرية ممن لن لا ينوون التصويت في الانتخابات القادمة يعتبرون ان الانتخابات غير قادرة على تحقيق تغيير فيما يتعلق بالمستوى المحلي، يضاف إليهم موقف 16 % النابع من تجربة الأعضاء الحاليين للمجالس، والتي بالنسبة لهؤلاء الشباب مؤشر على أن الانتخابات لا تأتي بالضرورة بأفضل الكفاءات. ومن اللافت للنظر، أن التركيبة الفصائلية أو العائلية للقوائم الانتخابية أتت في نسب منخفضة من حيث تأثيرها سلبيا على مشاركة الشباب في التصويت. أما عن مشاركة الشباب في الترشح، فقد كشفت النتائج وجود نسبة 9 % ينوون ترشيح أنفسهم في الانتخابات "على الأقل حاليا ومن حيث المبدأ"، مقابل 84 % ليست لديهم هذه النية، مع العلم أن من هم (18–24) لا يحق لهم الترشح في الانتخابات. وفي المقابل هناك 7 % لم يقرروا بعد إن كانوا سيرشحون أنفسهم أم لا. وبشكل عام، فان الارتفاع النسبي لمعدلات نية الشباب في المشاركة في الانتخابات المحلية، سواء على صعيد التصويت أو الترشيح، يتأثر بعدة عوامل اهمها اعتقاد غالبية الشباب (65 %) أن هذه المشاركة مهمة جدا، بينما يعتبرها 32 % مهمة.

2.2.3 مشاركة الشباب في المشاريع المحلية ومستوياتها

لا يقتصر مفهوم المشاركة على المشاركة في الانتخابات بجميع مستوياتها فقط، حيث تتخذ مشاركة الشباب على المستوى المحلي العديد من المستويات، ومن الممكن إجمالها في أنشطة وفعاليات ذات علاقة بتحديد الأولويات والاحتياجات والمطالب، والثانية تتعلق برفع الوعي والتدريب على مواضيع ذات علاقة بهيئات الحكم المحلي، والثالثة الحملات التطوعية، والرابعة المشاركة في التخطيط للمشاريع والبرامج، وأخيرا المشاركة في التنفيذ الفعلي لها. ويوضح الجدول أدناه، هذه المجموعات الرئيسية لمستويات المشاركة على المستوى المحلي ونسبة كل منها:

جدول (6): مشاركة الشباب على مستوى محلي، مستوياتها وأشكالها

مستويات المشاركة الرئيسية	أشكال المشاركة	النسبة
تحديد الأولويات والاحتياجات والمطالب	اجتماعات لسكان المنطقة لتحديد أولويات أو مطالب من الهيئة المحلية	21 %
	ورشات عمل نفذتها الهيئة المحلية لتحديد الأولويات والاحتياجات	16 %
	اجتماعات لمؤسسات شبابية لتحديد الاحتياجات على المستوى المحلي ودمجها في مشاريع المجلس المحلي	19 %
رفع الوعي والتدريب على مواضيع ذات علاقة بهيئات الحكم المحلي	برامج ومشاريع لمؤسسات شبابية تتعلق بالمجالس المحلية وعملها	16 %

من الواضح وفقا للنتائج المدرجة في الجدول، أن قضيتي تحديد الأولويات/المطالب، والحملات التطوعية تبرزان كأحد أشكال المشاركة الشبابية على المستوى المحلي من خلال ثلاثة أشكال رئيسية الأول هي: اجتماعات لسكان المنطقة لتحديد الأولويات أو المطالب، حيث يشارك الشباب فيها بنسبة 21 %، أما الشكل الثاني فيأخذ شكل اجتماعات تنظمها الهيئة المحلية ذاتها من أجل تحديد هذه الأولويات وبنسبة مشاركة شبابية تبلغ 16 %، أما بالنسبة للمشاركة في الاجتماعات التي تعقدها المؤسسات الشبابية فقد بلغت نسبة المشاركة فيها (19 %). في حين أن الشكل الثاني المتعلق بالحملات التطوعية يحظى بأعلى نسبة انخراط شبابي إذ يبلغ 37 %. أما الأنشطة الخاصة برفع مستوى الوعي بأعمال الهيئات المحلية عبر ورشات عمل تنفذها المؤسسات الأهلية فقد بلغت نسبة مشاركة الشباب فيها 14 %، مقابل 16 % يشاركون في مثل هذه الأنشطة عبر المؤسسات الشبابية تحديدا. ويتضح من الجدول كذلك أن المشاركة في عمليتي التخطيط والتنفيذ تحظيان بأقل نسبة مشاركة شبابية حيث كانت 9 % لكل منهما. وهنا يجدر التوقف قليلا عند هذه النسبة، فمن الواضح أن هناك مسألة تستدعي الاهتمام، حيث أظهرت نتائج المسح بأن نسبا مقبولة ان لم نقل عالية لمشاركة الشباب في أنشطة تحديد الأولويات، ورفع الوعي، وبنسبة عالية في الحملات التطوعية، بينما تنخفض نسبة مشاركة هؤلاء الشباب في التخطيط والتنفيذ.

تكشف حوارات المجموعات المركزة مع الشباب وكذلك المقابلات مع الشباب من المؤسسات الشبابية، أو الناشطين على المستوى المحلي، أن هناك قدرا من خيبة الأمل لدى الشباب نتيجة لضعف مشاركتهم عموما، وتحديدا لضعف مشاركتهم في الهيئات المحلية على وجه الخصوص.

إطار (8): أسباب محدودية مشاركة الشباب في عمل الهيئات المحلية

أدرج المشاركون في هذه الدراسة عددا من الأسباب لمحدودية مشاركة الشباب ومنها كما وردت على لسانهم:

- كيف بدك مشاركة للشباب وهو ما في انتخابات، آخر 6 سنين ما صار انتخابات محلية، والهيئات كتير منها مش منتخب، وبالتالي فاقد الشرعية (ممثل مؤسسة شبابية، 32، منطقة رام الله).
- لسه المجتمع والسلطة بتشوف إنو المجالس هي مؤسسات للمخاتير، يعني الكبار في العمر، الصغار بالنسبة للكبار هم أطفال ما إلهم حق يعملوا قرارات (شابة، 27، منطقة قلقيلية).
- يعني لو وزارة الحكم المحلي معنية في الشباب كان كل قراراتها بتكون فيها إلزام للمجالس بإشراك الشباب في كل جوانب عملها (شاب، 24، منطقة الخليل).

تختلف أشكال مشاركة الشباب نسبيا بحسب فئتهم العمرية، ومن اللافت للنظر في هذه النتائج، هو ارتفاع نسب المشاركة في الحملات التطوعية وبنسب متقاربة في ما بين الفئات المتقاربة عمرا " بينما تقل نسبة هذه المشاركة عندما يتعلق الأمر في اجتماعات تحديد الاحتياجات للمنطقة وأولوياتها وبفارق واضح ايضا بين الفئات العمرية.

رسم بياني (7): نماذج من مشاركة الشباب على المستوى المحلي حسب الفئة العمرية

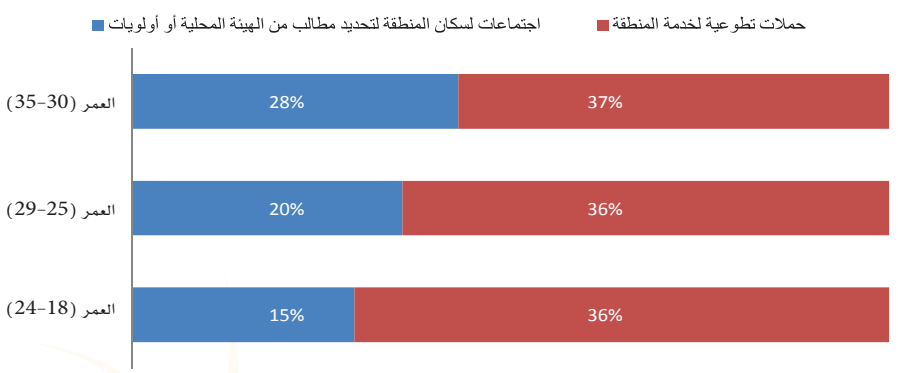

كما ويبدو في حالة التطوع أن الشباب وعلى اختلاف فئاتهم العمرية يعتبرون التطوع جزءا من مسؤوليتهم تجاه مجتمعهم المحلي، وهناك إرث تطوعي كبير لدى المؤسسات الفلسطينية، لا يمكن تجاوزه "وإن كانت معطيات التطوع انخفضت مؤخرا". أما اجتماعات سكان المنطقة فمن الملاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الشباب بارتفاع الفئة العمرية لهم، ما يؤشر إلى حد ما إلى ضعف اهتمام المؤسسات بإشراك الشباب الأقل عمرا، أو من جهة أخرى أن الشباب الأقل عمرا أقل اهتماما بالمواضيع المحلية.

إطار (9): أشكال من مشاركة الشباب في قضايا مطلبية وتطوعية على مستوى محلي

تحدث شبان وشابات قلقيلية عن عدد من النشاطات التي قاموا بها خلال السنتين الأخيرتين للضغط والتأثير في قضايا محلية، ومن الممكن تلخيص هذه الأنشطة كما يلي:

"مسيرات ضاغطة ضد غلاء الأسعار، مسيرات ضاغطة بخصوص أمور تخص طلاب الثانوية العامة، كالعلامات والمنهاج، مسيرة يطالب فيها الشباب بعمل مشاريع تطوع، مشاركة طلاب الجامعة بمسيرات ضاغطة بخصوص موضوع القروض وتسديدها قبل الحصول على شهادته، وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وإلغاء الواسطة في اعتماد الوظائف".

ومن جهة أخرى، فإن التمعن في طبيعة الأنشطة التي كان ينظمها أحد المجالس المحلية، يكشف عن فهم محدود لدى أعضاء ذلك المجلس لمهام مجالس الظل (المجالس المحلية الشبابية)، إذ أن العديد من الأنشطة التي يتم تنفيذها لا تتعدى أنشطة تطوعية، حيث قدمت شابة عضو في أحد المجالس المحلية الشبابية أمثلة من نشاطات المجلس، بقولها:

"عملنا نشاطات تنظيف في الشوارع، كنا كل أسبوعين نعمل هادا النشاط ونقوم بالتنظيف بالبلد طبعا وكل شيء بكون مخطط له، كان في عنا جهاز كومبيوتر بمقر المجلس القروي وكنا نخطط ونكتب كل شيء وندعو الشباب والشابات للمشاركة، فكانا ندعو تقريبا 120 شخص كان يأتي مرات 80 ومرات 60 شاب وشابة، وقبل هيك ندعو لاجتماع للهيئة العامة طبعا يحضر الشباب والصبايا ويحضر أعضاء من المجلس القروي ونقوم بالتنفيذ. كمان عملنا زراعة الأشجار في البلد على طول الطريق الرئيسي وهذا النشاط نجح. وزراعة الحدائق العامة بالورود، كمان عملنا رسومات بالخيش وصورنا البلد عملنا معرض تراث فيه كثير أشياء".

كما تكشف بيانات المسح عن انخفاض نسبة مشاركة الشابات في مختلف المشاريع المحلية، ويزداد انخفاض نسبة مشاركة الاناث بشكل عام كلما تعلق النشاط المحدد بصناعة القرار.

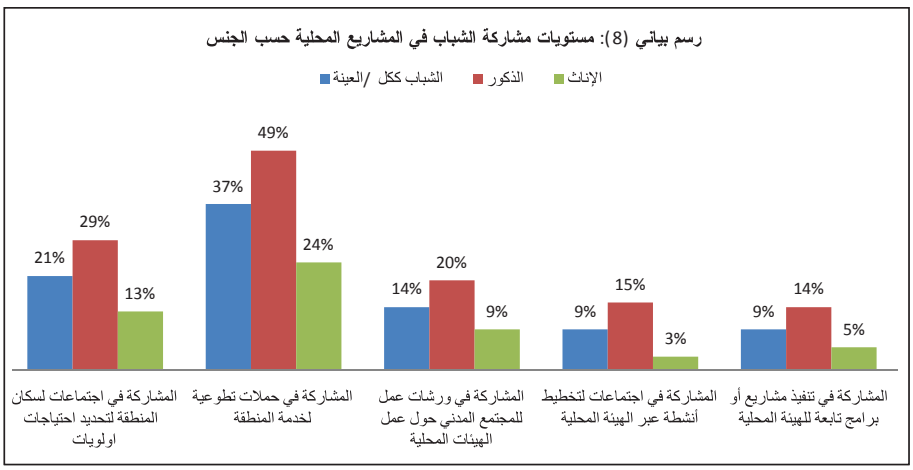

وعند سؤال الشباب بشكل محدد عن التدريبات أو ورشات رفع مستوى الوعي بعمل الهيئات المحلية (بسؤال منفصل غير الوارد في الجدول أعلاه)، ارتفعت نسبة المشاركة في مثل هذه الأنشطة إلى 19 %. وقد حدد هؤلاء مواضيع التدريبات والورش على النحو التالي:

- مشاركة الشباب في الحكم المحلي والانتخابات المحلية 73 %.
- مشاركة المرأة في الحكم المحلي والانتخابات المحلية 69 %.
- قوانين الانتخابات المحلية وأنظمتها، والحملات الانتخابية 60 % لكل منهما.
- المشاركة على المستوى المحلي والمسؤولية المجتمعية 59 %.
- وأخيرا، دور الحكم المحلي ووظائفه 57 %.

ومن اللافت للنظر، أن نسبة من الشباب تصل إلى 41 % لم يحصل أن زاروا المجلس المحلي في منطقتهم لأكثر من عام كامل، في حين زاره خلال الشهر الأخير 27 %، وفي فترة تمتد من شهرين إلى ستة أشهر 20 %، وخلال الأشهر الست الأخيرة 11 % فقط.

إطار (10) المشاركة على المستوى المحلي، متغيرات أخرى...

سبق أن أشرنا، بأن نسب مشاركة الشباب في الأنشطة المحلية جاءت كالتالي: 10 % من الشباب شاركوا في عضوية أحد لجان المشاريع المشكلة من قبل المجلس المحلي، و19 % شاركوا في اجتماعات لمؤسسات شبابية لتحديد الاحتياجات ودمجها في مشاريع المجلس المحلي، و16 % شاركوا في برامج ومشاريع بمؤسسات شبابية تتعلق بالمجلس المحلي. ترتبط هذه المشاركة بمجموعة من العوامل:

المستوى التعليمي: لجميع أشكال المشاركة المذكورة أعلاه، ترتفع نسبة مشاركة الشباب بشكل بارز بارتفاع مستواهم التعليمي.

التجمع السكاني (قرية، مدينة): ترتفع مشاركة الشباب في المدن لجميع أشكال المشاركة أعلاه، وبزيادة مقدراها 4، 6، 8 نقاط مئوية على التوالي.

3.2.3 تقييم الشباب لواقع مشاركتهم بعمل الهيئة المحلية

بشكل عام، يتراوح تقييم الشباب لمشاركتهم في عدد من المجالات في عمل الهيئة المحلية بين الضعيف والمتوسط إلى الجيد مع تفاوت في درجات التقييم. فقد بلغت أعلى نسبة للتقييم في المشاركة لكل من المشاركة في متابعة وتقييم أعمال المجلس، والمشاركة في صناعة قراراته (56 %، و55 % على التوالي) ويرتفع التقييم بالجيد والمتوسط في المجالات الأخرى تدريجيا، وأعلى نسبة تقييم جيد جاءت للمشاركة في العمل التطوعي (35 %)، ومتوسط لذات المجال بنسبة 36 % مما يشير بوضوح الى أن تقييم الشباب لمجالات مشاركتهم في عمل الهيئات المحلية يرتفع إيجابيا بشكل عكسي مع نطاق التأثير في عمل الهيئات المحلية، فالقرارات والتقييم كأعلى شكل للمشاركة تحظى بأقل معدلات تقييم إيجابي مقابل العمل التطوعي كأعلى تقييم إيجابي.

رسم بياني (9): تقييم الشباب لواقع مشاركتهم في عدد من مجالات الهيئات المحلية

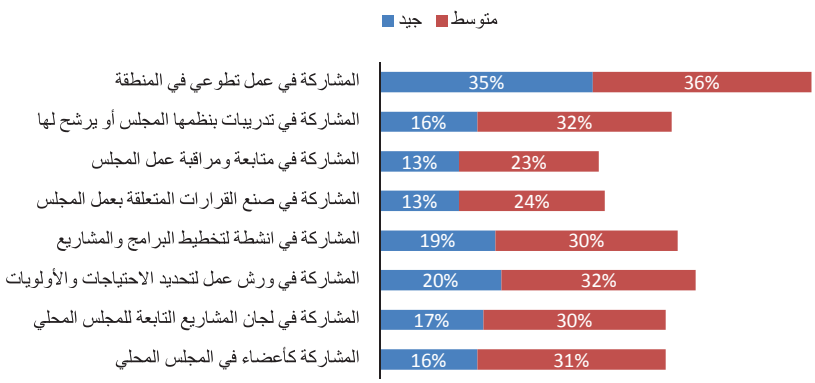

4.2.3 تقييم الشباب لدور الهيئة المحلية في إشراك الشباب في عدة مستويات من العمل المحلي

تنخفض تقييمات الشباب الإيجابية (جيدة أو متوسطة) عندما يتعلق الأمر بدور الهيئة المحلية ذاتها في إشراكهم أو إدراج أولوياتهم ضمن أعمالها، إذ أن قرابة نصف الشباب يقيمون دور الهيئة المحلية في هذا المجال بالضعيف، سواء يتعلق الأمر بتنظيم نشاطات لتعريفهم بعمل المجلس المحلي، أو عقد اجتماعات تشاورية في البلدة، أو تجهيز أبنية ومقار لمؤسسات شبابية، أو تخصيص موازنات لنشاطات شبابية، كما يتضح في الرسم البياني التالي:

رسم بياني (10): تقييم الشباب لدور الهيئة المحلية في إشراكهم في عدد من مستويات عمل المجلس المحلي

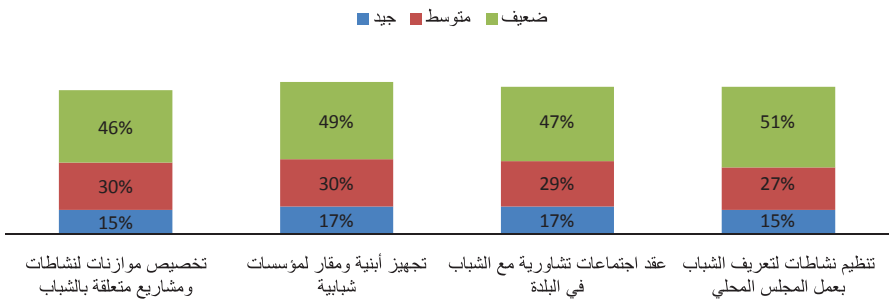

ومن المعيقات التي تحد من إمكانية تخصيص موازنات لنشاطات ومشاريع متعلقة بالشباب، محدودية الموارد، في ظل ازدحام أجندة المجلس المحلي بالمطالب والأولويات، كما يتضح من التصريح اللاحق.

"في موزانة لدعم المؤسسات لكنها محدودة، لأن إمكانيات المجلس القروي محدودة، ومعتمدة على رسوم الخدمات، يعني ما في كثير دعم بيجي لمشاريع الشباب، وأنا بشوف لازم يتم التركيز على الشباب اليافعين بين (14-18 عاما) هذه الفئة مهمة كثير ويجب العمل عليها لأن هذه الفئة ضعيفة لسببين: أولا لضعف إمكانيات المجلس والمؤسسات الموجودة في البلدة في برامجها لدعم هذه الفئة، وثانيا لأن نشاطات هذه الفئة ضعيفة على الرغم من أهمية هذه الفئة في تعزيز روح التطوع".
(مقابلة مع عضو مجلس قروي)

3.3 أشكال مشاركة المؤسسات الشبابية على المستوى المحلي، ومستوياتها

بشكل عام، يفيد حوالي نصف المستطلعين (51 %) في عينة المؤسسات الشبابية بأن المؤسسة التي يعملون فيها، أو يمثلونها كان لها دورا ما في الانتخابات المحلية التي أجريت في عامي 2004/2005. ويعبر غالبية المستطلعين أن أدوار مؤسساتهم تراوحت بين توعية الشباب بأهمية المشاركة في الانتخابات، أو التوعية بالقوانين الانتخابية وأنظمة الاقتراع (حوالي 95 % لكل منهما)، وبين دعم المرشحين الشباب في الانتخابات المحلية من خلال تدريبهم وتوجيههم (82 %)، أو كدور رسمي المتمثل في المشاركة في لجان الفرز والرقابة على الانتخابات (80 %). وقد بين المستطلعون من المؤسسات الشبابية، والذين أفادوا بعدم وجود دور لمؤسساتهم في الانتخابات المحلية الماضية أسباب ذلك، فغالبية المؤسسات (56 %) لم يبينوا الأسباب الفعلية لذلك، أما بقية المستطلعين فتراوحت إجاباتهم بين عدم اهتمام المؤسسة بالانتخابات لأنها ليست مجالا لعمل المؤسسة (19 %)، أو لضعف الخبرة في موضوع الانتخابات (10 %)، وهناك 8 % يبررون ذلك بحرصهم على تجنب الدخول في مشاحنات مع أحزاب مشتركة في الانتخابات، و6 % لأن أيا من المرشحين لم يكونوا من الشباب المقربين للمؤسسة. ومن اللافت للنظر ارتفاع ملحوظ في نسبة المؤسسات التي ترغب بالاضطلاع بدور في الانتخابات المحلية القادمة، إذ بلغت النسبة 81 % (أي بزيادة قدرها 30 نقطة مئوية عن المؤسسات التي شاركت فعليا بدور ما في الانتخابات الماضية). أما طبيعة الأدوار التي ترغب هذه المؤسسات في لعبها في الانتخابات المحلية القادمة، فيمكن تصنيفها الى ثلاثة أدوار رئيسية، يتعلق أولها بالتوعية والتدريب والذي يحظى بأعلى نسبة، يليها دور رسمي كالرقابة على الانتخابات، وأخيرا دور الدعم والضغط إما لبناء تحالفات شبابية لخوض الانتخابات أو لإدراج الشباب في قوائم معينة.

جدول (7): الأدوار التي ترغب المؤسسات الشبابية القيام بها في الانتخابات المحلية القادمة

طبيعة الدور	النسبة
التوعية بالقوانين والأنظمة الانتخابية	% 100
تدريب المرشحين من الشباب	% 89
الرقابة عل الانتخابات	% 87
الضغط على القوائم الانتخابية لإدراج شباب في هذه القوائم	% 75
بناء تحالفات شبابية لخوض الانتخابات	% 70

يتضح هنا أن تركيز المؤسسات بشكل أساسي ينصب على أنشطة رفع الوعي والتدريب، أكثر مما يتعلق بالتأثير والضغط باتجاه ضمان زيادة تمثيل الشباب في القوائم الانتخابية، أو الذهاب باتجاه دعم مرشحين شباب في قوائم مستقلة مثلا. ولهذه الحالة ما يبررها، إذ أن الواقع الانتخابي وخاصة قوة العاملين السياسي والعائلي تزيد من صعوبة مثل هذه الأنشطة رغم وجود نسبة عالية من المؤسسات ترغب في خوض تجربة دعم المرشحين الشباب.

4.3 أدوار ونشاطات المؤسسات الشبابية على المستوى المحلي

يتخذ نشاط المؤسسات الشبابية على المستوى المحلي مستويين رئيسيين، الأول يتعلق بمشاركة المؤسسة، أو أحد ممثليها في نشاطات معينة، والثاني قيام المؤسسة بتنفيذ نشاطات معينة. وبشكل عام، وقبل الدخول في التفاصيل، فإن معدلات مشاركة المؤسسات الشبابية في أنشطة على المستوى المحلي أعلى بدرجة واضحة من قيام المؤسسات ذاتها بتنفيذ مثل هذه النشاطات.

أولا: مشاركة المؤسسات الشبابية في نشاطات على المستوى المحلي

بشكل عام، جاءت إجابات ممثلي المؤسسات الشبابية الذين شاركوا بالمسح، لتعبر عن مستوى عال من المشاركة في نشاطات على المستوى المحلي، إذ تتراوح نسبة المشاركة بين المؤسسات الشبابية 78 % للمشاركة في نشاطات مثل اجتماعات لتخطيط أنشطة عبر الهيئة المحلية، وتنفيذ مشاريع أو برامج تابعة للهيئة المحلية. وكحد أعلى وصلت نسبة المشاركة إلى 96 % للحملات التطوعية لخدمة المنطقة. وبين الحدين الأدنى والأعلى تأتي المشاركة في أنشطة مثل: ورشات عمل لتحديد الاحتياجات والأولويات تنظمها الهيئة المحلية أو مؤسسات المجتمع المدني، واجتماعات سكان المنطقة لتحديد مطالب أو أولويات من الهيئات المحلية.

ثانيا: تنفيذ المؤسسات الشبابية لنشاطات على المستوى المحلي

تتخذ النشاطات التي تنفذها المؤسسات الشبابية على المستوى المحلي خمسة أشكال رئيسية حسب تصريحات مسؤوليها، (1). الاجتماعات المشتركة مع المجلس المحلي، (2). ورش العمل التدريبية، (3). النشاطات المشتركة مع المجلس المحلي، (4). حملات الضغط والمطالبة، (5). نشاطات لمتابعة وتقييم عمل المجلس المحلي.

جدول (8): مشاركة المؤسسات الشبابية بأنشطة على المستوى المحلي، الأشكال الرئيسية وطبيعة الأنشطة

الأشكال الرئيسية لأنشطة المؤسسات الشبابية على المستوى المحلي	الأنشطة	النسبة
الاجتماعات المشتركة مع المجلس المحلي	عقد اجتماعات بين الأهالي والمجلس المحلي	% 50
	عقد اجتماعات بين الشباب تحديدا والمجلس المحلي	% 61
ورش العمل التدريبية	ورش عمل تدريبية للشباب في البلدة	% 81
	ورش عمل للشباب حول الحكم المحلي	% 35
النشاطات المشتركة مع المجلس المحلي	عقد نشاط بالتنسيق مع المجلس المحلي	% 71
	عقد نشاط خاص بالشباب بالتنسيق مع المجلس المحلي	% 67
حملات الضغط والمطالبة	القيام بحملة للتأثير على عمل المجلس المحلي	% 47
	كتابة رسائل/ عرائض حول مطالب معينة من المجلس	% 56
	حملات الكترونية عبر المجموعات الاجتماعية خاصة بمطالب محلية	% 29
متابعة وتقييم عمل المجلس المحلي	القيام بأنشطة لمتابعة وتقييم عمل المجلس المحلي	% 22

من الواضح أن هناك تنوعا في نشاطات المؤسسات الشبابية، بعضها جاءت نتائجه مرضية، وبعضها الآخر يحتاج لمزيد من التركيز والتعزيز. فعلى سبيل المثال تعقد نصف المؤسسات الشبابية اجتماعات بين الأهالي والمجلس المحلي، وأكثر من 60 % منها اجتماعات بين الشباب والمجلس المحلي، مما يعني وجود توجه جيد لدى المؤسسات الشبابية للمساهمة في القضايا المحلية، وخاصة فيما يتعلق بالشباب. وهو أيضا ما تعكسه النشاطات المشتركة التي تعقدها المؤسسات الشبابية مع المجالس المحلية. أما ورش العمل التدريبية فبرغم اتساع رقعتها لتصل إلى 81 %، إلا أن أكثر من ثلث المؤسسات الشبابية بقليل (35 %) تعمل على تدريب الشباب على مواضيع ذات علاقة بالحكم المحلي، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تعزيز لتوعية الشباب في المواضيع والقوانين الخاصة بعمل الهيئات المحلية ومهامها.

أما حملات الضغط والمطالبة، فإنها تتخذ أشكال مختلفة يتضح أن أعلاها ممارسة من قبل المؤسسات الشبابية كتابة الرسائل والعرائض وبنسبة 56 %، يليها حملات التأثير 47 %، مع وجود نسبة من المؤسسات تصل ل 29 % تحاول الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في هذه الحملات.

وأخيرا، فإن هناك 22 % من المؤسسات الشبابية تتجه لأخذ دور أكثر رسمية في العلاقة مع المستوى المحلي، إذ أنها تحاول التركيز على أنشطة تتعلق بمتابعة وتقييم عمل المجالس المحلية.

5.3 تقييم واقع مشاركة الشباب بعمل الهيئة المحلية من وجهة نظر المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية

بشكل عام، تعتبر الهيئة المحلية نفسها أنها تقوم بما يلزم لإشراك الناس عامة في مجالات عملها، إذ تبلغ نسبة من يعتقد بذلك بشكل عام في عينة الهيئات المحلية 59 %، و من يعتقد بذلك إلى حد ما الى 34 %. في حين تنخفض النسبة عندما يتعلق الأمر بإشراك الشباب تحديدا لتصل إلى 47 %. وبالنظر إلى نفس المعطى في عينة المؤسسات الشبابية، فإننا نخلص إلى أن المؤسسات الشبابية لا تتفق مع ما ذهب إليه مستطلعو عينة الهيئات المحلية، فثلث المؤسسات الشبابية تقريبا (31 %) ترى أن الهيئات المحلية تقوم بواجبها لإشراك الناس عامة، وإلى حد ما 50 %، وفيما يتعلق بالشباب تحديدا، تنخفض النسبة إلى 26 % لمن يرى أن الهيئات المحلية تقوم بواجبها بشكل كامل لإشراك الشباب. وقد جاء تقييم مشاركة الشباب بعمل الهيئة المحلية وفي عدد من المجالات أعلى في عينة الهيئات المحلية، مما هو في عينة المؤسسات الشبابية. إذ أن درجة التقييم الجيد جاءت في جميع المجالات الموضحة في الرسم التالي أعلى في عينة الهيئات المحلية، حتى وصل الفرق إلى 16 نقطة مئوية، كما يتضح مثلا في تقييم مشاركة الشباب في ورشات العمل المخصصة لتحديد الاحتياجات والأولويات، إذ قيم هذه المشاركة بالجيد في عينة الهيئات المحلية 53 %، مقابل 37 % في عينة المؤسسات الشبابية. وكذلك إذا نظرنا للنتائج بجمع درجتي التقييم الجيد والمتوسط، فإن تقييم الهيئات المحلية يبقى ألاعلى. من جهة أخرى، نلاحظ أن تقييم كل من المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية لمشاركة الشباب يتفاوت في الدرجة حسب نوع النشاط الذي يقوم به الشباب، إذ يعكس الرسم أن أعلى درجة تقييم جاءت لمشاركة الشباب في الأعمال التطوعية، حيث كانت نسبة التقييم الجيد 53 % في عينة الهيئات المحلية، و54 % في عينة المؤسسات الشبابية، في حين أن أقل درجة تقييم جاءت لمشاركة الشباب في صنع القرار المتعلق بالمجلس المحلي حيث بلغت درجة التقييم الجيد في عينة الهيئات المحلية 28 %، وفي عينة المؤسسات الشبابية 13 %.

رسم بياني (11): تقييم المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية (الجيد) لعدد من مجالات مشاركة الشباب على المستوى المحلي

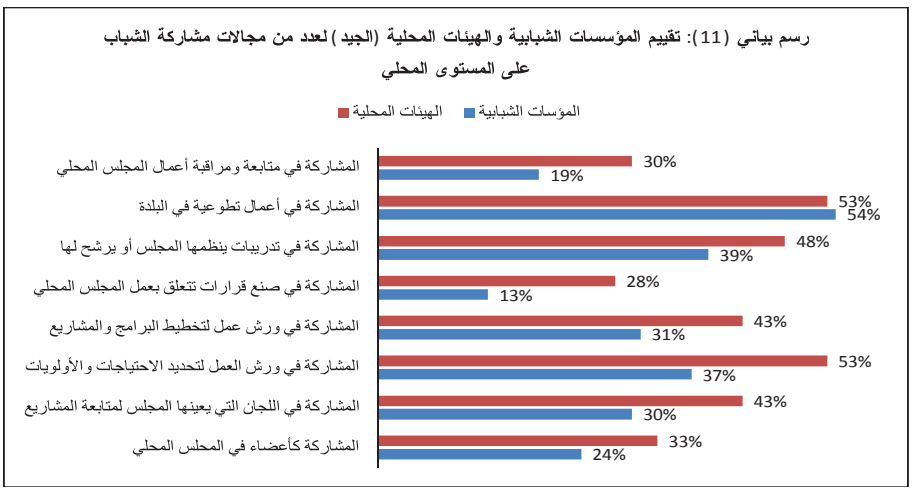

إن التدقيق في بيانات المسح (وكما هو مبين في الرسم البياني 11) يكشف بجلاء أن درجة التقييم ترتفع كلما كان موضوع المشاركة بعيدا عن صناعة القرار، بمعنى أن هرم مشاركة الشباب بعمل الهيئة المحلية يأخذ شكلا عكسيا مع هرم القوة والتأثير في عمل الهيئة المحلية، فهو أوسع ما يكون عندما يتعلق الأمر بالأعمال التطوعية، وأضيق ما يكون عندما يتعلق الأمر بصناعة القرار أو المتابعة والرقابة على عمل المجلس المحلي.

6.3 تقييم دور الهيئة المحلية في إشراك الشباب في عدة مستويات من العمل المحلي

من الطبيعي أن يكون تقييم مستطلعي المجالس المحلية لدور مجالسهم في إشراك الشباب وتمثيل مصالحهم في عمل الهيئة أعلى من غيرهم من أطراف الدراسة، وكما اشرنا في مكان سابق من هذه الدراسة، فإن الشباب بوصفهم مطالبين بحقوق ومساحة مشاركة أوسع على المستوى المحلي فإن تقييمهم لدور الهيئة المحلية في إشراكهم كان منخفضا، إذ أن نسبة لم تتعد 17 % منهم يقيم دور المجلس المحلي في مناطقهم بالجيد في مختلف المجالات ذات العلاقة. ولعل المقارنة هنا بين آراء المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية، تعطي صورة أوضح لدور الهيئات المحلية في إشراك ودمج وتمثيل مصالح الشباب وأولوياتهم في عمل المجالس المحلية، حيث يعكس الجدول التالي التباينات في آراء هذين الطرفين.

جدول (9): تقييم الهيئات المحلية والمؤسسات الشبابية للدور الذي تقوم به الهيئات المحلية لإشراك ودمج مصالح الشباب

	عينة الهيئات المحلية		عينة المؤسسات الشبابية	
الدور الذي تقوم به الهيئات المحلية/ درجة التقييم	جيد	متوسط	جيد	متوسط
تخصيص موازنات لنشاطات ومشاريع متعلقة بالشباب	% 42	% 30	% 23	% 33
تجهيز أبنية ومقرات لمؤسسات شبابية	% 53	% 25	% 29	% 34
عقد اجتماعات تشاورية مع الشباب في البلدة	% 48	% 28	% 27	% 33
تنظيم نشاطات لتعريف الشباب بعمل المجلس	% 39	% 29	% 20	% 25
القيام بأنشطة مشتركة مع مؤسسات شبابية في البلدة	% 62	% 24	% 39	% 34

يتضح من إجابات عينة المؤسسات الشبابية أن أيا من الأدوار التي تقوم بها الهيئة المحلية لإشراك الشباب أو تمثيل مصالحهم في أوجه عمل المجلس المحلي لا تحظى بدرجة تقييم جيدة ولم تتعدى 39 % في مجال النشاطات المشتركة مع المؤسسات الشبابية، في حين تنخفض نسبة التقييم الجيد لتصل إلى 20 % بالنسبة لقيام المجلس المحلي بتنظيم أنشطة تعريفية للشباب بعمل المجلس.

أما عينة الهيئات المحلية، فما عدا النشاطات التعريفية التي لم تتعد نسبة التقييم الجيد لها 39 %، فإن تقييمهم لدورهم الإيجابي في إشراك الشباب وتمثيل مصالحهم يصل إلى حدود النصف، بل يتعداه في مجال القيام بأنشطة مشتركة مع مؤسسات شبابية إلى 62 %. وهي النسبة اللافتة للنظر، باعتبار أنها جاءت أكثر النسب انخفاضا عند المؤسسات الشبابية، وهذا يعني أن المؤسسات الشبابية تتطلع لمزيد من الأنشطة المشتركة مع الهيئات المحلية، فيما ترى الهيئات المحلية أن ما تم عقده يمكن أن يكون كاف، كأحد التفسيرات لمثل هذا التباين .

4. الجزء الرابع: الشباب كوكلاء للتغيير على المستوى المحلي

1.4 مفهوم التغيير

التغيير هو عملية انتقال تحولي من حالة إلى أخرى، وعليه يتضمن التغيير حركة ولكنه لا يكتفي بها، فالتغيير يفترض التحول الكيفي أو الكمي أو الاثنين معا، ويمكن الاستدلال بثنائية الحركة والتغيير لفهم كيفية حدوث التغيير في المجتمعات، إذ لا يمكن اعتبار الحركة بحد ذاتها تغييرا في الحيز الاجتماعي، ما لم يرتبط ذلك بتحول كمي وكيفي له آثار يمكن قياسها، ومن هنا لا بد من الإشارة إلى أن الحركة التي تؤدي للتغيير لا تفترض بأن تكون حركة واحدة بالضرورة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتغيير الاجتماعي، الذي هو عادة نتاج تفاعل عدد من العوامل، تقود بمجموعها عملية التغيير، دون أن يعني ذلك بالضرورة إلى أن هذه العوامل تعمل مجتمعة بنفس الاتجاه أو القوة. ويختلف مفهوم التغيير بتباين مصالح الأطراف المجتمعية، إذ يتضمن التغيير الاجتماعي إعادة توزيع مصادر القوة والتحكم والثروة، مما يعني وجود جهتين أو أكثر للعلاقة التغييرية، أحداهما تخسر جزءا من مصالحها أو امتيازاتها للأخرى. وبهذا المعنى، فإن الحديث عن التغيير، وبالتالي مختلف التصورات حوله، يتضمن الإجابة على جملة من الأسئلة الرئيسية: ما هو التغيير المطلوب؟ ومن يقر التغيير المقترح؟ وأي فئة أو طبقة أو مجموعة من الناس هي الأكثر استفادة من هذا التغيير؟ وأيها الأكثر تضررا؟ وما هي السياسات المقترحة لإحداث هذا التغيير؟ وهل يمكن إحداث توازن أو توافق بين مصالح المعنيين بالتغيير؟ وما هي الآثار المختلفة للسياسات التي سيتم تبنيها لإحداث التغيير؟ أي هل ستؤثر على السياسة أم على الاقتصاد أم على الثقافة؟ أم عليها جميعا؟ وما هي الآليات التي يجب إتباعها لقياس التغيير المطلوب؟

2.4 نظرة الشباب لأنفسهم، وللمؤسسات المختلفة، وعلاقتهم بالمستوى المحلي: الانطباعات والممارسات

من القضايا ذات الأهمية في رصد وتحليل دور الشباب على المستوى المحلي، وقدرتهم على إحداث التغيير العلاقة بين نظرتهم لأنفسهم ولدورهم من جهة، ونظرة المجتمع بقواه ومؤسساته للشباب

من جهة أخرى. وعموما تأتي نتائج المسح لتعكس قدرا جيدا من ثقة الشباب بأنفسهم، فغالبيتهم يرون في مشاركة الشباب إضافة نوعية للمستوى المحلي بشكل "كبير" أو "إلى حد ما"، كما أن غالبيتهم يرون أن الشباب يتمتعون بالقدرات التي تؤهلهم ليصبحوا أعضاء في المجلس المحلي. إلا أن التمعن في هذه المسألة، وتوجيه أسئلة تتعلق بالمستطلع ذاته، لا بالشباب ككل، يظهر بأنه عندما يتم الحديث عن المستطلع الفرد ومدى ثقته بقدراته واستعداداته الشخصية للمشاركة فأن مستويات هذه الثقة وهذا الاستعداد تتضاءل أو تتراجع بهذا الشكل أو ذاك. فيما يلي، نستعرض أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة في هذا السياق.

رسم بياني (12): آراء الشباب في قدراتهم ومؤهلاتهم وقدرتهم على المساهمة النوعية في عمل المجالس المحلية

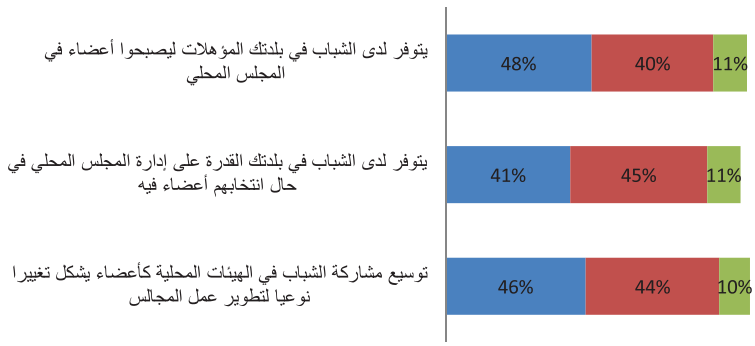

يتضح من الرسم البياني (12)، أن نظرة الشباب لأنفسهم ومدى أهليتهم لعضوية المجالس المحلية، وكذلك لقدرتهم على إدارة تلك المجالس، والتغيير النوعي الذي يمكن أن تحدثه مشاركتهم في عمل المجالس المحلية منسجمة ومتشابهة إلى حد كبير. حيث يعبر 48 % من المستطلعين عن تأييدهم "إلى حد كبير" لفكرة أن لدى الشباب "في الموقع الذي ينتمون إليه" المؤهلات اللازمة ليصبحوا أعضاء في المجلس المحلي. كما أن 41 % و46 % على التوالي يؤيدون "إلى حد كبير" الفكرة بأنه يتوفر لدى الشباب في موقعهم القدرة على إدارة المجلس المحلي في حال انتخابهم أعضاء فيه، وبأن توسيع مشاركة الشباب في الهيئات المحلية كأعضاء يشكل تغييرا نوعيا لتطوير عمل المجالس المحلية. وفي ذات السياق فإن نسب أخرى متقاربة (تتراوح بين 40-45 %) تؤيد هذه العبارات أو الأفكار الثلاث لكن "إلى حد ما." أي بعبارة أخرى فإن الأغلبية الساحقة من الشباب المستطلعين (أكثر من 85 %) قد اتفقت مع هذه العبارات الثلاث إما إلى "حد كبير" أو إلى "حد ما." بينما أقلية محدودة من الشباب (لا تتجاوز 11 %) عبرت عن معارضتها لها. أي باختصار، فإن نظرة

الشباب لمدى أهليتهم لعضوية المجالس المحلية، وقدرتهم على إدارتها، والتغيير النوعي الذي يمكن لمشاركتهم في عملها أن تحدثه في تلك المجالس هي نظرة تميل إلى حد كبير لأن تكون ايجابية.

ومن اللافت للنظر، أن تقييم كل من المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية للمؤهلات التي تتوفر لدى الشباب ليكونوا أعضاء في المجالس المحلية هي أعلى مما لدى الشباب أنفسهم، إذ يعتقد بذلك 77 % من المستطلعين في عينة المؤسسات الشبابية، و60 % من المستطلعين في عينة الهيئات المحلية. هذا بالمقارنة مع 48 % فقط من الشباب المستطلعين الذين يتفقون مع هذه العبارة إلى "حد كبير." كما أن نسبة من يرون أن مشاركة الشباب ستشكل تغييرا نوعيا في تطوير عمل المجلس المحلي كانت أعلى في عينتي المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية منها لدى الشباب، إذ تبلغ في الأولى 60 %، وفي الثانية 52 %، مقابل 46 % لدى الشباب أنفسهم.

نتيجة أخرى تستدعي التأمل، تعكسها نسبة ال26 % فقط من المستطلعين في عينة الهيئات المحلية الذين يثقون إلى حد كبير بقدرة الشباب على إدارة المجالس المحلية في حال انتخابهم لعضويتها، حيث أن هذه النتيجة تعني أن هناك تقييم عال من قبل أعضاء المجالس المحلية لمؤهلات الشباب ليكونوا أعضاءا في هذه المجالس، دون أن يتبع ذلك اعتقاد بقدرتهم على إدارتها.

إطار (11): إكتراث الشباب بتطوير عمل المجالس المحلية

فيما يتعلق بمدى اكتراث الشباب بتطوير عمل المجالس المحلية فلا تختلف رؤية المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية والشباب أنفسهم كثيرا حول هذه المسألة. إذ يعتبر 29 % من ممثلي المؤسسات الشبابية، و22 % من أعضاء الهيئات المحلية أن الشباب مهتمين إلى "حد كبير" بتطوير عمل تلك المجالس، مقابل ما يقارب 60 % في كل من العينتين يعتبرون الشباب مهتمين إلى "حدا ما" بهذا الموضوع. أما الشباب أنفسهم، فيعتبر 28 % منهم أن الشباب في موقعهم مهتمون الى "حد كبير" ببذل جهود لتطوير عمل المجلس المحلي، مقابل 52 % يرون أن اهتمام الشباب بهذا الموضوع مقبول إلى حد ما، و20 % آخرين يرون درجة الاهتمام ضعيفة أو معدومة. أي أن غالبية المستطلعين من العينات الثلاث يعتقدون أن الشباب يكترثون بعمل المجالس المحلية إما إلى "حد كبير" (حوالي ربع المستطلعين)، أو الى حد ما (حوالي نصف المستطلعين). أقلية فقط من أفراد العينات الثلاث (لا تتجاوز 28 %) يرون أن درجة اكتراث الشباب بتطوير عمل المجالس المحلية ضعيفة أو معدومة.

وكما سبق وأن ذكرنا، تبدأ المعدلات الإيجابية بالانخفاض تبعا لدرجة تركيز السؤال على ممارسات أو أشكال تأثير محددة، إذ يعتبر 75 % من الشباب قدرتهم على الحد أو التخفيف من النزاعات العائلية أو العشائرية بين الجيدة والمتوسطة، وتقل النسبة لتصل إلى 57 % فيما يتعلق بالقدرة على الحد من النزاعات الفصائلية والحزبية على المستوى المحلي.

إطار (12): قدرة الشباب على المساهمة في حل النزاعات العائلية والحزبية

من اللافت للنظر أيضا، أن المؤسسات الشبابية تميل لتقييم أعلى من الشباب أنفسهم فيما يتعلق بقدرة الشباب على المساهمة في حل النزاعات العائلية أو الحزبية، إذ تصل درجة التقييم (جيد ومتوسط) لقدرة الشباب على المساهمة في حل النزاعات العائلية 82 %، والنزاعات الفصائلية 67 %. فيما تقترب درجة تقييم عينة الهيئات المحلية أكثر لتقييم الشباب لأنفسهم فيما يتعلق بالموضوعين المذكورين، إذ تبلغ نسبة التقييم 70 %، و65 % للموضوعين على التوالي.

هذا، وقد لوحظ أن هذه الاتجاهات والنسب "الايجابية» **تميل إلى الانخفاض والتراجع كلما كانت الأسئلة الموجهة للشباب ملموسة ومحددة وذات طابع فردي.** فعند سؤال المستطلعين من الشباب عن استعداداتهم الشخصية ورغباتهم للمشاركة الفعالة في عمل المجالس المحلية، كانت الإجابات على النحو التالي:

- 21 % من الشباب المستطلعين يرغبون أن يصبحوا أعضاء في المجلس المحلي في بلداتهم، مقابل 72 % لا تتوفر لديهم الرغبة لذلك.
- 32 % من الشباب يعتبرون أنفسهم مؤهلين لعضوية المجلس المحلي، مقابل 57 % لا يعتبرون أنهم مؤهلين لذلك.
- من بين الإناث هناك 19 % يعبرن عن رغبتهن في أن يكن عضوات في المجلس المحلي بمنطقتهن، وهي نسبة قريبة مما عكسته إجابة الشبان (23 %)، إلا أن من يعتقدن بأنهن مؤهلات لعضوية المجلس المحلي أقل بكثير من الذكور، حيث تبلغ النسبة للإناث 25 %، وللذكور 39 %.

إطار (13): أرغب في أن أكون عضوا في المجلس المحلي... اعتقد أني مؤهل لذلك

تباينت معدلات الإجابة على سؤالي الرغبة في العضوية في المجالس المحلية، والاعتقاد بامتلاك المؤهلات اللازمة لتلك العضوية بين الشباب تبعا لعدد من المتغيرات:

- ترتفع نسبة من يبدون رغبتهم في أن يكونوا أعضاء مجالس محلية بين الشباب في الشريحة العمرية الأصغر (18-24) لتصل إلى 24 %، مقارنة مع 18 % لمن هم أكبر عمرا.
- ترتفع النسبة تدريجيا لمن يرغبون بعضوية المجالس المحلية تبعا للمستوى التعليمي، إذ تبدأ النسبة في حدها الأدنى بحوالي 15 % لمن هم أقل تعليما (أقل من 9 سنوات دراسية)، لتصل إلى 29 % لمن يحملون درجة بكالوريوس فأعلى. وترتفع نسبة الاعتقاد بامتلاك المؤهلات لهذه العضوية بنسب أعلى بارتفاع المستوى التعليمي.
- تبلغ نسبة من يرغبون بعضوية المجلس المحلي في القرى 25 % وهي أعلى بكثير من المدن إذ لم تتجاوز النسبة 14 %، كذلك يعتقد 38 % من الشباب في القرى أنهم يمتلكون المؤهلات لهذه العضوية، مقابل 23 % في المدن.
- ترتفع نسبة من يرغبون بعضوية المجلس المحلي في أوساط العاملين (مقارنة بالعاطلين عن العمل)، ولمن لديهم دخل أعلى، والعاملين في القطاعين الأهلي والحكومي (مقارنة بالقطاع الخاص).

3.4 مدى معرفة الشباب لقوانين الهيئات المحلية الفلسطينية

يصرح 7 % فقط من الشباب أن لديهم معرفة بالقوانين الخاصة بالهيئات المحلية ومهامها، بينما كانت نسبة 37 % يقولون أن معرفتهم في هذا المجال "محدودة"، واخيرا يصرح 56 % منهم بأن ليس لديهم معرفة بهذه القوانين والمهام. وكما يشير الرسم البياني (13) فعند سؤال الشباب عن مواد محددة في قانون الهيئات المحلية والانتخابات، يقدم 11 % فقط إجابة صحيحة للسؤال حول سنة إصدار قانون الهيئات المحلية، ويدلي 23 % بإجابة صحيحة فيما يتعلق بنسبة تمثيل النساء في عضوية المجالس المحلية "كوتة"، و28 % إجابة صحيحة حول سن الترشح للهيئات وفقا لهذه القوانين.

أما بالنسبة لمعرفة القوانين الخاصة بالهيئات المحلية حسب الجنس والعمر، فقد كشفت البيانات أن الشبان لديهم معرفة أكثر بالقوانين من الشابات، ففي حين يقدم 16 % من الذكور إجابة صحيحة حول سنة إصدار قانون الهيئات المحلية، لم تتعدى نسبة الإجابة الصحيحة لدى الإناث 7 %. كما أن 29 % من الذكور يقدمون إجابة صحيحة فيما يتعلق بنسبة تمثيل النساء في عضوية المجالس المحلية، مقابل 17 % من الإناث. وأخيرا، فإن 35 % من الذكور يقدمون إجابات صحيحة حول عمر المرشح لعضوية المجلس المحلي، مقابل 23 % من الإناث. ولوحظ أن معرفة الشباب بالقوانين الخاصة بالهيئات المحلية، ونسبة إجاباتهم الصحيحة حول عدد من القوانين المحددة ترتفع بارتفاع العمر.

رسم بياني (13): معرفة الشباب في عدد من القوانين الخاصة بالهيئات المحلية

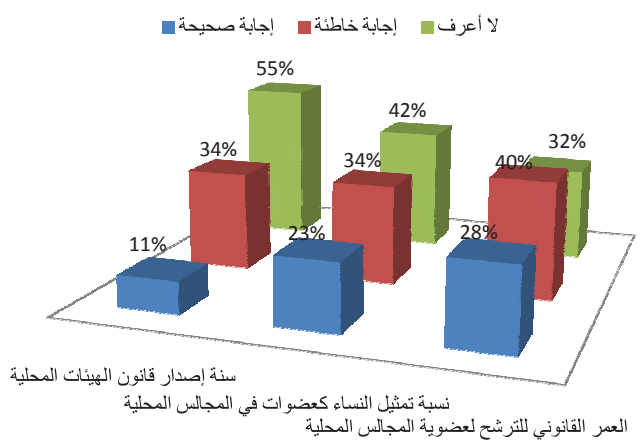

إطار (14): المعرفة بالقوانين الخاصة بالهيئات المحلية

لا تقف مسألة انخفاض المعرفة بالقوانين الخاصة بالهيئات المحلية عند الشباب فقط، بل تنسحب أيضا على المستطلعين من المؤسسات الشبابية الذين، بحكم عملهم ونشاطهم، يتوقع أن يكون لديهم معرفة أفضل بها من عامة الشباب. فيفيد 40 % من المستطلعين من عينة المؤسسات بتوفر معلومات كافية لديهم حول القوانين الخاصة بالهيئات المحلية، إضافة إلى 43 % منهم يفيدون بمعرفتهم المحدودة بمثل هذه المعلومات. وعند توجيه أسئلة محددة لهم فقد وجد أن 24 % منهم يقدمون إجابة صحيحة حول سنة إصدار قانون الهيئات المحلية، و57 % يدلون بإجابة صحيحة حول نسبة تمثيل النساء في عضوية المجالس المحلية، و63 % كانت إجاباتهم صحيحة فيما يتعلق بسن الترشيح للمجالس المحلية.

1.3.4 أراء الشباب تجاه إجراء تعديلات في قوانين الهيئات المحلية الفلسطينية

تظهر بين الحين والآخر أراء ودعوات لإجراء تعديلات في قوانين الهيئات المحلية وذلك بهدف تعزيز مشاركة الشباب ودورهم في عمل هذه الهيئات مثل الدعوة إلى تقليص سن الناخبين والمرشحين والذين حددهما القانون الحالي ب 18 و 25 سنة على التوالي. وقد حاولنا التعرف على رأي الشباب في مثل هذه التعديلات المقترحة من خلال سؤالهم عنها. وعموما وكما يشير جزئياً الرسم البياني (14) فإن النتائج التي سنعرضها فيما يلي لم تكن متجانسة بالنسبة لكافة القضايا قيد النقاش، ففي حين تدعم غالبية المستطلعين الشباب فكرة تخصيص نسبة من المقاعد للشباب في مجالس الهيئات الانتخابية، وتشكيل قائمة انتخابية خاصة بالشباب، وكذلك ترشيح شابات لعضوية ورئاسة المجلس المحلي، فأن أقلية منهم تؤيد تغيير السن القانوني للترشح وكذلك السن القانوني للتصويت، كما أن المستطلعين قد انقسموا حيال مسألة التصويت لمرشح شاب (أقل من 35 عاما) لرئاسة المجلس المحلي:

- **الكوتا الشبابية:** يعبر غالبية ساحقة من الشباب عن دعمهم لتخصيص نسبة من المقاعد للشباب في مجالس الهيئات الانتخابية، إذ وصلت نسبة دعم هذا الخيار إلى 96 % (63 % يعبرون عن موافقتهم «بشدة ،"(هذا وترتفع نسبة دعم فكرة الكوتا الشبابية في أوساط الشبان مقارنة بالشابات، إذ بلغت لدى الذكور 66 %، مقابل 59 % من الإناث.
- **تشكيل قائمة انتخابية خاصة بالشباب:** يعبر غالبية الشباب (76 %) عن تأييدهم لهذه الفكرة بشكل كامل، و 18 % عن تأييدهم لها «إلى حد ما». من جهة أخرى يفيد 86 % من الشباب بأنهم سيدعمون مثل هذه القائمة، مقابل 8 % لن يدعموها. هذا وتتقارب نسب تأييد الذكور والإناث بالنسبة لهذه الفكرة (مع زيادة طفيفة بثلاث نقاط مئوية لصالح الذكور).

- **التصويت لمرشح شاب (أقل من 35 عاما) لرئاسة المجلس المحلي:** يعبر 44 % من الشباب بأنهم سيدلون بأصواتهم لمرشح شاب لرئاسة المجلس المحلي، مقابل 35 % منهم لن يدلوا بأصواتهم لمرشح شاب، أما 21 % فيقولون بأنهم غير متأكدين من موقفهم حيال هذه المسالة.
- **دعم الشابات كعضوات أو رئيسات لمجالس محلية:** يعبر 72 % من الشباب عن دعمهم لترشيح إناث لعضوية المجلس المحلي، فيما كانت نسبة من يرفض ذلك 23 %. وترتفع نسبة دعم الإناث كعضوات في المجالس المحلية، في أوساط الشابات إذ بلغت 78 %، مقارنة مع 67 % في أوساط الشبان. من جهة أخرى، تنخفض نسبة التأييد لفكرة **ترأس** الإناث لقوائم انتخابية إذ تصل النسبة إلى 58 % (انخفاض قدره 14 نقطة مئوية عن دعم الإناث كعضوات)، في حين لا يؤيد ثلث الشباب المستطلعين (31 %) قائمة انتخابية برئاسة أنثى.
- **تغيير السن القانوني للترشح (القانون الحالي: 25 عاما):** يؤيد 35 % من الشباب تغيير السن القانوني للترشح، مقابل 58 % لا يرون حاجة لتغيير هذا البند من قانون انتخابات الهيئات المحلية.
- **تخفيض سن التصويت (الحق في الانتخاب) من 18 عاما إلى 16 عاما:** يعبر 20 % فقط من الشباب عن تأييدهم لمثل هذا التعديل، مقابل 69 % يعبرون عن رفضهم لخفض السن القانوني للتصويت. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة من يدعمون فكرة خفض سن التصويت من بين أفراد عينة المؤسسات الشبابية جاءت متماثلة مع نسبة الشباب الذين يدعمون هذه الفكرة، أي 20 %. وبناء عليه يمكن الاستنتاج أن أقلية من الشباب ومؤسساتهم تصل الى الخمس هي فقط التي تدعم مثل هذا التغيير.

إطار (15): تمثيل الشباب والنساء في الهيئات المحلية

عبر الشباب الأقل سناً عن مواقف أكثر ليبرالية وحماسا إلى حد ما تجاه زيادة تمثيل الشباب والنساء في الهيئات المحلية مقارنة بالشباب الأكبر سنا:

- ترتفع نسبة دعم الكوتا الشبابية في أوساط الفئة الشبابية الأقل سناً (18-24)، إذ يعبر 69 % من المستطلعة آرائهم من هذه الفئة عن موافقتهم بشدة على هذا الخيار ، مقابل 59 % بين الشباب من الفئة العمرية (25-35).
- من جهة أخرى تتقارب نسب تأييد تشكيل قائمة شبابية بين الفئات العمرية المختلفة للشباب، إلا أن 90 % من شباب الفئة العمرية (18- 24) يعبرون عن استعدادهم لدعم هذه القائمة مقابل 83 % من الفئات العمرية الأكبر سنا.
- ترتفع نسبة دعم الشباب لترشيح شابات لعضوية المجالس المحلية بانخفاض الفئة العمرية، إذ بلغت نسبة الدعم بين الشباب من الفئة العمرية (18- 24) 77 %، ومن الفئة العمرية (25- 29) 73 %، أما لدى الفئة العمرية (30-35) فقد بلغت 65 %.

رسم بياني (14): مواقف الشباب، المؤسسات الشبابية، والهيئات المحلية المؤيدة لعدد من القضايا

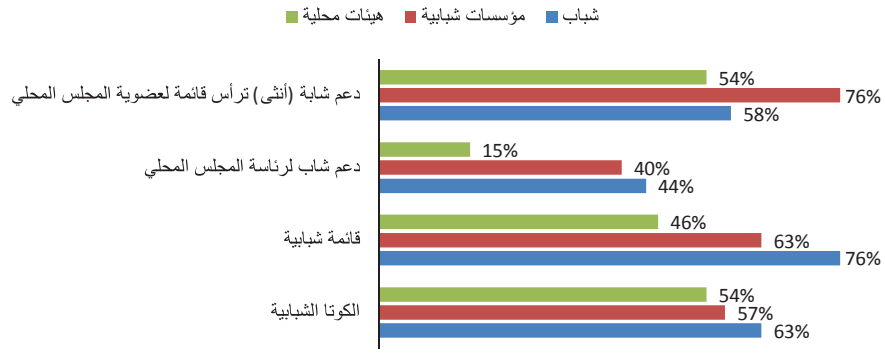

كما يقدم الرسم البياني (14) أيضا مقارنة واضحة بين مواقف مجموعات المستطلعين الثلاث (الشباب، والمؤسسات الشبابية، والهيئات المحلية) اتجاه المسائل التي نوقشت أعلاه. حيث تباينت مواقف المستطلعين اتجاه فكرة دعم قائمة ترأسها أنثى إذ بلغت نسبة من يؤيدون هذه الفكرة من المؤسسات الشبابية 76 % مقابل 58 % و54 % نسبة تأييد الشباب والهيئات المحلية لهذه الفكرة على التوالي. أي أن الدعم لهذه الفكرة كان الأعلى لدى المؤسسات الشبابية فيما تقاربت نسب من أيدوها من أعضاء الهيئات المحلية والشباب.

أما فيما يتعلق بفكرة تشكيل قائمة شبابية فجاء تأييد هذه الفكرة الأعلى بين الشباب (76 %) يليها المؤسسات الشبابية (63 %) ثم الهيئات المحلية (46 %). وفيما تتقارب نسب تأييد فكرة دعم وجود شاب على رأس المجلس المحلي لدى الشباب والمؤسسات الشبابية فكانت (44 % و 40 % على التوالي) وتنخفض نسبة تأييدها بين أعضاء الهيئات المحلية بشكل كبير يصل إلى 15 % فقط. وفيما يتعلق في المسألة الرابعة (دعم فكرة الكوتا الشبابية) فإن رأي أعضاء الهيئات المحلية جاء منسجما مع رأيهم المحافظ نسبيا اتجاه المسائل الثلاث الأخرى. ففي حين يؤيد 63 % من الشباب فكرة وجود كوتا شبابية، بلغت نسبة تأييدها لدى المؤسسات الشبابية 57 % ولدى الهيئات المحلية 54 %.

4.4 المبادرات الشبابية: والبحث عن وسائل جديدة

نتيجة للتقدم التكنولوجي وانخفاض مستوى ثقة الشباب في المؤسسات التقليدية[4] وخاصة الأحزاب السياسية، وإلى حد ما المؤسسات الحكومية، وبدرجة أقل المؤسسات الأهلية، ظهرت أشكال للعمل

٤ كما يتبين من نتائج استطلاعات الراي العام المختلفة. أنظر/ي استطلاعات الرأي العام التي يصدرها مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) على موقع الكتروني (www.awrad.org).

الشبابي تستخدم آليات جديدة، وتسعى لتوسيع هوامش استقلاليتها. وكون القضايا الرئيسية على المستوى الوطني تشكل أولوية رئيسية لدى الشباب، فقد تم تشكيل مجموعات للتواصل عبر الإنترنت، عملت على حشد وتعبئة الشباب لطرح قضايا داخلية، كان أبرزها الانقسام السياسي حيث يقيم 83 % من الشباب دور هذه التحركات الشبابية (الحراك الشبابي) بالمهم جدا أو المهم إلى حد ما. في حين يرى 50 % من الشباب أن هذه المجموعات الشبابية لديها قدرة فعلية على التغيير على أرض الواقع. هذا ويعتبر 35 % من الشباب هذه الظاهرة « مؤقتة وسرعان ما تزول. وبالرغم من أن هذه المجموعات تركز عملها على قضايا ذات بعد وطني عام، إلا أن هناك غالبية من مستطلعي عينة المؤسسات الشبابية تصل إلى 73 % (إلى «حد كبير» 38 %، وإلى «حد ما» 35 %) يعتبرون هذه المجموعات الشبابية، مرشحة لأن تتولى مهام ومبادرات ممكن أن تلعب دورا هاما على الصعيد المحلي، وتعزز من مشاركة الشباب في الحكم المحلي.

من الجدير ذكره أن ما نسبته 9 % من الشباب عبروا أنهم قاموا باستخدام الإنترنت أو وسائل اتصال حديثة للتواصل مع المجلس المحلي في مناطقهم. وكانت نسبة من عبروا عن ذلك من الذكور 12 %، مقابل 5 % لدى الإناث. من جهة أخرى يفيد 10 % آخرين بأنهم شاركوا في مجموعات اجتماعية عبر الإنترنت للدعوة لتطوير عمل المجلس المحلي في مناطق سكناهم، وهنا أيضا يبدو أن الشبان أكثر فاعلية من الشابات في المجموعات الاجتماعية ذات العلاقة بعمل الهيئات المحلية، إذ تصل نسبة المشاركة في المجموعات الاجتماعية 15 % لدى الذكور، وهو ما يشكل ثلاثة أضعاف النسبة لدى الإناث. فيعتبر 67 % من عينة المؤسسات الشبابية بأن هذه الوسائل الجديدة في الاتصال والتواصل والتأثير" مهمة جدا"، فيما يعتبرها 25 % "مهمة"، ولعل هذه الآراء تعكس توجها إيجابيا لدى المؤسسات الشبابية تجاه هذه الوسائل الجديدة لتفعيل مشاركة الشباب خاصة في الحكم المحلي.

ومن الطبيعي أن المبادرات الشبابية على المستوى المحلي لا تقتصر على التعبئة والتواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، إذ أن هناك مبادرات فعلية قام الشباب بالانخراط بها كزيارة المجلس أو حضور اجتماعات واتصال بالأعضاء للتأثير في مسائل تتعلق بعمل المجلس. فيذكر 21 % من الشباب بأنهم قد قاموا بهذا النوع من النشاطات. كما أن 17 % منهم كانوا جزءا من مجموعة شبابية قامت بنشاطات للتأثير على عمل المجلس المحلي في السنة الأخيرة. وتتضاعف هذه النسب بشكل ملحوظ في أوساط العاملين في مؤسسات شبابية، إذ أن 77 % من المستطلعين في عينة المؤسسات الشبابية يوضحون بأنهم قاموا بمبادرة فعلية للتأثير على عمل المجلس المحلي (مقارنة مع 21 % في عينة الشباب). كما أن 66 % من المستطلعين في عينة المؤسسات الشبابية كانوا جزءا من مجموعة شبابية محلية قامت بنشاطات شبيهه ولعل هذا يدلل على دور ملحوظ للمؤسسات الشبابية في حث الشباب وتعبئتهم للتأثير في قضايا ذات علاقة بعمل المجلس المحلي.

هذا ولعبت المبادرات الشبابية دورا هاما في تعزيز النظرة المجتمعية الإيجابية لدور الشباب وعلاقتهم بمجتمعهم على الصعيدين الوطني والمحلي، كما خلقت هذه المبادرات حالة من التفاعل النشط بين مختلف الشرائح الاجتماعية حول قضايا مختلفة، وأعادت إلى صدارة المشهد الشبابي أهمية تعبئة الشباب والعمل الجماعي، وفي هذا الصدد يقول مسؤول ملف الشباب في المبادرة الوطنية/ بيت لحم:

"أدت المبادرات الشبابية إلى تعزيز تنظيم الشباب عبر العمل الجماعي المشترك، وأعطت المجتمع انطباعا إيجابيا، وعززت التواصل المجتمعي، في بيت لحم قامت مجموعة شبابية بعضها مستقل، وبعضها تابع لأطر شبابية حزبية، أو لمؤسسات أهلية بالعمل على مبادرات مهمة مثل دعم صندوق الطالب، والبرلمان الشبابي الفلسطيني، وحملات توعية حول الزواج المبكر، وزراعة الأراضي، وحماية الأراضي المهددة بالاستيطان، بل أن بعض المجموعات عملت على الإعداد لمشاريع ذات أثر تنموي لتوفير فرص العمل للشباب من خلال تنفيذ مشاريع صغيرة وتعاونيات تشغيلية للشباب".

وبالعودة لنتائج هذه الدراسة، فإن الغالبية في عينة الشباب (59 %) يفيدون بأن مجموعة شبابية مستقلة كانت تعمل بشكل مستقل للتأثير على المستوى المحلي. يلي ذلك دور المؤسسات الأهلية المحلية (27 %)، ثم كل من مؤسسات شبابية من خارج الموقع، ومؤسسات دولية (6 % لكل منهما). وكجزء من النشاطات الشبابية لإحداث تأثير/ تغيير في عمل المجالس المحلية في مناطقهم، يفيد 41 % من الشباب بأنهم سمعوا عن اجتماعات تعقد بين الشباب والمؤسسات الشبابية من جهة، والمجالس المحلية في مناطقهم من جهة أخرى، ومن بين هؤلاء، يحضر الاجتماعات 40 % من الشباب (أي ما نسبته 16 % من المجموع الكلي للعينة)، ويبدو أن التفاعل مع المجلس المحلي في المجالات المختلفة يغلب عليه الطابع الذكوري نظرا للثقافة السائدة، إذ أن نسبة حضور الاجتماعات في أوساط الشبان تصل 49 %، مقابل 28 % لدى الإناث. أما تقييم الشباب الذين حضروا هذه الاجتماعات، فقد جاءت مرضية بشكل عام، إذ أن غالبيتهم (65 %) يعتبرون هذه الاجتماعات مجدية وذات تأثير على برامج وعمل المجلس المحلي، مقابل 26 % يعتبروها شكلية وغير مجدية.

وتأكيدا على أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الشبابية، فإن 73 % من المستطلعين من عينة هذه المؤسسات الشبابية يقولون أنهم قد سمعوا عن اجتماعات تعقد مع المجالس المحلية، ومن بين هؤلاء 86 % منهم يقولون أنهم حضروا هذه الاجتماعات، وهي نسبة تفوق عينة الشباب. أما عن جدوى مثل هذه اللقاءات والاجتماعات فهنالك تقارب بين عينتي الشباب والمؤسسات الشبابية، حيث يعتبر 62 % من أفراد عينة المؤسسات الشبابية أن الاجتماعات مع المجلس المحلي "مجدية"، مقابل 32 % اعتبروها "شكلية وغير مجدية".

5.4 تقييم دور الشباب في إحداث التغيير: وجهات نظر الأطراف المختلفة

لم يكن هناك خلاف بين أطراف الدراسة من حيث المبدأ بالنسبة لأهمية مشاركة الشباب، ولكن الخلاف كان حول قدرة الشباب والمؤسسات الشبابية على إحداث التغيير وتوزيع الأدوار والمسؤوليات لفعل ذلك.

إطار (16): وجهات نظر الفئات المستهدفة حول دور الشباب في احداث التغيير

- بصراحة إحنا الشباب ومؤسساتنا مفرقين، وكل واحد بعمل حسب مصلحته ومصلحة عيلته وحزبه، بدون ما الشباب يتفقوا شو بدهم ما رح يتغير إشي (شاب، 27، منطقة قلقيلية).
- الشباب مش معنيين، بدهم حقوق بكل إشي، بس ما بدهم يقوموا بواجبهم، وين الشباب اليوم وليش همي ما ببادروا يغيروا الوضع إذا مش عاجبهم (ممثل هيئة محلية، 55، منطقة نابلس).
- أكيد الشباب عندهم قدرة كبيرة، وأكيد قادرين عالتغيير، وعندهم الاستعداد يتطوعوا ويشتغلوا في مجتمعهم، بس اللي بنقص هو دعم الوزارات والمؤسسات (شابة، 22، منطقة بيت لحم).
- الشباب رح يشاركوا في الانتخابات ورح يغيروا كل اللي موجود حاليا، بدنا نصوت ونترشح، بس بدنا تدريب وتوعية كيف نغير (شاب، 19، منطقة سلفيت).
- الشباب ببادروا دائما وبحاولوا يغيروا، جربنا نعمل مجلس بلدية ظل في البلد، بس البلدية والكبار بقاوموا وما بدهم (ممثل مؤسسة شبابية، 29، منطقة نابلس).

كشفت نتائج المسح بهذا الصدد وكما يعبر عنها الرسم البياني (15) أن هنالك اختلافات بين المجموعات التي اشتملتها الدراسة (الشباب، المؤسسات الشبابية، الهيئات المحلية) من حيث تقييم كل منها لمدى النجاح في استخدام آليات ونشطات معينة لدمج الشباب وإحداث التغيير المنشود. فقد كان تقييم الشباب أنفسهم (بدرجة جيد) هو الأدنى بالمقارنة مع المجموعتين الآخرتين. ففي جميع المجالات السابقة الذكر لم تتجاوز نسبة الشباب الذين أعطوا تقييما "جيدا" الربع، هذا باستثناء "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتفعيل دور الشباب على المستوى المحلي" حيث وصلت نسبة التقييم الجيد 35 %. مما قد يشير الى أن الاتجاهات الجديدة في الحشد والتعبئة والتنظيم قد بدأت تشق طريقها لدى الشباب وبقوة.

جاء تقييم المؤسسات الشبابية بشكل عام أكثر ايجابية وتفاءلاً من تقييم الشباب. حيث أن أعلى تقييم "جيد" سجل لدى عينة المؤسسات الشبابية وبالتحديد فيما يتعلق بالتوعية بأهمية دور الشباب في المجالس المحلية لدى صناع القرار، حيث كانت النسبة 46 %، وهي النسبة التي تنسجم مع بعض الأدوار التي تلعبها المؤسسات الشبابية في مجال الضغط والمناصرة. وفي المقابل، فإن النسبة الأقل للتقييم "الجيد" على هذا الصعيد، جاءت لاستخدام "الإعلام من أجل الدفع في دمج الشباب في عمل المجالس المحلية"، وبنسبة 22 %. وتبرز هنا مفارقة لا بد

من التنويه إليها، وهي أن المناصرة والدعم كأحد أهم الأنشطة التي يتم التركيز عليها من قبل المؤسسات الشبابية تتطلب بالضرورة تفعيل استخدام الوسائل الإعلامية، وهو ما لم يتم التركيز عليه من قبل هذه المؤسسات بشكل كاف، مما يعني وجود فجوة بين أنشطة المناصرة من جهة، والوسائل المطلوبة لتكثيف وتعزيز هذه الأنشطة للوصول لأكبر شريحة من الشباب من جهة أخرى، ولإيصال أصواتهم لصناع القرار والجهات المسؤولة من جهة ثالثة.

رسم بياني (15): تقييم الشباب ـ المؤسسات الشبابية ـ الهيئات المحلية ,الإيجابي) لإسهام عدد من الوسائل والآليات في التغيير

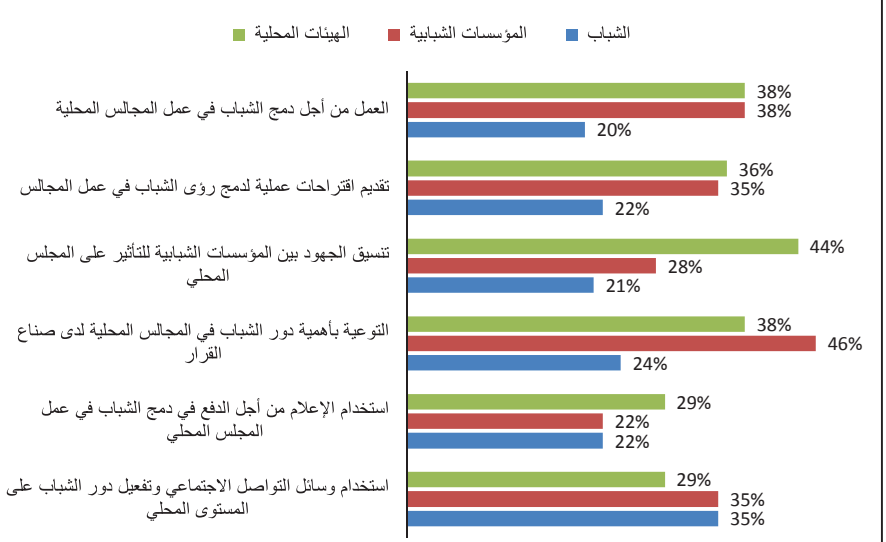

لقد جاءت النتائج الخاصة بعينة الهيئات المحلية أعلى من نتائج عينة الشباب من حيث التقييم "الجيد" في بعض المجالات السابقة الذكر. وكانت النتائج الأعلى منها في مجالي تنسيق الجهود بين المؤسسات الشبابية للتأثير على المجلس المحلي، واستخدام الإعلام، بينما تتقارب نتائج العينتين في مجال الدمج وتقديم اقتراحات عملية لدمج رؤى الشباب، وعلى خلاف ذلك ترتفع نسبة التقييم الجيد للمؤسسات الشبابية مقارنة بالهيئات المحلية في مجال استخدام الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي.

إن أحد أهم محددات التغيير هو تقييم صاحب المصلحة في التغيير، وفي هذا السياق فإن صاحب المصلحة المفترض هم الشباب بشكل أساسي لموقعهم الحالي من حيث التأثير على قرارات المجلس المحلي، وبالتالي تقدير الإمكانيات المتاحة، ووسائل التغيير المطلوبة، وهنا، يفيد 12 % فقط من الشباب بأن لديهم القدرة على التأثير في قرارات المجلس المحلي في منطقتهم، كما يعبر 27 % بأن لديهم تأثيرا محدودا، إلا أن الغالبية (61 %) يعبرون بأن لا قدرة لديهم على التأثير في قرارات المجلس المحلي.

إطار (17): وسائل التغيير المطلوبة

ظهر من خلال الدراسة العديد من القضايا التي يعتبرها الشباب بحاجة لنقاش وتقييم ومراجعة، من بينها: القانون، والنظرة التمييزية للشباب، وضعف التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة، وغياب آليات عمل تتناسب مع التطورات التكنولوجية، ومدى تمثيل الهيئات المحلية للسكان عموما. وفيما يلي تسجيلاً لبعض الآراء التي عبر عنها الشباب اتجاه هذه القضايا:

- أكيد القانون بميز ضد الشباب، يعني كأنوا الصغار ما بفهموا. شو المشكلة يتغير القانون، ليش ما يكون سن التصويت والترشيح أصغر؟ وليش ما يكون في حصة للشباب في المجلس؟ (ممثل مؤسسة شبابية، 26، منطقة الخليل).
- احنا ما عندنا مشكلة، بدنا ننسق ونوحد الجهد مع المؤسسات الشبابية، حتى مؤسسات السلطة المعنية ما بتنسق مع بعض (ممثل هيئة محلية، 44 سنة، منطقة طولكرم).
- البلديات خاصة بالقرى ما عندها أي وسيلة حديثة للاتصال مع الشبان في مجالس عندها صفحة الكترونية، وليش ما نستخدم الانترنت ومجموعات الفيس بوك لنخبر الناس شو بصير ونسألهم عن رأيهم (شابة، 23، منطقة رام لله).
- المشكلة إنو المجلس في بلدنا ما بعمل شيء، يمكن ما عندو إمكانيات، بس لما بعمل، رئيس المجلس بعمل لعيلتو وباب دارو (شاب، 21 سنة، منطقة قلقيلية).

5. الجزء الخامس: نحو تفعيل دور الشباب على المستوى المحلي: التحديات والفرص

يتم في هذا الجزء تقديم تحليل للتحديات التي تواجه الشباب والفرص المتوفرة لتحقيق دمج أفضل لهم ولمصالحهم ووجهات نظرهم في كافة مجالات الحكم المحلي. كما يتم تقديم توصيات محددة باتجاه تعزيز المشاركة والانتماء وتوزيع الأدوار.

1.5 التركيبة الاجتماعية والسياسية: الثقافة والعائلية والحزب السياسي

يعتبر 33 % من الشباب أن التركيبة الاجتماعية ببعدها العائلي والعشائري تحد من مشاركة الشباب على المستوى المحلي، يضاف إلى ذلك أن 22 % من الشباب يعتبرون الثقافة المجتمعية الأبوية السائدة عقبة أمام مثل هذه المشاركة، وترتفع نسبة الشابات الى 26 % ممن يرين في الثقافة المجتمعية عائقا أمام مشاركتهن، مقارنة ب 19 % من الذكور.

أما الاعتبارات السياسية والفصائلية فإن 19 % من الشباب يعتبرونها عقبة أمام مشاركتهم في المجالس المحلية. فيما يعزي 12 % و11 % من الشباب صعوبة تلك المشاركة الى وجود "تعقيدات" في مهام الهيئات المحلية، وقانون الانتخابات.

ويتفق المستطلعين من عينة الهيئات المحلية مع عينة الشباب حول الإطار العام للمعيقات التي تواجه انخراطهم الفاعل في المجالس المحلية، مع اختلاف في النسب، إذ ترتفع لديهم نسبة من يعتبرون الثقافة السائدة عائقا أمام مشاركة الشباب، مقابل انخفاض تلك النسبة فيما يتعلق بموضوع التركيبة العائلية والاعتبارات السياسية. في حين تبدو آراء المؤسسات الشبابية أقرب للشباب من حيث تقديرهم لدور العوامل المختلفة في كبح مشاركة الشباب على المستوى المحلي.

ورغم أن ثلث الشباب يرون في التركيبة العائلية والعشائرية عائقا أمام مشاركتهم في المجلس المحلي، يرى 26 % منهم أن العائلات تدعم مشاركة الشباب بشكل إيجابي، و40 % بشكل متوسط، و27 % بشكل سلبي (أي عامل كبح لا دعم). وهو ما يتفق معه أيضا المستطلعين من عينة الهيئات المحلية مع اختلافات طفيفة في النسب.

2.5 القوانين والسياسات والممارسات المؤسسية

كما ذكر أعلاه، فإن تعقيد مهام الهيئات المحلية اعتبرت عقبة أمام مشاركة الشباب في المجالس المحلية حسب رأي 11 % من الشباب المشاركين في المسح، يضاف إليهم 12 % يعتبرون أن قانون الانتخابات يشكل عائقا يحول دون مشاركتهم. وهذا يقودنا إلى التساؤل حول مدى حساسية القوانين والتشريعات المختلفة للفئات والشرائح المجتمعية.

وهنا لا بد من الوقوف بعمق لإعادة التفكير بمعنى وجود قوانين/ تشريعات، أو حتى نصوص في القانون الأساسي أو القوانين والتشريعات المختلفة تتعلق بالشباب كشريحة اجتماعية. إذ يعتبر القانون الأساسي القانون الذي تتفرع منه باقي القوانين، والتي بالتأكيد يجب أن تنسجم مع توجهاته، بما يمثله من تحديد للنظام السياسي وما يرسمه من فلسفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وقد جاءت مجموعة من مواد القانون الأساسي لتتناول بشكل غير مباشر أهم حقوق الشباب وتتمثل في الحق في السكن، والتعليم، والعمل، وكذلك الحق في حرية التجمع والرأي التعبير .

بعبارة أخرى، فإن العديد من نصوص القانون الأساسي تستهدف الشباب أكثر من غيرهم من المواطنين، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن القانون الأساسي، أو غيره من التشريعات، لا يفترض أن تتعامل مع المواطنين كشرائح أو قطاعات منفصلة، وإنما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حساسية القوانين تجاه مجموعات/ فئات معينة من المواطنين (كالشباب، والنساء، وذوي الإعاقة...)، خاصة عندما يتعلق الأمر بتشريعات عبر قطاعية، وللتوضيح فإن تشريعات تتناول العمل والتعليم، هي بالضرورة تمس الشباب، كما تمس غيرهم، فالأولى هنا، لا أن توضع تشريعات منفصلة حول التعليم والشباب، أو التعليم والمرأة، بل أن تراعي كافة التشريعات

والنصوص القانونية (والسياسات والاستراتيجيات المنبثقة عنها) المصالح والاحتياجات والمتغيرات الخاصة بفئات المواطنين المختلفة. وعليه، فإن التغيير القانوني المطلوب، لا يتعلق بإدراج مواد قانونية تخص فئة الشباب بمقدار أن تعكس القوانين المصالح المتباينة لمختلف الفئات المجتمعية ومن ضمنها الشباب[5].

3.5 دمج وتفعيل دور الشباب: من المحلي إلى الوطني

تقع مسؤولية دمج الشباب وتفعيل دورهم على الصعيد المحلي على عدد من المؤسسات، حيث هناك المجلس المحلي ذاته، ووزارة الحكم المحلي باعتبارها الجسم الحكومي المسؤول عن القطاع ككل، إضافة لوزارة الشباب والرياضة باعتبارها الجسم الحكومي المسؤول عن وضع استراتيجيات قطاع الشباب برمته، في تقاطعاته المختلفة مع باقي القطاعات ومجالات الاهتمام، فضلا عن مستويين من المؤسسات الشبابية الأهلية، المؤسسات العاملة على مستوى محلي، وتلك التي تعمل على مستوى وطني.

بالنسبة للشباب أنفسهم، وفي تدرج من خمس مستويات (نعم إلى حد كبير، نعم إلى حد ما، لا إلى حد كبير، لا إلى حد ما، غير متأكد)، حظيت وزارة الشباب والرياضة بأعلى نسبة من الشباب الذين اعتبروا أن هذه الوزارة تقوم بما يكفي لبناء قيادة من الشباب المؤهلين للقيام بأدوار إيجابية في المجلس المحلي، حيث بلغت نسبة الشباب الذين اختاروا الخيار "نعم، الى حد كبير" 22 % . يلي ذلك بالنسبة للشباب (ولنفس مستوى التقييم: نعم إلى حد كبير)، المؤسسات الشبابية على المستوى الوطني (18 %)، المؤسسات الشبابية في الموقع (15 %)، فيما لم تتعد النسبة لكل من وزارة الحكم المحلي 10 %، والمجلس المحلي في الموقع 9 %.

أما المؤسسات الشبابية، فترتفع درجات تقييمها لجميع المؤسسات ما عدا وزارة الحكم المحلي، والتي اعتبرها 9 % من مستطلعي المؤسسات الشبابية تقوم بدور إلى حد كبير في تأهيل الشباب للقيام بدور في المجلس المحلي. وكذلك حصلت وزارة الشباب والرياضة على الترتيب الأول هنا بحصولها على نسبة 36 %، يليها المؤسسات الشبابية في البلدة 33 %، ثم المؤسسات الشبابية على مستوى وطني 24 %، فالمجلس المحلي 22 %.

وأخيرا، فإن تقييم عينة المجالس المحلية كان أعلى أو أكثر ايجابية بقليل من تقييم عينة المؤسسات الشبابية لدور المؤسسات سابقة الذكر في تعزيز دور الشباب في الحكم المحلي، مع تقارب في ترتيب المؤسسات، وارتفاع ملحوظ في تقييم دور المجلس المحلي من جهة، ووزارة الحكم المحلي

---

٥ -٢٠٠٤

.٢٠٠٥

من جهة أخرى، حيث جاءت النسب كالتالي: وزارة الشباب والرياضة والمؤسسات الشبابية في البلدة 33 % لكل منهما، يليهما المجلس المحلي 28 %، فالمؤسسات الشبابية على المستوى الوطني 26 %، وأخيرا وزارة الحكم المحلي 18 %.

ويعطي الرسم البياني التالي ملمحا أساسيا للكيفية التي قيمت بها العينات الثلاث في الدراسة دور هذه المؤسسات في تأهيل الشباب للقيام بأدوار إيجابية في المجلس المحلي.

رسم بياني (16) تقييم الشباب والمؤسسات الشبابية والهيئات المحلية الإيجابي لدور عدد من المؤسسات في تأهيل الشباب للقيام بأدوار إيجابية في المجالس المحلية

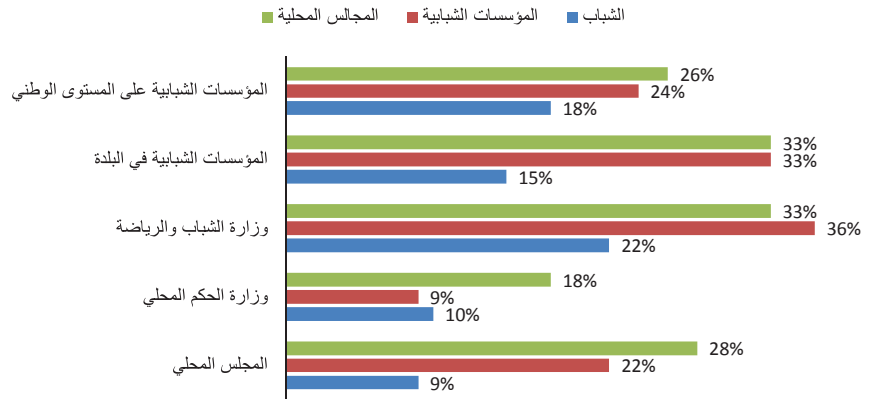

1.3.5 الانتماء الشبابي للمستوى المحلي: مؤشرات رئيسية

تعتبر مسألة الانتماء للمجتمع المحلي أحد أهم دعائم تفعيل مشاركة الشباب على المستوى المحلي، وهي مسألة ذات تشابكات عديدة، إذ أن التعبير عن مجرد توجهات عامة حول قوة الانتماء للمستوى المحلي لا تقود بالضرورة للتعبير عن هذا الانتماء بممارسات عملية على الأرض، خاصة أن هناك مؤشرات لارتفاع نسبة من يبدون رغبتهم بالهجرة إلى الخارج في أوساط الشباب بحثا عن فرص عمل أو الاستقرار، فضلا عن تصاعد ظاهرة الانتقال/ الهجرة الداخلية من القرى إلى المدن في الأراضي الفلسطينية حيث تتركز فرص العمل. وفي هذا السياق عبر شباب وشابات في مجموعة مركزة عن بعض الدوافع التي يمكن أن تقود لانخفاض نسبة الانتماء للمستوى المحلي، وعدم بقاءها على حالها كما تشير بيانات المسح، حيث أفادوا:

"هناك عدم اهتمام مجتمعي بالشباب، وضغط الأهل، والبطالة المستفحلة في المجتمع، وغلاء المعيشة، وثقافة المجتمع السلبية تجاه الشباب، فضلا عن غياب الكثير من الخدمات، وكل هذا يضاف لضغوط الاحتلال".

فمن حيث التوجهات والمواقف، يعبر غالبية الشباب عن انتمائهم لمجتمعهم المحلي سواء بشكل كامل (67 %)، أو إلى حد ما (26 %). وفي الوقت ذاته، يعتبر 51 % أنهم يقومون بواجبهم تجاه مجتمعهم المحلي، و37 % بأنهم يقومون بهذا الواجب إلى حد ما. وتبدو الصورة مختلفة نسبيا بالنسبة للشباب عند سؤالهم عن قيام المؤسسات المحلية بواجبها تجاههم، إذ يعتبر 23 % منهم أن المؤسسات المحلية تقوم بواجبها تجاههم، و41 % يوافقونهم إلى حد ما على ذلك، في حين ترى نسبة أعلى قليلا من الثلث (36 %) أن الهيئات المحلية لا تقوم بواجبها تجاههم.

إطار (18): الشباب والانتماء للمستوى المحلي: الظروف الاقتصادية كعامل سلبي

تؤكد البيانات على إحدى المسائل ذكرها بعض الشباب الذين شاركوا في المجموعات المركزة ألا وهي انخفاض الانتماء للمستوى المحلي تبعا للحالة الاقتصادية، إذ بتفحص مختلف المتغيرات، تبين أن أكثر فئتين عبرتا عن درجة متدنية من الانتماء للمستوى المحلي هما فئتي ذوي الدخل الأدنى، والعاطلين عن العمل.

4.5 اتجاهات مستقبلية للتغيير

لا يمكن فهم اتجاهات التغيير المطلوبة على المستوى المحلي بانفصال عن السياق العام، والذي تشتبك فيه الكثير من الموضوعات والأولويات المجتمعية العامة والشبابية. فعلى المستوى الداخلي العام، يعتبر غالبية الشباب (56 %) أن الأولوية الرئيسية تتعلق بتوفير فرص العمل، ثم يطرح الشباب موضوعات أخرى كالديمقراطية والحريات العامة، والنظام التعليمي، وقضايا سياسية داخلية، وصولا للمستوى المحلي. وهذا يعني أن المستوى المحلي للمشاركة يعتبر إلى حد ما وبعيدا عن دلالات البيانات الكمية أحد الأولويات المطروحة، وإن لم يكن بمستوى باقي القضايا، إلا أن هناك وعيا بأن قيمة مشاركة الشباب على المستوى المحلي تخضع لمحددات أخرى تتعلق بالسياق الفلسطيني العام.

ومن المهم هنا، التوقف قليلا أمام فجوة قائمة بين المواقف الاجتماعية والممارسات الاجتماعية، إذ أن بعض المواقف والتوجهات العامة تبدو إيجابية وتحمل في ثناياها بوادر تغيير، باعتبار المواقف تشكل رافعة أساسية من روافع التغيير كممارسة على الأرض، إلا أن صلابة البنى المعيقة للتغيير من جهة، ووجود حالة من "الانفصال" بين النظري والعملي من حالة أخرى، خاصة في مجتمع يمر بطور انتقالي (كالمجتمع الفلسطيني)، حيث لم تترسخ الأشكال الثقافية الجديدة فيه لضعف الحواضن المؤسسية لها من جهة أخرى، تجعل بعض النسب التي تزودنا بها البيانات المسحية غير معبرة بعض الشيء، إذ تختلط فيها تقييمات الواقع، والتوجهات الفعلية، بالأمنيات، والطموحات.

وعلى سبيل المثال، بالنظر لكيف ترى كل من المؤسسات الشبابية، والهيئات المحلية مساهمة الشباب في تحقيق تغيير إيجابي في عدد من المجالات، نخلص إلى أن هناك غالبية كبيرة ترى أن للشباب دورا فاعلا أو متوسطا في المساهمة في التغيير، إلا أن الممارسات الفعلية، "ولا يقتصر ذلك على المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية، بل يشمل السياق العام بجميع الفاعلين فيه"، لا توحي بوجود بيئة تمكينية للشباب تتيح لهم إسهاما فعليا في قيادة التغيير وتحديد وجهته. وهنا، نقدم أمثلة محددة خلصت إليها بيانات المسح:

ترى نسبة تتراوح بين 80-87 % من عينة المؤسسات الشبابية أن الشباب يساهمون بشكل يتراوح من جيد الى متوسط في التغير الإيجابي، وترتفع هذه النسبة لتصل في حدها الأعلى " 90 % " في عينة الهيئات المحلية، أما هذه المجالات وبشكل تفصيلي، فيلخصها الرسم البياني التالي:

رسم بياني (17): تقييم المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية لدور الشباب في عدد من القضايا

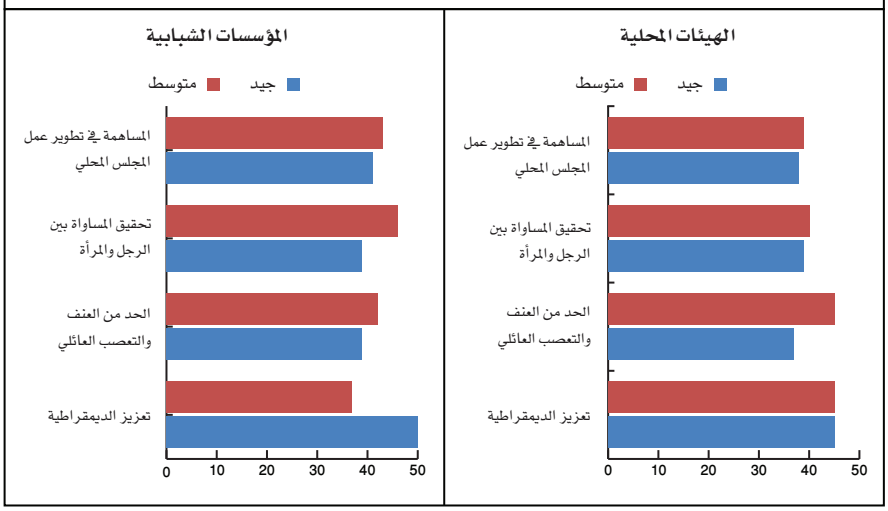

1.4.5 وسائل تعزيز مشاركة الشباب على المستوى المحلي: وجهات نظر الأطراف المختلفة

يشير الجدول (9) إلى تقارب في وجهات نظر المجموعات الأساسية الثلاث التي شملتها الدراسة، من شباب ومؤسسات شبابية وهيئات محلية في تقييمها لعدد من الوسائل المعززة لمشاركة الشباب على المستوى المحلي وتحديدا عبر الهيئات المحلية. مع وجود بعض التباينات في درجة أهمية كل من هذه الوسائل، فمثلا تعتبر المؤسسات الشبابية تعديل القوانين بما يضمن مشاركة الشباب كأكثر الوسائل أهمية، فيما ترى الهيئات المحلية ذلك أقل أهمية من غيره، ويرون أن إجراء الحوار المجتمعي على المستوى المحلي لدعم مشاركة الشباب الأكثر أهمية، أما الشباب أنفسهم

فتكاد درجة أهمية الوسائل المختلفة لديهم تتساوى.

	الشباب	المؤسسات الشبابية	الهيئات المحلية
قيام المؤسسات الشبابية بتدريب الشباب على أنشطة الضغط والمناصرة والتعبئة	% 83	% 86	% 91
إجراء تعديلات قانونية تضمن مشاركة الشباب	% 83	% 89	% 75
حملة توعية مجتمعية وضغط على الأحزاب والأطر العائلية لضمان تمثيل الشباب	% 83	% 80	% 87
إجراء حوار مجتمعي لدعم مشاركة الشباب على المستوى المحلي	% 81	% 88	% 94

5.5 استخلاصات وتوصيات

- تؤكد نتائج هذه الدراسة، على أن نجاح تجارب تعزيز مشاركة الشباب على المستوى المحلي، وخاصة في أعمال الهيئات المحلية، رهن بمدى نجاح وزارة الحكم المحلي بتطبيق رؤيتها الإستراتيجية لقطاع الحكم المحلي، وعلى وجه الخصوص، المعطيين المتعلقين بالتنمية وتعزيز تمثيل المواطنين ومشاركتهم، إذ أن ضعف مشاركة الشباب سواء على المستوى المحلي أو الوطني العام، هو جزء من سياق عام يتسم بضعف الممارسة الديمقراطية، وإقصاء شرائح اجتماعية واسعة من دوائر الفعل وصنع القرار.
- إن المنظور التنموي للحكم المحلي، ناهيك عن السياسات والمشاريع والبرامج الأخرى، لا بد من ارتكازه على الاعتراف بالتباينات الفرعية داخل المجتمع الواحد، مما يؤسس لممارسة عملية تبدأ بواكيرها بالتفكير في أولويات واحتياجات مختلف الشرائح الاجتماعية، على قاعدة المساواة والعدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للمصادر والثروات والخدمات والاستهداف. مما يقود بالضرورة لتضمين مصالح وأولويات الشباب كأحد أوسع الشرائح الاجتماعية، وأكثرها حيوية وإنتاجية.
- إن الانتقال من مستوى سياساتي شابته أوجه قصور عديدة، إلى مستوى سياساتي آخر فيما يتعلق بالشباب، يستدعي إعادة النظر، في عدد من الافتراضات التي تكرست مع الوقت لتصبح مسلمات ممؤسسة، وان أحد أهم هذه المسلمات، استهداف الشباب بالبرامج والخدمات التي تنظر الى الشباب كفئة معزولة عن السياق المجتمعي العام بتفاعلاته الثقافية والاقتصادية والسياسية، وهنا تبدو فكرة الدمج أو التضمين هي أساس الانطلاق إلى منظور جديد يتعامل مع الشباب كجزء من مجتمعهم، وكقطاع متغير، إذ أن الشباب ليسوا شريحة مجتمعية ثابتة

(كالنساء مثلا) بل هناك من يدخل أو يخرج لهذه الشريحة باختلاف العمر، بمعنى أن فكرة الدمج هنا تقوم على التواصل بين الأجيال، والاستدامة التنموية والسياساتية.

- مسألة أخرى تستدعي أيضا إعادة النظر وهي التعامل مع الشباب كجسم واحد دون مراعاة الفروق والسياقات المحيطة بالشباب، إذ أشرنا في مكان سابق أن الشباب يختلفون تبعا لتباياتهم، ولاختلاف سياقاتهم المعاشة، من هنا يجب مراعاة الجنس، والفئة العمرية ضمن القطاع الشبابي الأوسع، ومستوى التعليم، ومكان السكن، والحالة المهنية...
- يؤسس المنظور التنموي لكل من الحكم المحلي، والشباب، ومراعاة التباينات ضمن هذا القطاع الاجتماعي الواسع، لفهم مرن للتمثيل يرتكز على تضمين مصالح الشباب وأولوياتهم في البنى المؤسسية، والتعبير عنها في السياسات والبرامج. بالتوازن مع زيادة مستوى التمثيل الشبابي في المؤسسات المختلفة، ما يتطلب بالضرورة تطوير البنى المؤسسية بشكل يستوعب الخبرات والطاقات الشبابية في مواقع صنع القرار.
- لا تتوقف مسألة تعزيز تمثيل الشباب عند حدود تطوير البنى المؤسسية، فهناك منظومات قانونية بحاجة لإصلاح بطريقة تضمن عدالة تمثيل مختلف الفئات والشرائح المجتمعية، بالتوازي مع رفع الوعي المجتمعي بأهمية تمثيل الشباب، وقناعتهم بقدرات ومؤهلات الشباب من جهة، ورفع قدرات الشباب أنفسهم من جهة أخرى، لا سيما في مجالات الوعي القانوني، والعمل الجماعي، وحملات الضغط والمناصرة، وصنع القرار. وهنا تبدو مسألة التمثيل مهمة متشابكة وتراكمية، تبدأ بتمثيل الشباب على المستويات المؤسسية الدنيا، وفي أنشطة المشاريع الأقل تعقيدا، لتنتهي بالتمثيل في أعلى المواقع، وأعلى درجات النشاطات تعقيدا، أي البدء من تحديد الاحتياجات، مرورا بالتخطيط، وصولا للتنفيذ والرقابة والاشراف والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات.
- تعتبر تجربة المجالس الشبابية المحلية برغم حداثتها، نموذجا قابلا لدعم التمثيل والمشاركة الشبابية على المستوى المحلي وذلك بعد اختباره وتقييمه بشكل علمي محايد، فهي تشكل حيزا لمشاركة الشباب في عمل الهيئات المحلية، بشرط أن لا تقود الى عزلهم عن الهيئات المحلية كجسم لتمثيل مصالح المواطنين على اختلاف فئاتهم، بمعنى أن تتولى المجالس الشبابية المحلية مهام مكملة، أو ربما موازية لمهام المجلس المحلي بشكل تكاملي، مع الاستمرار في العمل لضمان تمثيل أوسع للشباب في المجالس المحلية ذاتها.
- إن انخراط الشباب الفاعل كمواطنين في عمليات تطوير البرامج والسياسات واتخاذ القرارات واحتلال مواقع قيادية مرموقة على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتضمين المنظور الشبابي في كل العمليات المجتمعية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولتأكيد مشاركتهم، فلهم كامل الحق في التزود بالمعلومات والحصول عليها،

وبامتلاك التأثير والنفوذ على نتائج العمليات المجتمعية من خلال عملهم المنظم ودورهم في التخطيط والرقابة وقياس التأثيرات. إن مشاركة الشباب لا تسهم في إنجاح البرامج والخطط فحسب، وإنما تشجع على الشعور بالهوية وتكفل التواصل والتفاعل الاجتماعيين كما تنمي حس المسؤولية والانتماء.

- تعتبر عضوية الشباب في المؤسسات المختلفة من أهم محددات مشاركتهم الفاعلة، إذ تعتبر هذه المؤسسات وسيطا وجسماً معبرا عن مصالح المنتمين إليها ورغباتهم وتطلعاتهم، وتشكل آلية وقنوات تعبير منظم عن المجموعات الاجتماعية المختلفة كأحد أهم مدخلات صناعة السياسات في أي نظام سياسي ديمقراطي، ومن هنا، تنبع ضرورة حث الشباب على الانخراط في هذه المؤسسات. أن هذه العملية تبقى قاصرة إن لم يرافقها إصلاحا في البنى المؤسسية، وذلك لتعزيز الممارسة الديمقراطية الداخلية، وللاضطلاع بدور واضح ومؤثر في صناعة السياسات على المستويين المحلي والوطني.

إطار (19): توصيات المشاركين في المجموعات المركزة والمقابلات المعمقة التي نظمتها «أوراد»

- عملية دمج الشباب ومشاركتهم في كافة مجالات ومستويات عمل الهيئات ما زالت في بداياتها وتطلب تضافر جهود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، المحلية والدولية، لتحقيق التنمية المطلوبة.
- أهمية دمج الشباب ورؤاهم ومصالحهم الحالية والمستقبلية في عمل الحكم المحلي، من خلال توسيع مجال عمل الهيئات المحلية من المجال الخدماتي إلى مجال التنمية الشاملة والمستدامة.
- أهمية التوعية ونشر المعرفة حول أهمية دور الشباب سواء في أوساط الشباب أنفسهم، أو في المجتمع ومؤسساته بشكل عام. لأهمية دور الشباب وكذلك المعرفة بالقوانين المختلفة، وخاصة ذات العلاقة بالهيئات المحلية.
- أهمية تطوير مهارات الشباب في مجالات الحكم المحلي وعمل الهيئات المحلية، وكذلك مهارات الدعوة والمطالبة والحملات الضاغطة.
- تطوير عمل الهيئات المحلية بإدخال واستعمال التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت وذلك لتعزيز الاتصال والتواصل مع الأجيال الجديدة.
- تطبيق نماذج عملية لدمج الشباب في عمل الهيئات المحلية بشكل متكامل، والتعلم من التجربة وتعميمها بعد تقييمها بشكل علمي.
- تدريب أعضاء الهيئات المحلية على أساليب العمل مع الشباب وآليات دمجهم في عمل الهيئات.
- استخدام الإعلام في التوعية بحقوق الشباب وعلاقتهم في عمل الهيئات المحلية.
- التسريع بعقد الانتخابات المحلية، والتأكد من دعم العائلات والأحزاب في القوائم الانتخابية.
- تعزيز انتماء الشباب من خلال الاهتمام بتعليمهم وتوفير فرص العمل لهم، وتوفير الأماكن الملائمة (المؤسسات والنوادي) للتعبير عن مواهبهم وطاقاتهم الإبداعية.
- تقييم تجربة المجالس المحلية الشبابية وتعميم التجربة، مع التأكيد على أهمية تمثيل الشباب ليس فقط في المجالس الشبابية بل في الهيئات نفسها.

- تتخذ مشاركة الشباب على المستوى المحلي العديد من المستويات، يمكن إجمالها أولاً في أنشطة وفعاليات ذات علاقة بتحديد الأولويات والاحتياجات والمطالب، وثانياً أنشطة تتعلق برفع الوعي والتدريب على مواضيع ذات علاقة بهيئات الحكم المحلي، وثالثاً الحملات التطوعية، ورابعاً المشاركة في التخطيط، وأخيرا المشاركة في التنفيذ. إلا أن أعلى معدلات المشاركة ترتبط بأدنى مستويات المشاركة تأثيرا على صنع القرار، وهو ما يشير الى مفهوم مجتزأ لمشاركة/ إشراك الشباب في أعمال الهيئات المحلية، وتركزه في المستويات الدنيا.
- تختلف أشكال مشاركة الشباب حسب الجنس، بحيث أن هنالك ميل لإعطاء الشبان دورا أوسع (مع محدوديته) في مختلف النشاطات المرتبطة بعمل الهيئات المحلية أكثر من الاناث. هذا من جانب، ومن جانب آخر، تكشف هذه الدراسة عن حاجة الشباب لبناء القدرات في مجالات كالتخطيط، وتنفيذ المشاريع، وتعميق خبراتهم في مجال الرقابة على المؤسسات العامة، والتي تتطلب من جانب المؤسسات إجراءات تعتمد معايير النزاهة والشفافية، وقنوات مرنة لحصول المواطنين وخاصة الشباب منهم على المعلومات.
- برغم الوعي الموجود لدى المؤسسات الشبابية بأهمية العمل على المستوى المحلي، لا سيما مهام الهيئات المحلية، وأوجه عملها المختلفة، وبرغم المعدلات العالية نسبيا لمشاركتها في أنشطة محلية تنفذها الهيئات المحلية، والمبادرات التي تطلقها المؤسسات الشبابية ذاتها من خلال اقامة مشاريع ونشاطات على المستوى المحلي، إلا أن نطاق تأثيرها ما زال محدودا ومقيدا نظرا لمحدودية مواردها، وضيق القاعدة الشبابية المشاركة في هذه المؤسسات والنشاطات، ناهيك عن أن تأثير هذه المؤسسات يمر عبر قناة التنسيق والتكامل مع الهيئة المحلية، وهو الأمر الذي ما زال دون المستوى المطلوب.
- رغم أن نتائج الدراسة عكست معدلات جيدة نسبية لثقة الشباب بأنفسهم، أو ثقة المؤسسات والهيئات المحلية بهم، إلا أن ذلك لم ينعكس بعد وبشكل كافٍ على الممارسات الفعلية على الأرض ، إذ يبدو أن التعبير عن التوجهات لا يتطابق بالضرورة مع الممارسة الفعلية، أو بأحسن الأحوال أن هناك أنساق معينة تعيق عملية التغيير. وهذا يكشف بجلاء أن هناك قدرا من التناقض بين توجهات المستطلعين الإيجابية تجاه إيمانهم بقدرات الشباب ودورهم في التغيير، وبين ما اعتبروه ثقافة مجتمعية معيقة، إذ أن هذه المؤسسات تتساوق أحيانا في سلوكها العملي مع الثقافة السائدة رغم انتقادها لها.
- وفي هذا السياق، فإن تقييم المجموعات الأساسية التي تضمنتها هذه الدراسة للتركيبة الاجتماعية العائلية على المستوى المحلي، والتركيبة الفصائلية الحزبية، يمكن النظر لها باتجاهين، فمن جهة تشكل معيقا إلى حد ما أمام مشاركة الشباب، ومن جهة أخرى تمثل قنوات يمكن الاستفادة منها لتفعيل مشاركتهم، بمعنى أن التعاطي مع البنى القائمة اجتماعيا وسياسيا، لا يعني بالضرورة

مواجهتها، أو البحث عن بدائل فورية عنها، وإنما يمكن استثمارها وإصلاحها وتغيير وجهتها، باتجاه تحقيق أجزاء معينة من أجندة التغيير المطلوبة والمراكمة عليها.

- إن تعزيز مشاركة الشباب في الحكم المحلي، ليست مسألة معزولة عن السياق العام، بمعنى أن حدود مشاركة الشباب على المستوى المحلي تتفاعل مع التغيير على مختلف المستويات، بكلمات أخرى، يفرض السياق السياسي والمؤسساتي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي والثقافي محددات مختلفة على تعزيز مشاركة الشباب بشكل عام، دون أن يعني ذلك عدم وجود إمكانيات لاختراق البنى السائدة، أو تغييرها بشكل تدريجي تراكمي، ضمن رؤية شمولية، لمجتمع منخرط ومسؤول ومشارك في تحديد أولوياته والتخطيط لها وتنفيذها، فمشاركة الشباب بهذا المعنى هي ضرورة تنموية ووطنية من الدرجة الأولى، هدفها الأساس الاستثمار في الإنسان من أجل الإنسان.